قضايا نحوية وصرفية

محاضرات ألقاها

الدكتور ناصر حسين علي

على طلبة الماجستير في قسم

اللغة العربية وآدابها

في جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية

في قسنطينة بالجزائر

للعام الدراسي

١٤٠٦ - ١٤٠٧ هـ

١٩٨٦ - ١٩٨٧ م

قضايا نحوية وصرفية

محاضرات ألقاها
الدكتور ناصر حسين علي

على طلبة الماجستير في قسم
اللغة العربية وآدابها
في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
في قسنطينة بالجزائر
للعام الدراسي
١٤٠٦ - ١٤٠٧ هـ
١٩٨٦ - ١٩٨٧ م

١٩٨٩ م - ١٤٠٩ هـ
المطبعة التعاونية بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

قضايا نحوية وصرفية

المقدمة

تعدّ مرحلة الماجستير من أهم المراحل التي تتطلب جهداً وإلماماً واسعين في الموضوع الذي سيختاره ويتخصص به طالب العلم في هذه المرحلة .

وبناء على ذلك فإنها تحتاج منهجاً متميزاً يساعد الباحث على البحث والتتبّع أكثر مما كان عليه في مرحلة الدراسات الجامعية الأولية ، ويحتاج هذا المنهج بدوره الى مادة علمية مناسبة تختلف عما كانت عليه في المراحل السابقة لها من حيث الدقّة وسعة الأفق وغزارة الأفكار ، فالمتخصص غير الدارس الذي يريد الانتهاء من مرحلة دراسية فحسب ، وإنما عليه ـ أي المتخصص ـ أن يبحث ويناقش الآراء المختلفة دون التحرج أمامها ، لكونها وردت عن علماء سابقين ، فكأنها اكتسبت شيئاً من التحرز ، بل عليه أن يبدي رأيه فيها ويأخذ ما كان مناسباً ويترك ماكان ضعيفاً أو بعيداً عن الواقع ، ويعتمد في ترجيحه وردّه للآراء على الأدلة المقنعة من المراجع الجيدة النافعة .

ونظراً لِما تقدّم اخترتُ مجموعة من المحاضرات المناسبة لتلك المرحلة من الدراسة ، تخصّ بعض القضايا النحوية والصرفية التي كثر الجدال حولها وتعدّدت الآراء بشأنها ، فبدأت هذه المحاضرات بالقضايا النحوية التي استغرقت الفصل الأول من السنة الدراسية ، ثم أتبعتُها بالقضايا الصرفية التي استغرقت الفصل الثاني ، وقد ألقيت هذه المحاضرات على طلبة مرحلة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة للعام الدراسي 1986 - 1987 .

وقد رجعتُ في هذه المحاضرات الى أشهر كتب النحو والصرف واللغة وناقشتُ الآراء المتعددة في القضية الواحدة ، ورجّحتُ ماكان صائباً منها ، وأبديتُ رأييَ فيه ، لكي أخفّف على طلبتنا الأعزاء عناء التوفيق بين تلك الآراء التي كثرتْ كثرةً لا تكاد تصدّق ، وقد تناقضت آراء النحويين والصرفيين في كثير من الأحيان ، وقد نجد للنحوى أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، وقد يخالف رأيه في ثنايا كتبه لشيء يراه صائباً فيما بعد ، ومع كل ذلك فإنهم - جزاهم الله خيراً - قد أسْدوا خدمة جليلة للغة العربية وقواعدها ، وأبعدوا عنها الوقوع في الأخطاء .

وأرجو من الله تعالى أن ينفع بهذه المحاضرات ، ويرشدنا الى مافيه الخير والصواب ، والله وليّ التوفيق .

الدكتور

ناصر حسين علي

قسنطينة في

الاثنين 18 شوال 1407

الموافق لـ 15 جوان 1987

القضـــايا النحـــوية

1 نشأة النحو .

2 استقراء كلام العرب واختصاص بعض القبائل في ذلك الاستقراء .

3 مرحلة التقعيد وأولية وضع النحو .

4 المدارس النحوية وموقف النحويين المتأخرين من تلك المدارس .

5 الفروق بين مدرستي البصرة والكوفة .

تعريف النحو

قبل التعرض لهذا الموضوع ينبغي التعرف بالمقصود من النحو كعِلْم .

عرّفه أبو بكر محمد بن السريِ السراج بقوله [١] : « النحو إنما أُريدَ به أنْ ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلامَ العرب ، وهو : عِلْم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا فيه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ، فباستقراء كلام العرب ، فاعلم أنّ الفاعل رُفع والمفعول به نُصِب ، وأنّ فِعْلَ مما عينه ياء أو واو تقلب عينه ، من قولهم : قامَ ، وباعَ » .

وعرَّفه أبو الفتح عثمان بن جني بقوله [٢] : « النحو : انتحاء سَمْت [٣] كلام العرب في تصرّفه ، من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والإضافة والنسَب والتركيب وغير ذلك ، ليلحق منْ ليس مِنْ أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، وإنْ لم يكن منهم ، أصله : نحوتُ نحواً ، كقولك : قصدتُ قصداً ، ثمّ خُصّ به انتحاء هذا القبيل من العِلْم » .

ويعدّ هذان التعريفان من أشمل ماقيل في النحو [٤] .

ويرجع التفكير بهذا العِلْم الى القرن الأول الهجري عندما اقتضت الحاجة وضعه ؛ لأسباب أهمها تسرُّب اللحن والخطأ الى كلام الناس ، فخافوا من انتشاره فيما يتصل بعباداتهم خاصة القرآن الكريم والحديث الشريف واللغة الأدبية التي دُوِّنتْ بها أشعار العرب وخطبهم وأقوالهم المأثورة .

ولا نريد الخوض كثيراً في أسباب وقوع اللحن في كلام العرب ، بل نلخصها ونوجزها بما يأتي :

1 تسرُّب الكلمات الدخيلة من اللغات الأجنبية الى العربية الفصحى عن طريق التجارة سواء الى بلاد العرب أو أن العرب يقصدون بلاد الأمم الأخرى فيختلطون معهم ويأخذون من مفرداتهم .

---

(١) الأصول في النحو 35/1

(٢) الخصائص 34/1

(٣) سَمْت : طريقة .

(٤) ذكر السيوطي تعريفات أخرى للنحو ، في كتابه : الاقتراح في علم أصول النحو 30 - 31 .

2 تعدّ الحروب من عوامل انتشار اللحن في العربية ، فإنه يمثل نوعاً من الاختلاط بين المجتمعات .

3 أدّى الـزواج بالأجنبيات أو زواج الأجـانب ببعض العـربيات الى تبـادل مفردات العربية ولغة الأجانب من أزواج أو زوجات .

4 أدى دخـول غير العـرب في الإسـلام الى تعـريفهم بمبـادئـه الحنيفـة ، فاكتسبَ المعلُمون بعض مفردات الأجانب .

5 أسهم انتشار الإسلام في الأمم الأخرى عن طريق الفتوحات .

في تعلم الفاتحين مفردات من لغات البلدان المفتوحة ، يؤيد هذا ماقاله أبو بكـر محمـد بن الحسن الـزبيدي[٥] : « ولم تزل العرب تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها ، وماضي جاهليّتها حتى أظهر اللهُ الإسلام على سائر الأديان ، فدخـل النـاس فيه أفـواجـاً ، وأقبلوا إليه أرسـالاً[٦] ، واجتمعت فيه الألسنـة المتفرّقة ، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة والعربية ، واستبان منه في الإعـراب الـذي هو حَلْيُهـا ، والمـوضّح لمعانيها ، فتفطّن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دُخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب . . . . » .

6 هجرة بعض القبائل العربية من أماكنها الأصلية التي تميزت بالفصاحة الى أمـاكن اخـرى أقـل فصاحة إما لمجاورتها أمماً أعجمية وإمّا لاختلاطها بعرب غير فصحاء ، وسبب الهجرة يعود الى طلب الرزق والمرْعَى ، فأدّى ذلك الى وقوع اللحن في هذه القبائل ؛ لتركها ما اعتادت عليه .

وبنـاء على ماتقدّم استبعدت تلك القبائل عن الأخذ بلغاتها ، ولذلك توجّه اللغـويون العـرب في عصـر الاستشهاد ـ وهو فترة مابعد منتصف القرن الثاني

---

(٥) طبقات النحويين واللغويين ١١

(٦) أرسالاً : طوائف .

الهجري حتى أواخر القرن الرابع[٧] الى قبائل معينة تميزت لغاتها بالفصاحة وعدم تسرب اللحن إليها ، بغرض تدوين تلك اللغات ، ووضع القواعد على ضوئها ، وقد وقع الاختيار على بعض القبائل البدوية وعيّن أبو نصر الفارابي تلك القبائل ، فقال :[٨] « وأكثر ماتشاغلوا بذلك من سنة تسعين الى سنة مائتين ، وكان الذي تولّى ذلك من بين أمصارهم ، أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق ، فتعلموا لغتهم ، والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر ، ثم من سكان البراري مَنْ كان في أوسط بلادهم ، ومن أشدهم توحشاً وجفاءً وأبعدهم إذعاناً وانقياداً ، وهم : قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل ، فإنّ هؤلاء هم معظم مَنْ نُقل عنه لسان العرب ، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء ؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم ، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المُطيفَة بهم من الحبشة والهند والفُرس والسّرْيانيين ، وأهل الشام ، وأهل مِصْرَ » .

ولذلك لم يؤخذ من قبائل لخم ولا جُذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان ، ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى ، يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا مِن تغلب ، ولا من النمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفُرْس ، ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفُرْس ، ولا من أزْد عُمان ، لمخالطتهم للهند والفُرْس ، ولا مِنْ أهل اليمن أصلاً ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف ، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا مِن حاضرة

---

(٧) الرواية والاستشهاد باللغة 109

(٨) الحروف 147

الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدتْ ألسنتهم[٩] .

انحصر جمع مفردات اللغة العربية إذن في قبائل محدودة اتسمت بالمميزات المطلوبة ، فقصدها الرواة واللغويون العرب لجمع اللغة إما مشافهة وإما كتابة وإما بالاثنين معاً ، حتى قيل إنّ « الأصمعي كان يحفظ ثلث اللغة ، وكان الخليل يحفظ نصف اللغة ، وكان أبو مالك الأعرابي يحفظ اللغة كلها »[١٠] .

ولا نقصد باللغة : جميع مفرداتها وإنما اقتصر الجمعُ على اليسير منها ؛ لأن اللغة ما يعسر الإلمام بها .

مرحلة التقعيد وأولية وضع النحو

بدأت مرحلة التقعيد مباشرة بعد جمع المفردات العربية ، حيث فكر اللغويون في وضع ضوابط للمفردات المتشابهة في معانيها ووظائفها ودورانها في الكلام ، على حسب مانطقت بها العرب على السليقة ، ونتيجة لذلك علموا أن الفاعِلَ مرفوع وأنّ المفعول به منصوب وأنّ الأفعال التي عينها ياء أو واو تقلب عينها في بعض تصاريفها .

فوضعوا ضوابط خاصة بذلك تسري على كل المفردات التي تنتمي الى مجموعة الفاعل أو المفعول ـ على سبيل المثال ـ وهكذا .

والحقّ أنّ النحو في بدايته ونشأته لا يعدو كونه ملاحظات يسيرة جداً القصد منها إبعاد اللحن عن اللغة التي نزل بها القرآن وكُتب بها الحديث وأخبار العرب وأقوالهم .

---

(٩) الاقتراح في علم أصول النحو 56 - 57

(١٠) نزهة الألباء 131

وقد اختلف الناس في أوّل مَن وضع النحو ، ولكنه لا يخرج عن التوجيهات الآتية :

1 أبو الأسود الدؤلي :

ذكر أغلب المصادر أنّ أول من وضع النحو بشكله السهل هو أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو بن سُفيان[11]

لكن أبا الطيب اللغوي قال[12] : « ثم كان أول مَن رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي . . . وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي ـ عليه السلام » .

فعدّ رَسْمَ النحو من وضع أبي الأسود ، والإخْذَ من علي بن ابي طالب ولكنه قال في مكان آخر[13] : « سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ (إنّ اللهَ بريء من المشركين ورسولِهُ) ـ بكسر اللام ـ فقال : لا أظُنُّ يسعني إلاّ أنْ أضع شيئاً أُصلح به نحوَ هذا أو كلامٌ هذا معناه ؛ فوضع النحو » .

ولم ينصّ أبو الطيب في كلامه هذا على رجوع أبي الأسود الى عليّ ـ رضي الله عنه ـ

ويقول أبو سعيد السيرافي[14] : « وأكثر الناس علَى أبي الأسود الدؤلي ، ومثل ذلك نقل الزبيدي محمد بن الحسن[15] .

تلك أشهر الأقوال التي ذهبت الى أنّ أبا الأسود أول من وضع النحو .

2 علي بن أبي طالب ـ كرّم الله وجهه ـ .

ترددت روايات متعدّدة نصت على أن أبا الأسود أخذ النحو عن علي بن أبي طالب ، نذكر منها على سبيل التمثيل مايأتي :

---

(١١) أخبار النحويين لعبد الواحد بن عمر 2

(١٢) مراتب النحويين 24

(١٣) مراتب النحويين 26

(١٤) أخبار النحويين البصريين 33

(١٥) طبقات النحويين واللغويين 11

قال أبو الطيب اللغوي[16] : « وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين ، عليّ ـ عليه السلام ـ ؛ لأنه سمع لحناً ، فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفاً ، وأشار له الى الرفع والنصب والجرّ ، فكان أبو الأسود ضنيناً بما أخذه من ذلك عن أمير المؤمنين ـ عليه السلام » .

وذكر أبو سعيد السيرافي[17] « أنَّ أبا عبيدة معمر بن المثنّى ، قال : أخذ أبو الأسود الدؤلي عن عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ العربية ، فكان لا يُخْرِجُ شيئاً مما أخذه عن عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ الى أحد حتى بعث إليه زياد : اعملْ شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به » .

وأشار الزبيدي محمد بن الحسن الى ذلك[18] .

وقطع أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري بأنّ عليّاً ـ رضي الله عنه ـ أول من وضع النحو بقوله[19] : « أوّل مَنْ وضع علم العربية ، وأسس قواعده ، وحدّ حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وأخذ عنه أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي . قال أبو الأسود : دخلتُ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فوجدتُ في يده رقعةً ، فقلتُ : ماهذه ياأمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملتُ كلام الناس ، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ، يعني الأعاجم ـ فأردتُ أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه » .

3 زياد بن أبيه (أخو معاوية بن أبي سفيان) .

ومما ذُكِر عن واضع النحو الأول ، فقيل : إنه زياد ، ولكنّ المصادر التي أشارت الى ذلك تُوحي ـ في الغالب ـ الى أن النحو موضوع وهو عند أبي الأسود الدؤلي الذي كان ضنيناً ـ أي بخيلاً ـ به ، فحثّهُ زياد على إظهاره للناس

---

(١٦) مراتب النحويين 24

(١٧) أخبار النحويين البصريين 34

(١٨) طبقات النحويين واللغويين 23

(١٩) نزهة الألباء 4-5

بعد انتشار اللحن في الكلام ، ودخول الأعاجم في الاسلام ، ويؤيد هذا قول أبي الطيب اللغوي[٢٠] : « لم يزل أبو الأسود ضنيناً بما أخذه عن عليّ ـ عليه السلام ـ حتى قال له زياد : قد فسدتْ ألسنة الناس ، وذلك أنهما سمعا رُجلاً يقول : سقطت عصاتي ، فدافعه أبو الأسود » .

وقال أيضاً[٢١] : « فجاء أبو الأسود الى زياد ، فقال : أبغني كاتباً » والى مثل ذلك ذهب أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي[٢٢] رَوى أنّ « أوّل مَنْ وضع العربيّة أبو الأسود الدؤلي ، جاء الى زياد بالبصرة ، فقال : إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغيّرتْ ألسنتهم » ويُرْوَى أيضاً ان زياد بن أبيه بعث الى أبي الأسود ، وقال له : « يا أبا الأسود إنّ هذه الحمراء قد كثرتْ وأفسدت من ألسُن العرب ، فلو وضعتَ شيئاً يُصلحُ به الناس كلامهم ، ويعرب به كتاب الله تعالى ، فأبىَ أبو الأسود وكره إجابة زياد »[٢٣] .

تلك إذن أهم التوجيهات حول واضع النحو ، والذي يعنينا أنّ أوّل ماوُضع منه لا يعدو ملاحظات يسيرة الغرض منها صيانة اللسان العربي من اللحن وحفظ القرآن الكريم منه .

وبمرور الزمن توسّعَ هذا العِلم مثل سائر العلوم بعد نَشْأتها ، وازدادتْ أبوابه ، وكثرت الكتابة فيه حتى استوى على سوقه ، ومهما يكن من أمر واضعه فإنّ أوّل ماوُضِع منه :

أبواب الرفع والنصب والجرّ[٢٤] ، وقيل إنه شمل « باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف النصب والرفع والجرّ والجزم »[٢٥] وقيل غير ذلك[٢٦] .

(٢٠) مراتب النحويين 26

(٢١) مراتب النحويين 27 - 29

(٢٢) طبقات النحويين واللغويين 22

(٢٣) نزهة الألباء 9

(٢٤) مراتب النحويين 24

(٢٥) طبقات النحويين واللغويين 21

(٢٦) راجع في هذه المسألة نزهة الألباء 5 .

المدارس النحوية

حَرِصَ أغلب المتقدمين من النحويين على اتخاذ مذهب نحويّ معين عُرِفَ به .

ويعدّ المذهبان النحويان : البصريّ والكوفيّ أساساً للمذاهب الأخرى التي نشأت فيما بعد ، وكل من هذين المذهبين ينتمي الى مدرسة نحوية مشهورة ، فالبصري ينتمي الى مدرسة البصرة ، والكوفيّ الى مدرسة الكوفة .

فقد نشأ النحو في بدايته الأولى في البصرة ، أما أهل الكوفة في ذلك الوقت فكانوا منصرفين لدراسة القرآن وعلومه ، ورواية الشعر .

وعندما ازداد اللحن في كلام العرب تبيَّن للكوفيين أن اللغة العربية ، وهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، مهددة بهذه الآفة المخيفة آفة اللحن ، لذلك هبّوا للذّود عنها من جهةٍ ، وأن أهل البصرة قد عَظُم شأنهم ، وبرز علماؤهم بما وضعوه من علم النحو من جهة أخرى ، فثارت روح المنافسة بين أهل المدينتين :

البصرة والكوفة للمشاركة في هذا العِلم الجديد وبما يحتوي من قواعد لإبعاد اللحن الذي استفحل أمره ، وصار يهدد لغتهم ودينهم .

ولمّا لم تكن لأهل الكوفة دراية في النحو ولا التأليف فيه اتجهوا الى البصرة ، فجلس عليّ بن حمزة الكسائي ـ وهو كوفيّ ـ في حلقة الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، البصريّ ، ليتعلّم النحو[٢٧] .

والتقى الكسائي أيضاً مع الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة البصريّ فقال الأخفش[٢٨] : « إنّ الكسائي لمّا قَدِم البصرة سألني أن أقرأ عليه ـ أو أُقرئهُ ـ كتاب سيبويه ، ففعلتُ » .

---

(٢٧) نزهة الألباء 68

(٢٨) نزهة الألباء 134

وأخذ الكسائي[٢٩] النحو أيضاً عن يونس بن حبيب البصري وجرتْ بينهما مسائل « أقرّ له يونس فيها وصدَّره في موضعه » .

وأخذ أبو جعفر الرؤاسي الكوفي[٣٠] عن عيسى بن عمر البصري .

وبَعْدَ هذا الأخذ من البصرة أنشأ الكوفيون مدرسة نحوية ذات مذهب خاص بهم يتميّز في أصوله ، ومناهج دَرْسه عن مذهب أهل البصرة .

ومما يُعَدّ من إبداع مدرسة الكوفة أنها أنشأت عِلم التصريف مستقلاً عن النحو ، إذْ تأخرت نشأته عنه ، ويعود الفضل في ذلك الى معاذ بن مسلم الهراء الكوفي (ت 197 هـ) . يقول السيوطي[٣١] :

« واتفقوا على أنّ معاذ الهَرّاء أوّل مَن وضع التصريف »

وظلّ الإبداع في هذين العِلْمين محصوراً في هاتين المدرستين ـ البصرة والكوفة ـ كما ظل التنافس بينهما قائماً ، واحتدمت المناقشات حتى بلغت أشُدَّها على يد محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) رأس المدرسة البصرية ومذهبها ، وأحمد بن يحيى ثعلب (ت 291 هـ) رأس المدرسة الكوفية ومذهبها ، في عهديهما .

ونشأت بعد ذلك مذاهب نحوية وصرفية تمثّل مدارس أخرى ، مثل المدرسة البغدادية ، وماهي ـ في واقعها ـ إلّا خليط من آراء البصريين والكوفيين ، وجمع منشئوها آراءهم مِن ذلك ، ومِن علمائها أبو عليّ الفارسي (ت 377 هـ) وأبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) .

ثم توالت المدارس النحوية بعد ذلك ، فنشأت مدرسة الأندلس النحوية ، ومن أشهر علمائها ابن مضاء القُرطبي (ت 592 هـ) .

وتلتها المدرسة المصرية ، ومن أشهر علمائها ابن هشام (ت 761 هـ) ولا

---

(٢٩) نزهة الألباء 69

(٣٠) طبقات النحويين واللغويين 125

(٣١) الاقتراح من علم أصول النحو 203

يعنينا شأن هذه المدارس في هذا المجال ، إنما الذي يعنينا أنَّ النحويين والتصريفيين بعد ذلك انقسموا الى فريقين :

أحدهما يؤيد المذهب البصري ويأخذ به ، والآخر يؤيد المذهب الكوفيّ ويتعصب له .

واستمروا على هذه الحال زمناً ليس باليسير ، حتى إذا ماتأخر الزمن ، برز فريق ثالث فمزج المذهبين .

ويعود السبب في هذا المزج الى قلّة ما هو جديد في النحو والتصريف ، ونضوب المفردات اللغوية المجموعة من العرب ، بإتمام جميع قواعدها منذ زمن بعيد .

واتّجه أغلب المتأخرين الى ترجيح بعض الآراء على بعض ، أو استحسان بعض القواعد وتفضيلها على غيرها .

ولما كان هذا شأنهم لم يُؤْثروا مذهباً نحوياً وصرفياً معيّناً أو الانضمام الى مدرسة نحوية معينة ؛ لأن ذلك يقصر ـ في أغلب الأحيان ـ عن تلبية مايذهبون إليه ، وصار همُّهم البحث عن الجديد في القواعد ، ولا جديد في ذلك ، ولهذا اهتموا بآراء النحويين والتصريفيين وخلافاتهم أكثر من الاهتمام بالقواعد ، فمزجوا بين مختلف المذاهب لتحقيق ذلك .

الفروق بين مدرستي البصرة والكوفة

1 اشتهر أصحاب مدرسة البصرة بصحة القياس في النحو ؛ لعدم اكتراثهم بجميع المسموع من العرب ، بل كانوا يقفون عند كل ذلك ويرون رأيهم فيه بقياسه على المشهور من كلام العرب .

أما المدرسة الكوفية فقد اعتدّت بالمسموع وأخذت بكل ماسُمِعَ من العرب دون استثناء شيء من ذلك .

2 لا يقيس البصريون على الشاذ من شواهد الشعر وأقوال العرب ولهجاتهم ، بينما يُراعي الكوفيون ذلك ، وقد يقيسون على الشاهد الواحد ويبنون مسألة نحوية على ضوئه ، وهذا لا يعني تمسك الطرفين في ذلك ، بل كان الغالب على كلّ منهما . والواقع أن الشاهد الواحد لا يكفي لإقامة قاعدة نحوية عليه .

3 اتصف الكوفيون بسعة الرواية لأشعار العرب على خلاف البصريين الذين تخلفوا في ذلك عنهم ، فالكوفيون اطلعوا على أشعار العرب وعَلِمُوها « والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة »[٣٢] .

4 اشتهر البصريون بالتأويل ، فأضافوا أعباء كثيرة على النحو العربي ، وقالوا بأشياء لم تكن العرب قد قالت بها ، وإنما كان ذلك من وحي أفكار هؤلاء النحويين .

أما الكوفيون ، فأخذوا بما يظهر من تلك القواعد ، وما يفهم منها من خلال كلام العرب دون تأويل .

5 شُغل الكوفيون بالقرآن الكريم وعلومه ، وسنّة نبيّنا ﷺ ، فكانت تلك خدمة جليلة لكتاب الله وسنة رسوله ، أما أغلب البصريين فشُغلوا بتقعيد القواعد . لذا سبقوا بإنشاء مدرسة البصرة وتخلفت نشأة مدرسة الكوفة بمائة عام ـ تقريباً ـ ونحن الآن لا نتعصب لمدرسة معينة بل نأخذ المناسب والصائب من كلا المدرستين دون تفريق .

---

(٣٢) مراتب النحويين 119 والاقتراح 201 - 202

أســـاليب نحـــوية

1 اسم الفعل .
2 التركيب في النحو العربي .
3 المنادى وموقف النحويين منه .

اسـم الفعـل

أسمـاء الأفعـال : ألفـاظ تقوم مقام أفعالها ، غير متصرِّفة تصرّفها ، ولا تصرّف الأسماء ، أي لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان كالفعل ، ولا تتصرّف تصرّف الأسماء ، فلا يسند الى مدلولها كما يسند الى الأسماء ، فلا تكون مثناة ولا فاعلة .

وذهب الكـوفيون الى أنهـا أفعـال ، لدلالتهـا على الحـدث والـزمان (٣٣) ومذهب جمهور البصريين أنها أسماء(٣٤) .

وذهب أحمـد بن صابـر (أبـو جعفر) الى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء(٣٥) ، أي أنه عدّها قسماً رابعاً للكلمة ، سماه : الخالفة(٣٦) .

والـظاهـر أنّ عدّها قسماً رابعاً للكلمة قديم ، فقد ذكره الزجاج محمد بن السَّـري ، وأنكره على مَنْ قال به ، يقول(٣٧) : « وقد أبطَلْنا قول مَنْ قال : هي قسم رابع » .

وقيل : هي أسماء لمعنى الأفعال ، وقيل : هي أسماء للمصادر ثُمَّ دخلها معنى الطلب والأمر ، فتبعه الزمان .

أسماء الأفعال وحكمها

حكمهـا غالبـاً في التعـدِّي واللزوم والإظهـار والإضمار حكم الأفعال التي توافقها في المعنى .

فيكـون اسم الفعل متعدّياً ، إذا كان الفعل الموافق له في المعنى متعدياً

---

(٣٣) ابو حيان الأندلسي وتحقيق ارتشاف الضرب 1060/2

(٣٤) الخصائص 3/44 - 45

(٣٥) بغية الوعاة 311/1

(٣٦) أسرار العربية لأحمد تيمور 127

(٣٧) إعراب القرآن المنسوب للزجاج 147/1

مثـل (رُوَيْدَ) ، فإنْ فِعْلَه : (أَمْهِلْ) يأتي متعدياً ، تقول : رُويداً محمداً كما تقول : أَمِهِلْ محمداً .

ويكون لازماً ، إذا كان الفعل الموافق له لازماً ، مثل : (صَهْ) فإن فعله (اسكُتْ) وهذا لازم ، فلا يتعدّى أيضاً (صَهْ) .

ويكون ذلك غالباً ، وقد يأتي فعله متعدّياً بينما لم يُسمع لاسم الفعل أنه أخذ مفعولاً به ، مثل (آمين) فإن فعله متعدٍّ ولم يحفظ لـ(آمين) مفعول به ، بينما يتعدّى فعله وهو (استجبْ) الى مفعول به واحد ، تقول : استجِب يارَبِّ دعاءَنا .

أمـا حكمهـا في الإضمـار والإظهار ، فمعناه أن حكمها في إظهار فاعلها وإضماره حكم الأفعال ، فيجوز الوجهان في نحو : (هيهات) كما يجوزان في فعله (بَعُـدَ) ، تقـول : هيهـاتَ خالـدٌ ـ على الإظهار ـ وخالِدٌ هيهاتَ ـ على الإضمـار ـ كمـا تقـول : بَعُـدَ خالِـدٌ ، وخالدٌ بَعُدَ ـ ففاعل (خالد هيهات) و (خالدٌ بَعُدَ) ضمير مستتر تقديره (هو) .

ويجب الإضمـار في نحو : (صَهْ) كما يجب في نحو (اسكُتْ) ؛ لأن فعل الأمر يُضمر فاعله ، فكذلك اسم الفعل الموافق له .

وقد يعمل اسم الفعل مضمراً ـ أي محذوفاً ـ وهو ظاهر كلام سيبويه[٣٨] .

ولا يبـرز الضمير المرتفع بأسماء الأفعال بل يسكُنُ مطلقاً ، بخلاف الأفعال ، فتقول : هيهاتَ ، للواحد والاثنين والجماعة ، والمذكر والمؤنث ، بلفظ واحد .

فإذا برز الضمير معهـا دلّ على أنهـا أفعـال وليست أسمـاء أفعـال ، مثـل (هَلُمَّ) : بمعنى : (أَقْبِلْ) ، في لغة تميم ، فإنه فعل عندهم ، وليس اسم فعـل ؛ لأنهم يقـولـون : هَلُمَّا ، وهَلُمُّوا ، وهَلُمِّي ، وهَلْمُمْنَ وبذلك اتصلت فيها ضمائر : الاثنين والجماعة والمخاطبة ونون الإناث .

---

(٣٨) كتاب سيبويه 242/1

أقسامها من حيث الدلالة

1 مادلّ على الأمـر ، مثـل : (صَهْ) ، وَ(مَهْ) ، بمعـنى : اسكُتْ ، واكففْ أو انْكفِفْ عن القول .

2 مادلّ على الماضي ، مثل : (هَيهاتَ) ، أي بَعُدَ ، و(شَتَّانَ) ، أي افترَقَ .

3 مادلّ على حدث حاضر ، مثل : (أفّ) أي أتضجَّرُ ، و(أوّه) ، أي أتوجّعُ ، و(وَيْ) ، أي أعجَبُ .

4 مادلّ على معنى نَفْيٍ أو نَهْيٍ أو استفهامٍ أو تعَجُّب استحسان أو تَنَدُّمٍ أو استعظام .

فمثال تضمّنها معنى النّفي ، قولهم : (هَمْهامْ) ، بمعنى : فَنِي .

قال الراجز[٣٩] :

حَتّى أتيناهُمْ فقالوا : هَمْهامْ

ومثال النهي : (وراءَكَ) بمعنى : تأخَّرْ ؛ لأنه بمعنًى : لا تتقدم .

ومثال تضمُّنها معنى الاستفهام : (مَهْيَمْ) ، كقوله ـ ﷺ [٤٠] ـ لعبد الرحمن بن عوف ، وقد رأى عليه أثر صُفْرة : « مَهْيَم ؟ » فقال : « تزوجتُ يارسول الله » .

ومعنى (مَهْيَمْ) أخبِرْني ، وكان معنى قول الرسول ـ ﷺ ـ :

أحَدَثَ لك شيء ؟ فَمَهْيَمْ ـ إذن ـ اسم فعـل معنـاه الاستفهـام ، ومثال تعجّب الاستحسان ، قولُ الراجز[٤١] .

وا بأبـي وَفُـوك الأشْـنَـبُ   كأنـمـا ذُرَّ عليهِ الـزَّرْنَـبُ

---

(٣٩) الخصائص 44/3

(٤٠) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 216

(٤١) شرح الكافية الشافية 1386/3 . الأشنب : صفة من الشَّنَب وهو حِدّة الأسنان . والزرنب : ضرب من النبت طيب الرائحة .

فقوله : « وا » أفادَ تعجب الاستحسان لذلك الشيء و « وا » اسم فِعْلٍ .

ومثال تعجّب النّدم ، قول يزيد بن عمرو بن نُفَيْل[٤٢] :

سألتاني الطلاقَ أنْ رَأتاني ... قلَّ مالي قَدْ جئتُماني بنُكْرِ

وَيْ كأنْ من يَكُنْ له نَشَبٌ يُحـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

فقال : « وَيْ كَأنْ » وهذا من باب تعجّب الندم .

ومثال تعجّب الاستعظام ، قولهم : بَخٍ بَخٍ ، تعجّب من شيء ما استعظاماً له .

أمثلة من أسماء الأفعال

أولاً - اسم فعل الأمر ، ومن أمثلته :

1 (ها) وهو اسمٌ لـ(خُذْ) ، وفيه لغاتٌ :

إحداها : (ها) بألف مقصورة .

الثانية : (هاءَ) بهمزةٍ بعد الألف ، ويستعملان كذلك للمفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث دون تغيير .

الثالثة : أن تأتي بكاف الخطاب مع (ها) فتقول : هاكَ ، وهاكِ ، وهاكُما ، وهاكُمْ ، وهاكُنَّ - بحسب المخاطب ، وكل ذلك بلا همزة .

الرابعة : هاءَكَ ، وهاءَكِ ، وهاءَكُما ، وهاءَكُمْ ، وهاءَكُنَّ ، بالهمزة .

الخامسة : أن تجعل الهمزة موضع الكاف ، مصرَّفةً تصريفها ، فتقول : هاءَ ، وهاءِ ، وهاءُما ، وهاؤُمْ ، وهاؤُنَّ ، وهذه أفصح اللغات . و (ها) في هذه اللغات جميعاً اسم فعل ؛ لأنها لم تتصل بها ضمائر الفاعلينَ البارزة .

2 (هَلُمَّ) الحجازية ، وهي اسم لـ(أَحْضِرْ) أو (أَقْبِلْ) ، فإن كانت بمعنى (أَحْضِرْ) ، فهي متعدّية ، كما في قوله تعالى[٤٣] : « هَلُمَّ شُهداءكُم » . أي : أحضِروا شداءكم .

---

(٤٢) كتاب سيبويه 155/2 . النشب : المال . والنكر : المنكر .

(٤٣) الأنعام ، الآية 150

وإن كانت بمعنى (أَقْبِـل) فلا تتعدّى إلا بحرف الجرّ (إلى) ، كما في قوله تعالى[٤٤] : « هَلُمَّ إلينا » أي : أقبلوا إلينا .

ومنهم مَن يُعَدِّيها باللام ، فيقول : هَلُمَّ لعَمِلِ الخَيرِ ، ومنهم من يحذف الحرف ، فيقول : هَلُمَّ الخيرَ ، أي افْعل الخير ، أو إيتِ ما هو خير .

وهذا الكلام يخصّ (هَلُمَّ) الحجازية ، يعني أنها في لغتهم اسم فِعْل إذ لا تتصل بها الضمائر البارزة ، على عكس لغة التميميين ، فإنها عندهم فِعل ، وتتصـل بها الضمائر البارزة كاتصالها بالأفعال الأخرى ؛ لأن المعنى عندهم : (المُمْ) والهاء زائدة[٤٥] .

واختلفوا في (هلم) هل هي بسيطة أو مركبة ؟

والغالب أنها مركبة ، وقد قيل إنها بسيطة .

وفي كيفية التركيب خلاف ، قال البصريون : مركبة من (ها) التنبيه ومن (لُمَّ) الذي هو فِعل أمرٍ ، من قولهم : لَمَّ اللهُ شعثه ، أي جمعه ، كأنه قيل : اجمـعْ نفسـك إلينـا ، فحـذفت ألفها تخفيفاً ، ونظراً إلى أنّ أصل لام (لُمّ) السكون ، فالأصل : (الْمُمْ) . وحذفت الألف للتخفيف من التقاء الساكنين .

وقـال الخليل بن أحمـد الفـراهيدي[٤٦] : « رُكِّبـا قبـل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدَّرْج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف ، لالتقاء الساكنين ، ثم نُقلت حركة الميم الأولى الى اللام وأُدغِمتْ » .

وقـال الفـراء[٤٧] : « مركبـةٌ من : هَل ، التي للزَّجـر ، وأُمَّ ، بمعنى : اقصُدْ ، فخفِّفتِ الهمزة ، بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، وحذفت فصار : هَلُمَّ » .

---

(٤٤) الأحزاب . الآية 18

(٤٥) الواضح في علم العربية لأبي بكر الزبيدي 119 - 120

(٤٦) الخصائص 35/3 وتاج اللغة وصحاح العربية (هلمّ) 2060/6 .

(٤٧) معاني القرآن للفراء 203/1

والراجح قولُ البصريين ، بدليل أنَّ العرب نطقوا بها ، فقالوا : (هالُمَّ)[٤٨] .

3 حَيَّهَلْ : هو اسم فِعل مركَّب من (حَيَّ) بمعنى : (أَقْبِلْ) و (هَلا) بمعنى : (قَرَّ) و (تَقَدَّمْ) فإذا رُكِّبا ، حذفت ألف (هلا) ومعناها بعد التركيب يدل على الحث والاستعجال .

فعندما نقول : حَيَّهَل الكتابَ ، فإننا نعني : عَجِّل الكتابَ ، فيكون متعدِّياً ، وعندما نقول : حَيَّهَل بطلب العِلْم ، فإننا نعنى : أَقْبِل بطلب العِلْم ، فيتعدَّى بالباء ، وقد يتعدَّى به (إلى) ، نحو : حَيَّهَل الى الجامعة . أي أقبِلُوا الى الجامعة .

وفيه لغات : حَيَّهَلَ ، وحَيَّهْلَ ـ بإسكان الهاء ـ وحَيَهَلَ ـ بتخفيف الياء ـ وحَيَّهَلا ـ بألف ـ و صلاً ووقفاً . وحَيَّهَلاً ـ بالتنوين ـ وإذا وُقف فبالألف ـ وقال رضي الدين الاستراباذي[٤٩] : « إثبات الألف فيهما في الوصل لغةٌ رديئة ، ومنهم من يقول : حَيَّهَلَهْ ـ بهاء السكت ـ وهي نادرة » .

وحَيَّهَلَكَ ـ بكاف الخطاب ـ قال ابن السَّرَّاج[٥٠] : « فالكاف للخطاب ، وليست باسم » . ومن نَوَّنها جعلها نكرة ، ومَن لم ينوِّن جعلها معرفةً .

4 (رُوَيْد) : لها أربعة أَضرُب :

الأول : أن تكون اسم فِعل بمعنى (أَمْهِلْ) ، فتقول : رُوَيْدَ محمداً ، فيبنَى على الفتح ، ويتعدَّى الى مفعول به واحد .

الثاني : أن ينتصب على الحال ، نحو : سارُوا رُويداً ، فقيل : هو حالٌ من الفاعل ، أي مُرْوِدِينَ ، وقيل : حالٌ من ضمير المصْدر المحذوف الذي دل على إضماره الفعلُ ، أي سارُوره رُويداً .

---

(٤٨) أبو حيان الأندلسي وتحقيق ارتشاف الضرب 1071/2

(٤٩) شرح الرضى على الكافية 72/2

(٥٠) الأصول في النحو 171/1

الثالث : أن يكون مصْدراً نائباً عن الفعل الذي هو (أَرْوِدْ) وهو حينئذٍ مُعْرب ، وله حالان : أحدهما : أن يكون مفرداً ، أي غير مضاف ، نحو : رُويداً خالداً ، أي أَمْهِلْ خالداً .

والحال الآخر : أن يضاف الى المفعول ، نحو : رُوَيْدَ خالدٍ ، على معنى : دَعْ خالداً ، ولو كان اسم فعلٍ لم يُضَفْ .

الرابع : أن يكون نعتاً لمصْدر مذكور ، نحو : ساروا سَيراً رُويداً ، أو لمصدرٍ مقدّر ، مثل : ساروا رُويداً ، أي سيراً رُويداً . ومذهب سيبويه[٥١] أنه منصوب على الحال ، ولا يكون نعت مصدر محذوف ؛ لأن « رُويداً » صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قُبحٍ .

ومذهب البصريين أن « رُوَيْدَ » تصغير « إرواد » تصغير الترخيم ـ ومذهب الفراء[٥٢] أنه تصغير (رُوْدٍ) بمعنى : المَهْل والرِّفْق .

قال الجموح الظَّفَري أو راشد بن عبد الله السُّلَمي :

يَكادُ لا تَثْلِمُ البَطْحاءَ وَطْأَتُه كأنَّه ثَمِلٌ يَمْشي على رُوْدِ[٥٣]

5 هَيْتَ : اسم فعل بمعنى (أَسْرِعْ) ، وفيها لغات[٥٤] من أشهرها : هِيْتَ وهَيْتَ ، وهَيّا ، وهِيّا ، وهَيْكَ ، وهِيْكَ ، وهِئْتُ ، وهِئتَ فإذا قلت : هَيْتَ لك ، فالكلام للتبيين ، والمعنى : لَكَ أعني وقيل : هَيْتَ : اسم فِعل معناه : جئتُ لكَ ، فعلى هذا يكون خبراً لا أمراً وقيل في لغتي الهمز : إنهما فِعلان ، من : هاءَ يَهيءُ ، مثل : جاءَ يجيءُ ، إذا تهَيَّأ ، فعلى الفتح في (هِئْتَ) يكون خطاباً ، وعلى الضَمِّ في (هِئْتُ) يكون إخباراً . وتحتمل لغةُ (هِيْتَ) ـ بكسر الهاء وإسكان الياء وفتح التاء ـ أن يكون فِعلاً ، وأصل هذه اللغة الهمزة ، أي (هِئتَ) .

---

(٥١) كتاب سيبويه 343/1 - 344

(٥٢) شرح المفصل لابن يعيش 29/4

(٥٣) قاله : يصف قطاةً .

(٥٤) شرح الكافية الشافية 1385/3

5 بَلْهَ : يكـون اسمَ فِعل بمعنى : دَعْ ، فتقول : بَلْهَ خالداً ، وهو مبنيّ على الفتـح . وقـد يكـون مصْـدراً بمعنى « تَرْكَ » النـائب عن (اتْرُكْ) ، فيستعمل مضافاً ، نحو : بَلْهَ خالدٍ ، أي تَرْكَ خالدٍ ، وهو هنا مُعْرَبٌ .

وزعم أبـو عليّ الفـارسي أنـه مضـاف الى الفـاعـل ، وقيل : مضاف الى المفعول ، ورجّح أبو عليّ(٥٥) إضافته الى المفعول .

وقـد حُكِي الرفْعُ بعد (بَلْهَ) ، فيصحّ أن يقال : بَلْهَ خالدٌ ، وأجاز ذلك قطرب والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، ويُرْوَى قول كعب بن مالك(٥٦) .

تَذَرُ الجمَـاجِمَ ضاحِياً هامـاتُها   بَلْهَ الأكُـفُّ كأنـهـا لم تُخْـلَقِ

وقيل : في الـرفـعِ معنـاه : بَقِيَ الأكُفُّ ، فيكـون (بله) : اسم فعلٍ بمعنى الماضي ، وقيل : (بَلْهَ) الرافعة لما بعدها بمعنى (كيف) ، أن كيف الأكُفُّ . والنصب بعدها على معنى : دَعْ ، والجرّ ، على معنى المصدر (تَرْكَ) .

7 آمين : اسم فعــل لـ (استَجِبْ) ، ذُكِـرتْ فيه لغتـان : مدّ الألف وقَصْرها ، وخصّ ابن درستويه(٥٧) القَصْر بالضرورة والصحيح أنه جائز في الاختيار .

تلك نمـاذج من أسمـاء أفعـال الأمر ، وهي أشهرها دوراناً في الاستعمال اللغوي عند العرب .

ثانياً ـ اسم الفعل المضارع ، ومن أمثلته :

1 (وَيْ) ، اسم فعل لـ (أعجَبُ) ، كقول الشاعر :

وَيْ كأنْ مَن يكـن له نَشَبٌ يُحَـ   ـبَبْ ومـن يفتقِـرْ يعِشْ عَيشَ ضُرِّ

وقال تعالى : « وَيْكَأنَّ الله يبسط الرزقَ لمن يشاء ويَقْدِر» .

---

(٥٥) الإيضاح العضدي 165/1

(٥٦) الجنى الداني في حروف المعاني 425

(٥٧) شرح السيرافي على كتاب سيبويه 234/1

وفي اسم الفعل في هذه الآية أقوال ، منها :

قال سيبويه والخليل[٥٨] : « هو : وَيْ ، ثم قال : كأنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاء » .

وقال أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة[٥٩] : « هو : وَيْكَ ، بمعنى : أعجَبُ ، والكاف حرف خطاب » .

وذهب عليّ بن حمزة الكسائي[٦٠] الى أنّه « وَيْكَ » وهذا محذوف منه حرف ، وأصله « ويلك ، واحتج بقول عنترة بن شداد :

ولقد شَفَى نَفْسي وأَبرأَ سُقْمَها قِيلُ الفوارسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

فأصل « ويك » في البيت : « ويلك » حذفت منها اللام للتخفيف والضرورة .

2 أفٍّ ، اسم فعل لـ (أتضَجَّرُ) وفيه ثماني لغات[٦١] : أُفَّ ، وأُفُّ ، وأُفِّ ، وأُفَّ ، وأُفُّ ، وأُفّاً ، وأُفّيّ ، ممالٌ ، وأُفْ ساكنة الفاء، تقول : أُفْ من إنسان يكذب .

3 (أَوْتاه) اسم فعل لـ (أتألَّمُ) ، وفيه لغات : آوّتاهْ ، وآوَّهْ ، وأَوْهْ ، وأَوْهُ ، وأَوْهِ ، وأَوْهَ ، وأَوْ .

قال الشاعر :

فأَوْهِ مِنَ الذِّكْرَى إذا ماذَكَرْتُها ومِنْ بُعْدِ أرضٍ بيننا وسَماءِ[٦٢] .

ثالثاً : اسم الفعل الماضي :

ومن أمثلته :

1 هَيهاتَ : اسم فِعل لِـ(بَعُدَ) ، قال جرير بن عطية[٦٣] :

---

(٥٨) سبق الكلام عليه

(٥٩) القصص ، الآية 82

(٦٠) كتاب سيبويه 154/2

(٦١) المحتسب 155/2

(٦٢) المحتسب 156/2

(٦٣) الخصائص 37/3 - 38

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العقيقُ ومَنْ بِهِ   وَهَيهاتَ خِلٌّ بالعَقيقِ نُواصِلُه

2 شَتَّانَ : اسم فعل لـ (افترَقَ) و (تباعَدَ) ، وهو مأخوذٌ من الشَّتِّ : وهو التفرّق والتباعُد ، ولا بُدَّ له من فاعِل ، فيقال :

شتانَ الحقُّ والباطِلُ ، وقد تزاد (ما) بعده ، مثل قول الأعشى :[٦٤]

شَتَّانَ مايومي على كُورِها   وَيومُ حَيَّانَ أخي جابِرِ

وربما قالوا : شتانَ مابين الجديد والقديم ، قال ربيعة الرَّقِّيُّ[٦٥] :

لَشَتَّانَ مابينَ اليزيدَينِ في النَّدَى   يَزيدِ سُلَيمٍ والأغرِّ ابنِ حاتِمِ

3 بُطْئانَ : وهو اسم فِعْلٍ لِـ(بَطُؤَ)[٦٦] ، تقول : بَطْئانَ الأمرُ وبُطْئانَ ما يحصل ذلك ، كما تقول : سَرْعانَ مايكون كذا ، أي ماأسرَعَ مايكون .

وهناك أسماء أفعال مأخوذة من ظروف ، وهي قسمان :

أحدهما : ماكان في الأصل ظرفاً بالفعل ، مثل : (مكانَكَ) ، بمعنى : اثبتْ و (دُونَكَ) و (لَدَيكَ) بمعنى : خُذْ ، و (وراءَكَ) بمعنى : تأخَّرْ و (أمامكَ) بمعنى : تَقَدَّمْ ، ويختصّ ذلك غالباً بما كان في الأصل ظرف مكان

والآخر : ماكان في الأصل حَرْفَ جرٍّ ، وأطلق النحويون على هذا النوع ظرفاً أيضاً ؛ لأن حكم الجارّ والمجرور حكم الظرف ، بمعنى أنها تدلّ على الاحتواء ، ومن أمثلة هذا النوع : (إليكَ) بمعنى (تَنَحَّ) و (إليَّ) ، أي (أتَنَحَّى) و (عَلَيَّ) : أَوْلِني ، و (عليكَ) : الزَمْ ، و (عَلَيهِ) : ليلزَمْ .

ويلاحظ على الظروف بنوعيها أن مانقل منها اسماً للفعل ، صار للأمرِ في الغالب ، وقل فيه اسم الفعل المضارع أو الماضي .

واختلفوا في تعدّي بعضها ولزومه .

---

(٦٤) الخصائص 42/3 العقيق : اسم موضع . خِلٌّ : صديق .

(٦٥) شرح المفصل 37/4 كُورها : كورناقته .

(٦٦) شرح المفصل 37/4 واليزيدان ، أحدهما يزيد بن أُسيد السلمى . والآخر يزيد بن حاتم . النَّدَى : الكرم .

فقد حكى الكوفيون تعدِّي (مكانَكَ) ، مثل : مكانَكَ سَعْداً ومعناه عندهم : انتظرْ سعداً ، وكذا قالوا في (إليك) فتقول : إليكَ محمداً ، أي أمْسِكْ محمداً . والجمهور على لزومهما .

والراجح ماذهب إليه الجمهور ؛ لأنه لم يحفظ من العرب تعدّيهما ، وقد يجيء (عليكَ) متعدياً بالباء ، كقوله ـ ﷺ ـ :

« إنَّ المرأةَ تُنْكَحُ على دِينها ومالِها وجَمالها ، فعليك بذاتِ الدِّين تَرِبتْ يداك »(٦٧) .

وكُلُّ مانقل من حروف الجرّ فإنه يفيد الإغراء .

التركيب في النحو العربي

توجد كلمات في اللغة العربية مركبة من أصلين أو كلمتين صار لهما بعد التركيب معنىً وحكم آخر يختلف عن كل منهما قبل التركيب ـ غالباً ـ ومن دواعي هذا التركيب : إما للتسمية بهما جميعاً ، أي بالكلمتين ، وإمّا طلباً للتخفيف ، وإما إكثاراً للمفردات العربية التي يحتاج إليها الشاعر والكاتب ، فالتركيب أحد الرواقد التي أمدّت لغتنا بمفردات جديدة .

وبناء على ذلك صار للكلمات المركبة حكمٌ يَخُصُّها ، وقسمتْ حسب تركيبها الى أقسام ، سيأتي ذِكرُها وإيراد نماذج لكل نوع منها ـ

أنواع التركيب والمركبات

1 التركيب العَدَديُّ .

يتضح من تسميته أنه يَخُصُّ الأعداد ، فقد ورد تركيب عددين مع بعضهما ، ونتج عنهما عدد آخر ، على النحو الآتي :

أ ـ أحدَ عَشَر ـ وبابه ـ الى تِسْعَةَ عَشَرَ ، وكان تركيبه من جهة اللفظ فقط دون المعنى ، وهذا يجب فيه البناء ، أي بناء الاسمين معاً ، وذلك لأن الاسم

(٦٧) الخصائص 39/3

الثاني قد تضمَّن معنى حرف العطف فالأصل في (أَحَدَ عَشَرَ) : أَحدٌ وعَشرة ، فحذفت واو العطف من اللفظ . ولكنها مُرادة من جهة المعنى ، فقولنا : أَحدَ عشر ، إنَّما هو : أَحدٌ وعشرة ، فـ (عشرة) عدّة معلومة، أُضيفت إلى العدد الأول (أَحَدٌ) ، فكمل من مجموعهما مقدار معلوم ، فهما - إذن - اسمان كل واحد منهما منفرد بجزء من المعنى الكُليّ بعد التركيب فلما كانت واو العطف مطلوبة ؛ تضمَّنها الاسم الثاني ، وبُني لذلك ، أي فَقَدَ إعرابه الذي كان عليه قبل التركيب .

أما الاسم الأول (أَحَدٌ) فقد صار مبنيّاً ؛ لأنه لم يَبْقَ مستقلاً ، وإنّما صار بعد التركيب كبعض أحرف كلمة واحدة بمنزلة صدرها من عجزها ، مثل الجيم والفاء من كلمة (جعفر) .

فلما اجتمع سببان في الكلمتين المركَّبتين ، بُنيتا ؛ لذلك[٦٨] ، ويخرج من هذا الباب (اثنا عشر) .

ب - (اثنا عشر) .

أمـا اثنـا عشر ، فعدّه الخليل بن أحمد الفراهيدي مما لا يتغير عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة (أحد عشر) و (خَمْسة عشر) وبابهما .

وذهب جمهـور النحـويين الى أن الجزء الأول من (اثني عشر) يقع عليه الإعراب ، فيصير (اثنا عشر) في الرفع ، و (اثني عشر) في النصب والجر ؛ لأن (اثنين) ملحق بالمثنى ، وحـذفت فيه النـون ؛ للاضـافـة[٦٩] ، أي أن الإعراب يقع على صدر هذا المركَّب فقط وصار (عشر) مبنياً على الفتح شبْه بالنـون المبنية على الفتـح من جمـع المـذكـر السـالم ، نحو : « سلمتُ على المسلمينَ » ، ولا يحـذف (عشـر) من المركب ؛ مخافة الالتباس بالاثنين ، فيكون علم العدد قد ذهب .

---

(٦٨) صحيح مسلم (كتاب الرضاع) 1087/2

(٦٩) شرح المفصل 112/4

والراجح رأي الجمهور ؛ لأن كلام العرب يؤيده ، فلم يقولوا بإعراب (عشر) أي بإبقائها على حالها قبل التركيب أو قبل التسمية بها .

ج ـ حادِي عشر ـ وبابه ـ الى : تاسع عشر ، فتسكن الياء في : (حادِيْ عشر) و (ثانيْ عشر) من هذا الباب ؛ لأنها أصبحت في حشو الكلمة المركَبة ، ويَبقى (عَشَرَ) مبنياً على الفتح .

أما (ثالثَ عشرَ) الى (تاسعَ عشرَ) فإنه مبنيّ على فتح جُزْأيه .

2 التركيب الإسنادي :

وهو ضَمُّ كلمتين الى بعضهما بإسناد ثانيتهما الى الأولى ، ومن أمثلته :

أ ـ تأبَّطَ شرّا ، وهو لقب الشاعر ثابت بن عَمْسَل ، ويتكون صدر هذا المركب من (تأبّطَ) : وهو فعل ماضٍ وفاعله ، وعجزه من (شرّا) وهو مفعول به ، وجملته فعلية ، فيقال فيه (تأبّط شرّا) في الرفع والنصب والجرّ ؛ لأنه بُنيَ على ذلك .

ب ـ بَرَقَ نَحْرُهُ : وهذا أيضاً مركّب من فعل ماضٍ (بَرَق) وفاعله (نَحْرُ) الذي أضيف الى (الهاء) ، فيقال : جاءَ بَرَقَ نَحْرُه ، ورأيتُ بَرَقَ نَحْرُه ، ومررت بِبَرَقَ نَحْرُه ، على بناء الكلمة ، بسبب إسناد الثاني الى الأوّل .

ج ـ أيادِي سَبا ، وأيدِي سبا ، وهما من المركب الإسنادي ؛ فـ(أيادِي) جمع (أيدِي) ، أي جمع الجَمع ، أسند الى (سبا) أما (أيدِي) فهو جمع (يَدٍ) أُسند أيضاً الى (سَبا) ، يقال : ذَهبوا أيدِي سبا ، وأيادِي سبا ، أي متفرقين ، وفيه لغتان : إحداهما : أنْ تركبه اسماً واحداً ، ثم تبنيهما (أي جزأيه) ؛ لتضمُّن معنى الحرف العاطف وهو الواو ، كما فُعِلَ بـ (خمسةَ عشرَ) وبابه .

والثانية : أن تضيف الأول الى الثاني ، ويكون موضعهما النصب على الحال ، والمراد : ذهبوا متفرِّقين ومتبدِّدين فإذا قيل : كيف جاز أن يكون حالاً ، وهو معرفة ؛ لأنَّ (سبا) اسم رجُل ، فهو عَلَم ؟ فالجواب أنه عند

تركيبهما زالَ معنى العلمية من (سبا)، وصارا اسماً واحداً ، فـ (سبا) حينئذٍ كبعض الاسم ، وبعض الاسم نكرة ، هذه حال التركيب ، أما حالُ الإضافة ، ففيها وجهان :

أحدهما : أن (سبا) معرفةٌ وقع موقع الحال ، والمرادُ : ذهبُوا مُشْبهِينَ أيادي سبـا ، أو أيدي سبـا ، ثم حذفَت الحـال (مُشْبهينَ) وأُقيم معمـولُهـا (أيادي وأيدِي سبا) مقامها .

والثاني : أن تجعل (سبا) في موضع منكور ، وإذا كان كذلك لا يمتنع كونـه حالاً ، وطريق تنكيره أنك تريد : ذهبُوا مِثْلَ سبا ، فتكون الإضافةُ ـ في الحقيقـة ـ الى (مِثْـل) و (مِثْـل) يبقى نكـرة حتى لو أُضيف الى معرفة وهو (سبا) ، فإن (مِثْل) لا يخرج عن كونه نكرة[٧٠] .

د ـ (قالِيْقلا) .

وهـو اسم مدينـة من مُدُنِ خُراسـان ، أو من ديار بَكْـر ، وهـو مركب من (قالِي) و (قلا) ، قال الشاعر[٧١] :

سَيُصْبحُ فوقي أقْتَمُ الرِّيشِ واقِعاً ... بِقـالِـيْ قَلا أو مِنْ وراءِ دَبِـيلِ

وسكنت الياء من (قالِيْ) بعد التركيب الإسنادي ؛ لأنها أصبحتْ حشواً بمثابة جزء من الكلمة ، فسكنت ، كما تسكن الياء في كلمة « حَدِيْد » ونحوه .

3 التركيب الإضافيّ :

وهـو أن تضيف كلمةً الى أخرى ، وبمجموعهما تتكون لدينا كلمة جديدة مركبة تركيباً إضافيا ، ومن أمثلته : أبو بكر ، وأبو عمر ، وامرؤ القيس ، وابن عمر ، وأبو زيد ، وابن لَبُون .

وحكمه أن يكون صدره معْرباً ، وعجزُه مضافاً إليه ، تقول : جاء أبو بكرٍ ، ورأيتُ أبا بكرٍ ، وسلمتُ على أبي بكرٍ .

---

(٧٠) ورد الرأيان في كتاب سيبويه 307/3

(٧١) كتاب سيبويه 304/3 وشرح المفصل 123/4

4 التركيب المَزْجي :

وهو عبارة عن شيئين ضُمَّ أحدهما الى الآخر ، فجُعِلا بمنزلة اسم واحد ، مثل : حَضْرَمَوت ، وبَعْلَبَكّ ، ومن العرب مَن يضيف (بَعْل) إلى (بَكّ) ، واختلفوا أيضاً في (رام هُرْمز) فعدّه بعضهم اسماً واحداً ، وأضاف بعضهم (رامَ) الى (هُرْمز) .

والمقصود بالمزج هنا أن الكلمتين بعده تُعاملان كَكَلمةٍ واحدة في الحُكم .

ومن ذلك (مَعْدِيْكرب) ، وفيه لغاتٌ ، فمنهم مَنْ يقول : مَعْدِ يكربَ ، فيضيف (مَعْـدِى) الى (كرب) . ومنهم مَنْ يقول : مَعْدِيْكَرِبَ ـ بفتح الباء ـ فيضيف ولا يَصْرف ، ويجعل (كرب) اسماً مؤنثاً .

ومنهم مَن يقـول : مَعْـدِيكـربُ ، فيجعله اسماً واحداً[٧٢] ـ على المزج ـ ومعنـاه أن (مَعْدِي) مشتقٌ من (عَداه يَعْدُوه) ، إذا غادَرَهُ . وأنّ (كرب) ، من الكَرْب ، وهو : الغَمُّ ، وتفسير معد يكرب ـ إذن ـ: عَداه الكَرْب ، أي الغَمُّ[٧٣] .

ومن ذلـك أيضـاً (عَمْرَوَيه) فإنه عند العرب بمنزلة حضرموت ، في أنّهُ ضُمَّ الآخِر الى الأوّل ، و (عمرويه) في المعرفة مكسور في حال الجرّ والرفع والنصب غير منـوّن ـ وفي النكـرة تقـول : هذا عَمْـرَوَيْهٍ آخرَ ، ورأيتُ عَمْرَوَيهٍ آخر[٧٤] ـ بالتنوين ـ

وحكم التـركيب المـزجي من جهتَي اللفظ والمعنى على أنـه مركّب ، فإنّ أصله واو العطف أيضاً ، مثل (خمسةَ عشر) وبابه ، وقد حذفت من اللفظ ، ولم تُرَدْ ، من جهة المعنَى (أي لا تُطْلَبُ) ، وإنما مُزج الاسمانِ وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة ثابتة ، ولم يتفرّد الثاني بشيء من معناه ، فكان كالمفرد غير

---

(٧٢) كتاب سيبويه 305/3 دبيل : اسم مدينة من مُدُن السِّنْد .

(٧٣) المقتضب للمبرد 31/4

(٧٤) شرح المفصل 125/3

المركب ، فبُني الاسم الأول منه ، لأنه كالصَّدْر من عجز الكلمة ، وجزءُ الكلمة لا يُعرب ؛ لأنّه كالصوت ، وأُعرب الثاني ؛ لأنه لم يتضمّن معنى الحرف ، إذا لم يكن المعنى على إرادته ؛ لأنَّ العلم إنما هو وَضْعُ لفظٍ بإزاء مُسَمًّى من غير إفادة معنى من اللفظ[٧٥] .

5 التركيب الحاليُّ :

وذلك بإفادته معنى الحال عند التركيب ، يقال : هو جاري بَيتَ بَيتَ ، يراد به القُرب في السكن والتلاصق ، فبيّنَ حال جواره بالقرب والملاصقة وهو مركّبٌ أيضاً مبني على الفتح كـ(خمسةَ عشرَ) وأصله : بيتاً الى بيتٍ ، فحذف (إلى) ولكنّه ضُمِّنَ في المعنى ، فبُنيا ، لذلك السبب ، وهما في موضع الحال ، والعامل في الحال ما في (جاري) من معنى الفعل ، أي (يُجاوِرُني) ولا يجوز فيه تقديم الحال على العامل ، فلو قلنا :

بيتَ بيتَ هو جاري . لم يَجُزْ ؛ لأنَّ العامل ليس فعلاً ، ولا اسم فاعل .

ولو قلنا : بيتَ بيتَ جاوَرَني ، صار جائزاً ، إذ كان (جاورني) فعلاً ماضياً[٧٦] .

ومن ذلك (بَينَ بينَ) يقال : وقعَ هذا الأمرُ بَينَ بَيْنَ ، فيصير (بَينَ بينَ) اسماً واحداً بعد التركيب ؛ لأن الأصل : بَينَ هذا وبينَ هذا ، فلما حذفت الواو تخفيفاً ، والنيّة نيّة العطف ، بُني هذا المركّب ؛ لتضمنه معنى حرف العطف ، وهو في موضع الحال أيضاً ، لأنّ المعنى بَيْنَ بَيْنَ ، أي وقع وَسَطاً . و(وسطاً) حال قال عَبيد بن الأبرص[٧٧] .

نَحْمِي حقيقَتنا وبعضُ القوم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنا .

فهذا شاهد على ماذكرنا ، والمعنى أنه يقال : رجُل حامي الحقيقة ، أي شَهْم لا يُضام له حَريم . فهذه حالُ حامي الحقيقة .

---

(٧٥) كتاب سيبويه 302/3

(٧٦) كتاب سيبويه 296/3 وشرح المفصل 112/4، 125

(٧٧) شرح المفصل 117/4

6 التركيب الظَّرْفيُّ :

وهو ماتركَّبَ من ظرفين ، وصارا به اسماً واحداً ، مثل صباحَ مساءَ ، وليلَ نهارَ ، تقول : أنتَ تأتينا صباحَ مساءَ ، أصله : تأتينا كلَّ صباحٍ ومساءٍ ، وجُعل لفظهما بعد البناء كلفْظ (خمسةَ عشرَ) وبُنيا بناءَه ، ولم يُبْنَ ذلك البناء في غير هذا الموضع ، وأصله : صباحاً ومساءً ، فحذفت الواو التي هي حرف عطف ، وبُني الظرفان على إرادة معنى العطف ، كما في خمسة عشر[٧٨] .

تلك أشهر أنواع المركبات والتراكيب ، وهناك مركبات أخرى تندرج ضمنها لا داعي للإطالة فيها ، وحكمها كحكم أخواتها من حيث التركيب والبناء أو الإعراب في جزء واحد من المركّب أو في جُزأيه ، ونستطيعُ ردّها جميعاً الى أنواع المركبات والتراكيب المتقدّمة الذّكر .

المنادَى وموقف النحويين منه

اختلف النحويون في هذا الموضوع ، فمنهم مَنْ عدّه جزءاً من المفعول به ، ومنهم مَنْ عدّه موضوعاً مستقلاً ، ولا بدّ لنا أوّلاً من تعريفه : فإنه المطلوب إقباله ، أي الذي تطلب منه أن يُقبِلَ عليك بوجهه ، فخرج بذلك المندوب ؛ لأنه المُتَفَجَّعُ عليه لا المطلوب إقباله ، وبحرفٍ نائب مناب « أدْعُو » فخرج ، نحو : محمد ، من قولنا : أطلبُ إقبالَ محمدٍ .

والمنادَى عند محمود بن عمر الزمَخشري[٧٩] : كلُّ مادخله « يا » وأخواتها ، والمندوب عنده منادًى على وجه التفجّع .

وقد سبقه سيبويه[٨٠] بذلك القول ، فذهب الى أنَّ المندوب مدعوّ ، ولكنه مُتَفَجَّعٌ عليه .

وعَدَّ الجزولي[٨١] المتعجَّبَ منه منادًى دخله معنى التعجب ، فمعنى :

---

(٧٨) شرح المفصل 118/4

(٧٩) كتاب سيبويه 303/3

(٨٠) شرح المفصل 130/1

(٨١) كتاب سيبويه 320/2

بالـلـمـاءِ وبالـلـدواهي : احـضــرا حتّى يُتعجَّبَ منكمـا ، وكـذا يَرُدُّ عليه المخصـوص ، فإنه يقول : إنه منادَى نُقل الى معنى الاختصاص، ولكنّ هذا عارضٌ له ، والعارض لا يُعتَدُّ به .

يتضح مما سبق أنّ بعض النحويين أضاف الى المنادى مواضيع نحوية أخرى هي : المنـدوب والمستغاث والمخصوص ، وكل واحد منها منادًى لكن بوجهٍ يوافق موضـوعـه الأصلي ، وبنـاء على هذا صار المنـادَى موضـوعاً تدخل فيه مواضيع نحوية أخرى .

وهنـاك من يقول إن المنادَى جزء من المفعول به ، وممّن صرح بذلك ابن هشـام[٨١] الأنصـاري بقـوله : « ومنه المنادَى[٨٣] وذلك لأنّ قولك : ياعبدَ الله ، أصله : أدعو عبدَ اللهِ ، فَحُذف الفعل ، وأُنيبَ ـ يا ـ عنه »[٨٤] .

وقـد سبقه سيبويه الى عدّه مفعولاً به ، ولكنه لم يصرّح على أنه جزء من المفعـول به ، ونـاصبـه عنده فِعل مقدّر ، فالأصل : ياأدعو محمداً ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة الاستعمال ؛ ولدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته[٨٥] .

ونقلوا عن أبي العبـاس المبـرد نَصْبَ المنـادَى بحرف النداء نفسه ؛ لسدّه مَسَدَّ الفعل[٨٦] .

ولكنني عنـد مراجعتي للمقتضب للمبـرد وجـدتـه مطابقـاً في كلامـه لرأي سيبويه ، وهو أن المنادَى منصوب بِفِعْل مقدّر بعد ـ يا ـ تقديره : أدعو أو أُنادي[٨٧] .

---

(٨٢) شرح الرضي على الكافية 344/1 ومابعدها .

(٨٣) أي من المفعول به .

(٨٤) شرح قطر الندى 202

(٨٥) كتاب سيبويه 182/2 وشرح الرضي على الكافية 346/1 .

(٨٦) شرح الرضي على الكافية 345/1 ومابعدها وشرح المفصل 127/1 ومابعدها .

(٨٧) المقتضب 202/4

وبناء على ذلك يكون الفاعل مقدّراً ، والمفعول به واجب الذِّكْر لفظاً أو تقديراً ، إذ لا نداء بدون المنادَى ، وذلك على قول من قال بأن المنادَى مفعول به .

ونقل الرضيّ[٨٨] عن أبي عليّ الفارسي في بعض كلامه قوله : « إنّ ـ يا ـ وأخواتها أسماء أفعال » .

ولكنني لم أجد هذا القول في الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارس بل قال بما يتّفق وآراء الآخرين من أنّ ـ يا ـ حرف نداء ـ وليس اسم فعل[٨٩] .

وإن ورد هذا القول في كتب أبي عليّ الفارسي الأخرى ، فإنه لا يصحّ ؛ لأنّ أسماء الأفعال لا تكون على أقلّ من حرفين ، بينما نجد من أحرف النداء ماكان على حرف واحد ، مثل الهمزة ، ولو كان اسم فعل لتَمّ دون المنادَى ، لكونه جملة .

وذكر ابن يعيش أن المنادَى عند البصريين أحد المفعولات[٩٠] .

وهذا يردّ ماذهب إليه ابن هشام الأنصاري من أنه جزء من المفعول به ، بل هو قائم بذاته ، كغيره من أنواع المفعولات الأخرى ، اصطلحوا على تسميته « المنادَى » كتسميتهم للمفعول المطلق والمفعول لأجله ، ونحو ذلك .

ويمكن أن نلخص الآراء المتقدمة في المنادَى على النحو الآتي :

1 يعدّ جزءاً من المفعول به ، قاله ابن هشام الأنصاري .

2 يعدّ أحد المفعولات ، وهو مذهب البصريين ، فلا يعدّونه جزءاً من المفعول به بل هو نظير له . هذا من جهة استقلاله أو ضمّه الى موضوع آخر .

والراجح أنه موضوع مستقلّ بذاته ، يضاف الى المفعولات المعروفة ؛ لأنه منصوب بفعل يتعدّى الى منصوبٍ واحدٍ ، وتقدير فعله « أدعو » أو

---

(٨٨) شرح الرضي على الكافية 345/1

(٨٩) الإيضاح العضدي 227

(٩٠) شرح المفصل 127/1

« أُنادي » أو « أطلب » أو « أسأل » والفرق بينه وبين المفعول به أنّ لا يظهر أبداً بخلاف المفعول به الذي يجوز إظهاره من جهة ، وعُوِّض عن فعله بحرف النداء الذي أُضمِر الفعل بعده ، على رأي البصريين ، من جهة أخرى .

وهناك فرق آخر وهو أن المنادَى يُطلَبُ إقباله بالنداء بينما لا يقع ذلك على المفعول به ، فلا يطلب إقباله ، وإنما يقالُ فيه على جهة الإخبار عنه لا مناداته .

وإنْ صَحّ مانُسِب الى المبرّد من أنّ ـ يا ـ قام بالنصب وسدّ مسدّ الفعل ، فإنّ في ذلك كلاماً آخر ، وبناء عليه لا يُعَدّ المنادى من المفعولات ، بل تكون له قواعد خاصة به ، فـ (يا) ليس فعلاً ، وقد يكون العامل فيه النصبَ هو (النداء) نفسه ، كما قيل في رافع المبتدأ إنه الابتداء على أحد الأقوال المذكورة فيه .

وكما ذكرنا فإن الراجح أنه منصوب بفعل محذوف وجيء بأحرف النداء نيابة عن ذلك الفعل ، ولم تكن أحرف النداء هي العاملة فيه ، بل دالة على النداء فقط .

3 أدخل بعض النحويين مواضيع أُخرى في المنادى ، مثل المندوب والمستغاث ، والاختصاص .

والذي أراه أن تلك المواضيع مستقلة عنه ؛ لأنّ لها أحكاماً تميزها وتخصّها ، فلا داعي لإقحامها في هذا الموضوع عن طريق التأويل ولمح المعنى من طرف معين قد يتفق مع المراد من المنادَى .

حـــروف النـــداء

لم تنفرد ـ يا ـ بالنداء فقط ، بل شاركتها سبعة أحرف أخرى في ذلك ، وهي الهمـزة المقصـورة ـ أ ـ والممـدودة ـ آ ـ و ـ أيْ ـ المقصـورة ـ و ـ آيْ ـ الممـدودة و ـ أيَا ـ و ـ هَيا ـ وهـذه أبـدلت همـزتهـا هاء ، فهي السابقـة في الأصـل ، وهـذا الإبدال جائز ؛ لاتحاد مخرجَي الهمزة والهاء ، فكلاهما من أحـرف الحَلْق ، و ـ وا ـ[91] فالمجمـوع ثمـانية أحـرف ، سبعـة تفيد النـداء القريب ، و ـ يا ـ تفيد النداء البعيد .

حكم المنادى من ناحية الإعراب والبناء :

حكمـه النصب ، لكن اختلفوا في المنادى المفرد العلَم ، أو المعرفة ، نحو : يازَيدُ .

فذهب الكوفيون الى أنه مرفوع ، فهو معْرب ، ولكن من غير تنوين .

وذهب أبـو زكـريا الفـراء من الكوفيين الى أنه مبنيّ على الضّمّ ولكنه ليس بفاعلٍ ولا مفعول .

وذهب البصـريون الى أنـه مبنيّ على الضّمّ ، وموضعه أو محلّه النصب ؛ لأنّه مفعول عندهم .

واحتج الكوفيون ، بأنهم وجدوه لا مُعْرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ـ أي جارّ ـ ووجـدوه مفعـولَ المعنى ، فلم يخفضـوه ؛ لئلا يشبه المضاف ، ولم ينصبوه ، لئلا يشبه ما لا يَنْصَرف ، فرفعوه بغير تنوين ؛ ليكون بينـه وبين ماهـو مرفـوع برافـع صحيح فَرْقٌ ، فأما المضاف ، فنصبوه ؛ لأنهم وجدوا أكثر الكلام منصوباً ، فحملوه على وجهٍ من النصب ؛ لأنه أكثر استعمالاً من غيره .

وأما الفَرَّاء ، فقال : إنّ الأصل في النداء أنْ يقال :

---

(٩١) أوضح المسالك 196

يازَيداه ، كالندبة ، فيكون الاسم بين صوتَيْن مَديدينِ وهما ـ يا ـ في أول الاسم ، والألف في آخره .

والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول ، وهو ـ يا ـ في أوّله عن الثاني ، وهو ـ الألف ـ في آخره ، فحذفوا الألف ، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بـ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) عند حذف المضاف إليه بعدها ؛ لأن الألف لمّا حذفت ، وهي مراده معه ، والاسم كالمضاف إليها إذا كان متعلقاً بها ؛ أشبَهَ آخِرُهُ آخِرَ ماحُذِف منه المضاف إليه ، وهو مُراد معه ، نحو : جئتُ مِن قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ، أي من قبلِ ذلك ومن بَعْدِه ، فلمّا قُطعا عن الإضافة بُنيا بعد حذف المضاف إليه ، فكذلك ماكان منادى مفرداً عَلَماً .

أما البصريون ، فاحتجوا بقولهم : إنما قلنا إنه مبنيّ ، وإنْ كان في الأصل يجب أن يعرب ؛ لأنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية ، فكذلك ماأشبهها ، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أمور : الخطاب والتعريف والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه ، صار مبنياً ، كما أن كاف الخطاب مبنية وصار المنادى المفرد المعرفة مبنياً في محل نصب ، والذي يدلّ على أنه في محل نصب أننا نقول في وصفه : يا محمدُ الظريفَ ، بنصْب ـ الظريفَ ـ حملاً على موضع « محمد » وهو النصب ، كما نقول : يا محمدُ الظريفُ ـ بالرفع ـ حملاً على لفظ « محمد » وهو الرفع[٩٢] .

واختلفوا أيضاً في نداء الاسم المحلّي بـ (ال)

فذهب الكوفيون الى جواز نداء مافيه (ال) ، نحو : يا الرجلُ . ويا الغُلامُ .

وذهب البصريون الى منعه .

واستدل الكوفيون بمجيئه في كلام العرب ، مثل قول الشاعر :

---

(٩٢) وردت هذه الآراء في الإنصاف في مسائل الخلاف 1/323 - 326

فيا الغـلامانِ اللذانِ فرّا
إيّاكُما أنْ تكْسِباني شَرّا

فقال : يا الغلامانِ ، فأدخل حرف النداء على مافيه (ال) ، وقال الآخر :

فَدَيتُـكِ يا الـتي تَيَّمْتِ قَلْبي وأنـتِ بَخِـيلَةٌ بالـوُدِّ عَنّـي

فقال : يا التي ، فأدخل حرف النداء على مافيه (ال) ، ومثله قولنا في الدعاء : يا الله اغفِرْ لنا . والألف واللام زائدتان .

واحتج البصريون بأن قالوا : لا يجوز ذلك ؛ لأنّ الألف واللام تفيد التعريف و - يا - تفيد التعريف ، وتعريفان في الكلمة لا يجتمعان ؛ ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العَلمية في الاسم المنادى العلم ، نحو : يازيدُ ، بل يجب أن يُعَرّى عن تعريف العلمية ، ويُعرَّف بالنداء ؛ لئلا يجمع بين تعريف العلمية وتعريف النداء .

وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ؛ فلأنْ لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولَى ؛ لأنّ تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الألف اللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا لم يجزَ الجمع بين تعريف النداء وتعريف العَلمية وأحدُهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية ، فَلأنْ لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام ، وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى .

وَيُردُّ على قول الكوفيين بأن المراد في « يا الغُلامانِ » و « ياالتي » : « ياأيُّها الغلامان » ، و « ياأيّتها التي » ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه - وأما قولنا : « يا الله اغْفر لنا ، فإن الألف واللام عوض من همزة « إله » ، فتنزّلت منزلة حرف من الكلمة نفسها ، فجاز دخول - يا - عليها[٩٣] .

---

(٩٣) وردت هذه الآراء في الإنصاف في مسائل الخلاف 1/335 - 340 .

النحويون والقراءات القرآنية

- الاستشهاد بالقراءات القرآنية المتواترة .
- موقف النحويين من القراءات الشاذة .
- إخضاعهم - في الأغلب - تلك القراءات لقواعدهم .
- الرأي في ذلك .

القراءة القرآنية : « اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كَتْبَةِ الحروف وكيفيّتها من تخفيف أو تثقيل وغيرهما »[٩٤] .

ووقع اختلاف في القراءات القرآنية ، وكلها حجة - وجميع الاختلافات سُمعت عن رسول الله ﷺ - وأدّاها القُرّاء .

والذي حمل عليها هو التيسير على الناس ؛ لاختلاف لغاتهم ؛ لأننا نعرف أن القرآن الكريم نزل بعدّة لغاتٍ من لغات العرب ، ولم يقتصر على واحدة فقط ، بل جمع بينها جميعاً ، ولكي يُعرَف ما في القرآن من فرائض وأحكام وتوجيهات تعدّدت القراءات تبعاً لذلك ، ولإيصال ذلك الى جميع العرب المسلمين - في بادىء الأمر - « فكان من تيسيره للرسول - ﷺ - أنْ أمرَه بأن يُقرِىء كل قوم بلغتهم ، وماجرت عليه عادتهم . . . ولو أنّ كل فريق من هؤلاء أُمِرَ أن يزول عن لغته ، وماجرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً ، لاشتدّ ذلك عليه ، وعظمت المحنّة فيه ولم يمكنه إلّا بعد رياضة للنّفْس طويلة وتذلّل للّسان وقطع للعادة ، فأراد الله أن يجعل لهم مُتّسعاً في اللغات ومتصرّفاً في الحركات[٩٥] .

وهناك جملة من القراءات لا ترجعُ الى اختلاف اللهجات ، وإنما هي أوجُه تجري في الفصيح من الكلام واردة على سنّة العرب من صرف عنايتها الى

---

(٩٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي 318/1 .
(٩٥) تأويل شكل القرآن لابن قتيبة 30

المعاني ، فلا ترى بأساً في إيراد اللفظ على وجهين أو وجوه مادام المعنى الذي يُقصَدُ بالخطاب باقياً في نظمه ومأخوذاً من جميع أطرافه ، وفي هذا توسعة على القارىء ، وعدم قصره على حرف .

أما القراءات المتواترة ، فلا إشكالَ في قبولها ، ويُقصد بها : ماتواترت قراءتها عن الرسول - ﷺ - ونقلها عنه الثقات بالتواتر الآخر عن الأوّل .

ولكنْ وقع الإشكال من بعض القراءات الشاذة ، وهي صحيحة ، وقرأ بها القرّاء السبعة وغيرهم ممن عُرِف بورعه وتديُّنه ، ومنهم من كان قارئاً ولغوياً ونحوياً في الوقت نفسه ، مثل أبي عمرو بن العلاء وعلي بن حمزة الكسائي وغيرهما ، ومع ذلك طعن بعض النحويين ببعض هذه القراءات وخطّأها ورماها إما بضعف الرواية وإما بضعف القراءة وإما بهما معاً .

فردّ سيبويه قراءة نصب « فيكونَ » في قوله تعالى : «كُنْ فيكونُ »[96] بقوله[97] : « اعلم أنّ الفاء لا تُضمَر فيها - أنْ - في الواجب ولا يكون من هذا الباب إلّا الرفع . . ومثلُه : كُنْ فيكونُ ، كأنه قال : إنما أمْرُنا ذلك فيكونُ » .

وقد وردت قراءة نصب (فيكونَ) عن القارئَيْن الشهيرين عبد الله بن عامر وعلي بن حمزة الكسائي ، وهما من القراء السبعة[98] .

ويصح النصب في « فيكونَ » بالردّ على « نَقولَ » ومثلها في يس منصوبة[99] .

وردّ يحيى بن زياد الفرّاء - وهو كوفيّ - بعض القراءات القرآنية ، من ذلك « وقوله عزّ وجلّ : كالقَصَر[100] ، كأصول النُّخُل ، ولستُ أشتهي ذلك »[101] ، وليس ذلك بجارٍ على مايشتهي الفراء وغيره ، فإنّ فتح الصاد من « كالقَصَر » وردت به قراءة صحيحة عن عبد الله بن عباس وسعيد بن جبير .

---

(٩٦) النحل ، الآية 40 ويس ، الآية 82

(٩٧) كتاب سيبويه 38/3 - 39

(٩٨) السبعة في القراءات 373

(٩٩) معاني القرآن للفراء 100/2

(١٠٠) المرسلات ، الآية 32

(١٠١) معاني القرآن للفراء 224/3 - 225

ويؤيد صحتها مارواه ابن جني[١٠٢] عن شيخه أبي عليّ الفارسي وكلاهما من النحويين المتقنين : « وقال : كالقَصَر : أصول الشجَر ، الواحدة قَصَرَةٌ ، وكذا رواها لنا أبو عليّ أيضاً ، قال : ومنه قولهم : غلّة نقيّة من القَصَر ، قال : وقول الكتّاب : نقيّة من القَصْر - [بتسكين القاف] لا وَجْهَ له » فإذا وردت صحة هذه القراءة عن القراء وعن النحويينَ ، فلا حجة بعد ذلك لردّها وتخطئتها .

وردّ أبو حاتم السجستاني قراءة الزُهْري « جَدَدٌ »[١٠٣] : بفتح الدال الأولى بعد الجيم المفتوحة ووافقه قطرب في ذلك الرد قال ابن جنى[١٠٤] « وأمّا جَدَدٌ فلم يثبته أبو حاتم ولا قطرب . وعلى أنه له معنى ، وهي : الطريق الواضح المسفر » .

فلما ثبت هذا المعنى لكلمة « جَدَد » والذي عبرّ عنه ابن جني بقوله[١٠٥] :
« فالمعنى نحوٌ من الأوّل » والمعنى الأول هو : الطريقة التي يخالف لونها لونَ مايليها .

وإذا كان الأمر كذلك فلا داعي لأنْ يردّ أبو حاتم وقطرب تلك القراءة . وردّ ابن جني قراءة الحسن البصري « تُنْبِتُ بالدُهن » ورماها بالضعف قائلاً[١٠٦] : « فأما من ذهب الى زيادة الباء ، أي تُنْبِتُ الدُهنَ ، فمضعوف المذهب » .

وقد أثبت يحيى بن زياد الفراء صحة هذه القراءة بقوله :[١٠٧]

« وهي شجرة الزيتون : تَنْبُتُ بالدُهن ، وقرأ الحسن : تُنْبِتُ بالدُهْنِ ، وهما لغتان : يقال : نَبَتَتْ ، وأَنْبَتَتْ ، كقول زهير :

رأيتُ ذَوِي الحاجاتِ حَوْلَ بُيُوتهمْ قَطِيناً لَهُمْ حَتّى إذا أنبتَ البَقْلُ

(١٠٢) المحتسب 346/2
(١٠٣) فاطر ، الآية 27
(١٠٤) المحتسب 200/2
(١٠٥) المحتسب 199/2 - 200
(١٠٦) المحتسب 89/2
(١٠٧) معاني القرآن للفراء 232/2 - 233

ونبت ، وهو كقولك : مَطَرَتِ السماء وأَمْطَرَتْ » .

فإذا ثبتت صحتها من نحويّ ، فلا داعي لردّها ورمْيها بالضعف إن وافقت وجهاً من وجوه العربية .

وردّ أبو الفتح عثمان بن جني قراءة يحيى بن يَعْمرُ ، بقوله[108] : « ومن ذلك قراءة ابن يعمر : تماماً على الذي أحسَنُ[109] . قال أبو الفتح : هذا مُستضعَف الإعراب عندنا ؛ لحذفك المبتدأ العائد على ـ الذي ـ؛ لأنَّ تقديره : تماماً على الذي هو أحسنُ ، وحَذْف ـ هو ـ من هنا ضعيف ، وذلك أنّه إنّما يحذف من صلة ـ الذي ـ الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صِلَتُها ، نحو : مررتُ بالذي ضربتَ ، أي ضربْتَهُ » .

فقد ضَعَّف القراءة وأخضعها لضَعْف الإعراب الذي وضعوه هم وبنوا قواعده على تأويلاتهم وآرائهم .

وقد أجاز الخليل بن أحمد تلك القراءة ، وأورد مثالاً يشبهها ، يقول سيبويه[110] : « زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجُلًا يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً » .

وأيّد ذلك أبو الحسن الرماني بقوله[111] : « تماماً على الذي أَحْسَنُ . فبعيدة عند النحويين ، ولكن يجوز مثل هذا إذا طال الكلام ؛ لأن الخليل حكى : ماأنا بالذي قائل لك شيئاً » .

وأجاز ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء ، بقوله[112] : « ويكون : أَحْسَنُ مرفوعاً ؛ تريد على الذي هو أَحْسَنُ ، فيكون المعنى : تماماً على إحسانه » .

---

(١٠٨) المحتسب 234/1

(١٠٩) الأنعام ، الآية 154

(١١٠) كتاب سيبويه 108/2

(١١١) معاني الحروف للرماني 48

(١١٢) معاني القرآن للفراء 365/1

وقد خصص ابن عصفور باباً في كتابه « الممتع في التصريف »[113] هاجم فيه القُـرّاء وقـراءاتهم ، ورمـاهم بضعف القـراءة وبضعف الرواية أو خطئها ، فجعل عنوانه : « باب ماأدغمتْه القُراء على غير قياس » .

والظاهر أن ابن عصفور قد تابع ابن جنى في قضية جعل الإدغام إخفاء، فقد ذهب ابن جنى ذلك المذهب في كتابه «سرّ صناعة الإعراب» بقوله : «وقول القُرّاء : إنّ هذا ونحوه مُدْغم سَهْوٌ منهم، وقصور عن إدراك حقيقة هذا الأمر»[114].

لقد أخطأ النحويون في رَدّهم تلك القراءات؛ فإنها ثابتة بالأسانيد المتواترة «وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية»[115] فإن توافرت شروط القراءة القرآنية صحّ الاحتجاج بها. وأقوى هذه الشروط مايأتي :

١ ـ أن تصح نسبتها إلى رسول الله ﷺ .

٢ ـ أن توافق قواعد النحو ولو بوجه .

٣ ـ أن توافق رسم المصحف .

وقـد تصدّى لمن ضعّف القراءات جلّة من العلماء، منهم أبو عمرو الداني (ت «٤٤٤ هـ» فقال[116] : «لاتعمل في شيء من حروف القرآن على الأفْشَى من اللغـة والأقيسَ في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل. . . لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها . »

ومنهم أبـو حيان الأنـدلسي (ت ٧٤٥هـ) القائل[117]: «والقراءات لاتجيء على ماعَلِمَه البصريون ونقلوه».

---

(١١٣) الممتع في التصريف 2/719 - 727

(١١٤) سرّ صناعة الإعراب 64 - 68

(١١٥) الاقتراح 49

(١١٦) النشر في القراءات العشر 1/10 - 11

(١١٧) البحر المحيط 2/362 - 363

وقال أيضاً[118]: «ولسنا متعبّدين بقول نحاة البصرة». وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قَتْلَ أولادِهم شركاؤُهم﴾[119] قال أبو حيان[120]: «ولا التفات لقول ابن عطية: وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، ولا التفات لقول الزمخشري، وأعجبُ لعجمَى - يقصد الزمخشريّ - ضعيف في النحو يردّ على عربيّ صريحٍ مَحْضٍ قراءةً متواترة، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقُرّاء الأئمة الذين تخيّرتهم هذه الأمّة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم، ولا التفات أيضاً لقول أبي عليّ الفارسيّ: هذا قبيحٌ قليل في الاستعمال، ولو عَدَل عنها - يعْني ابنَ عامر - كان أولى.».

ومما يؤيد قوة الحجة في القراءات، وردّ مايعارضها - إن توافرت شروطها - ماقاله عبد الرحمن بن خلدون[121] (ت ٨٠٦ هـ): «ولم يزل القُراء يتداولون هذه القراءات وروايتها إلى أن كُتبت العلوم ودُوِّنت، وكُتِبَت فيما كُتِبَ من العلوم، وصارت صناعة مخصوصة وعِلْماً مفرداً وتناقله الناس بالمشرق والأندلس في جيل بعد جيل.».

وقد رَدّ مُخَطِّىء القراءات أحدُ علماء النحو والصرف، وهو علاء الدين القوشجي (ت ٨٧٩ هـ) بعد أن ذكر بعض الأمثلة على إدغام الراء في اللام بقوله[122]: «واعلم أنّ بعض ماذكرنا من الإدغامات طعن فيه صاحب المفصّل - يقصد الزمخشريّ - وخطّأه؛ لكننا لانجري على تخطئة ماثبت عن القُرّاء السبعة، فكل ماثبت عن واحد منهم اعتبرناه».

تلك إذن آراء بعض المضعِّفين للقراءات القرآنية، وآراء بعض من رَدّ عليهم من العلماء فيما ادّعوه.

---

(١١٨) البحر المحيط 159/3

(١١٩) الأنعام، الآية 137

(١٢٠) البحر المحيط 229/4 - 230

(١٢١) مقدمة ابن خلدون 402

(١٢٢) عنقود الزواهر 257

ونحن نقول: إن القراءات القرآنية التي توافرت شروطها وتناقلها القُراء والأئمة يصح الاحتجاج بها، وهي دليل على جواز القواعد النحوية أو عدم جوازها، فيجب علينا أن نُخْضِعَ قواعد النحو إلى القراءات القرآنية لا العكس، وتعني بذلك جميع القراءات الصحيحة: المتواترة منها والشاذة على حد سواء لافرق في ذلك.

ولم توضع قواعد النحو إلا لخدمة القرآن وقراءاته، وحفظه من اللحن، وقد رُوي أن الرسول ﷺ قرأ بجميع القراءات الصحيحة لاستيعاب جميع لغات العرب الفصيحة وقت نزول القرآن، فلا داعي لموافقة بعض النحويين واللغويين الذين جرَوا على تخطئة بعض القراءات القرآنية الصحيحة.

القضايـا الصرفيـة

مقدمـة تشمل:

١ ـ معنى التصريف

٢ ـ الغرض من دراسته

٣ ـ أول مَنْ أفرده في تأليف مستقل وصل إلينا.

مقدمة

١ ـ معنى التصريف:

التصريف: «مَصْدَرٌ وُضِع كالعلَم على هذا العِلْم؛ للفَرْق، خَصُّوا به ماعَرَض في أصول الكلم وذواتها من التغيير، كاختصاصهم علم العربيةَ بالنحو، فالتصريف: كلامٌ على ذوات الكلم، والنحو: كلامٌ على عوارضها الداخلة عليها. وفعْله: صَرَّفْتُه أُصرِّفه تصريفاً، أي طاوَعَ وقَبِل التصريف. وحدُّه: دَوْر الأصل في الأبنية المختلفة، والصور المتغايرة، واشتقاقه من تصريف الحديث والكلام، وهو تغييره بحمله على غير الظاهر[١٢٣]. . . »

اتضح بذلك المعنى اللغوي والاصطلاحي لعلم التصريف في لغة العرب وقد اصطلح بعض علماء العربية على تسميته علم الصرف أيضاً، وليس هذا فرقاً جوهرياً، والدلالة قريبة، ولكن من الأفضل تسميته علم التصريف حتى لايلتبس بباب الممنوع من الصرف، أي الممنوع من التنوين، وهذا غير ذاك.

٢ ـ الغرض من دراسته:

يعدّ التصريف خطوة ممهدة سابقة لدراسة النحو العربي لمن يريد أن يتعلمه ويؤلف فيه؛ لأنه يدرس صيغه المختلفة، وبموجبه تصنّف الكلمات وتوزّع على أبنيتها المختلفة، فإنّ كل بناء يحتوي على مفردات الكلمات المتعددة المتفقة في حركاتها وترتيب حروفها الأصلية والزائدة؛ ولأن البناء أو الصيغة كالوعاء الذي تجمع فيه تلك الكلمات السابقة.

ولم تقف مهمة علم التصريف عند هذا الحد بل تعدّته إلى إضافة كل جديد من المفردات، وتنظيمه مع المفردات الموجودة فعلاً في العربية، فإنه أحد الروافد المهمة التي تمدّ اللغة العربية بالمفردات الجديدة إضافة إلى روافدها الأخرى، مثل الاشتقاق والتوليد والارتجال والنحت والتركيب.

---

(١٢٣) شرح الملوكي في التصريف 18 - 19

وبناء على ذلك نشأت الحاجة إليه بوضعه كعلم له أصوله وطرق استعماله والفائدة منه.

٣ ـ موضوعه:

«التصريف: تغيير الحروف الأصول ودَوْرُها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها، نحو قولك في الماضي: ضَرَبَ، وفي الحال: يَضْرِبُ، وفي الاستقبال: سيَضرِب، وضارِبٌ للفاعل، ومضروبٌ للمفعول، فالأبنية مختلفة، والأصل الذي هو ـ ض ر ب ـ واحد موجود في ضروبها. فهو كالجوهر الذي يتصرّف في جميع ضروب الخَلْق والصُّوَر، وجوهر كل شيء: مادته وجنسه الذي يُصوَّر منه ذلك الشيء»(١٢٤).

يتضح أن موضوع التصريف هو الكلمات ذاتها فيدرس أصولها ومايطرأ عليها من تغيير، وتوزيعها على أبنيتها المناسبة لها وصيغها المتفقة معها حسب تقاليبها في الكلام.

فالصيغ الصرفية عبارة عن القوالب أو الأبنية التي تدخل تحتها تلك المفردات من أفعال وأسماء، فمثلاً نجد كلمة «كَتَبَ» تنضمُّ في صيغة «فَعَلَ» مع كل كلمة على ثلاثة أحرف مفتوحة؛ فإن الجميع ينضمُّ تحت هذه الصيغة، فنجد الصيغة الواحدة تضمُّ مفردات من العربية مما اتفقت ألفاظها وحركاتها وسكناتها، مما يصعب حصره، وبذلك تسهيل لدراسة النحو بصورة عامة والكلمات بصورة خاصة فيعرف مايعرض للكلمة من زيادة ونقصان وقلب وإعلال وإبدال وإدغام، وإلى غير ذلك مما يتعلق بذواتها خاصة.

ومن هذا المنطلق نشأت فكرة وضع علم التصريف؛ لأن المفردات العربية المجموعة من العرب في عصر الاستشهاد كثيرة ومتنوعة، لذلك احتاجوا إلى عِلْم يصنّفها ويضعها في قوالبها المناسبة لها غير المفارقة لها.

(١٢٤) شرح الملوكي في التصريف 19 - 20

والحقّ أنّ اللغويين في بادىء الأمر اهتموا بإبعاد اللحن عن القرآن والحديث واللغة نفسها، ولذا اهتموا بوضع ضوابط لإبعاد اللحن. ومن ثَمَّ نشأ علم النحو، ولمّا قارب هذا العلم النضج ـ في الأقل ـ بالنسبة لوضعه، فكروا تفكيراً جدّياً في وضع علم التصريف، للأسباب السابقة.

٤ ـ أول من أفرده في تأليف مستقل وصل إلينا:

أودّ هنا أن أوضح أن أول من وضع علم التصريف هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهرّاء (ت ١٨٧ هـ).

يقول السيوطي(١٢٥): «واتفقوا على أن معاذ الهراء أول مَن وضع علم التصريف».

والواقع أن بدايات كل علم في طور نشأته لم تكن إلّا ملاحظات يسيرة أو أجوبة لأسئلة معينة، ومن ثَمّ يُتوسَّع فيه وتوضع له أسس وقواعد ويكثر التأليف فيه، ثم يفرد في مؤلفات مستقلة حين يصل درجات متطورة، وهذا ماحصل لعلم التصريف، فقد وضع أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩ أو ٢٤٧ هـ) كتاباً خاصاً في علم التصريف تفرّد في مواضيعه لهذا العِلم دون غيره، وسمّاه «التصريف» وقد شرحه أبو الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢هـ) شرحاً جامعاً سماه «المنصف شرح التصريف»(١٢٦).

ثم توالت المؤلفات في هذا العلم وتوسعت فيه، ولم تغادر صغيرة ولاكبيرة إلا وتناولتها بالبحث والاستقصاء.

وكان المفروض تقديم علم التصريف على جميع علوم اللغة العربية الأخرى بما فيها النحوُ، يقول ابن عصفور(١٢٧): «وقد كان ينبغي أن يُقدَّم علم التصريف

(١٢٥) الاقتراح 203

(١٢٦) طبع بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين بمطبعة مصطفى البابي الحلبي في القاهرة سنة 1954

(١٢٧) الممتع في التصريف 1/30 - 31

على غيره من علوم العربية إذ هو معرفة ذوات الكَلِمَ، في أَنْفُسِها، من غير تركيب، ومعرفةُ الشيء في نفسه قبل أن يَتركَّب ينبغي أن تكون مُقَدَّمَةً على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنّه أُخِّرَ لِلُطْفِه ودِقَّته، فَجُعِلَ ماقُدِّمَ عليه من ذكر العوامل توطئة له حتى لايصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرّب، وارتاض للقياس.».

ولأهميته أفرد في مؤلفات خاصة به، وصار عِلماً قائماً بذاته يرجع إليه كل مؤلف في علوم اللغة العربية فيأخذ منه مايناسب تأليفه.

الاشتقاق والمشتقات

قبل البدء في هذا الموضوع نعرض علاقة التصريف بالاشتقاق. فيعدّ التصريف أحد الوسائل التي يتوصل بها إلى الاشتقاق، يقول ابن عصفور[١٢٨]: «ومما يتبين شرفه أيضاً أنه لايُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به ألا ترى أن جماعةً من المتكلمين امتنعوا من وصف الله سبحانه بحَنّان، لأنّه من الحَنين، والحنَّة من صفات البشر الخاصة بهم، تعالى الله عن ذلك، وكذلك امتنعوا أيضاً مِنْ وصفه بسَخِيٍّ؛ لأن أصله من الأرض السَّخاوِيَّة، وهي الرخوة، بل وصفوه بجَوادٍ؛ لأنه أوسع في معنى العطاء، وأدخل في صفة العَلاء... ومَن لابَصَرَ له بالاشتقاق يُجوِّز استعمال هذه الصفات في حقّ الله تعالى.».

الاشتقاق في اللغة:

«اشتقاق الكلمةِ من الكلمة: أخذُها منها»[١٢٩].

الاشتقاق في الاصطلاح:

وجود تناسب بين كلمتين في اللفظ والمعنى، يمكن بواسطته ردّ إحداهما إلى الأخرى، ثمّ تردّان جميعاً إلى المادة الأصلية وهي أحرف ثلاثة أصول، مثل: «ضَرَبَ» وهو فعلٌ ماضٍ، و«ضارِبٌ» وهو اسم فاعل، ففي كل واحد منهما أصول ثلاثة مشتركة هي: «ض ر ب» اشتُقّا منها، مع تباين الحركات وزيادة على تلك الأصول في اسم الفاعل خاصة، فالمعنى - إذن - مشترك بين الفعل المذكور واسم الفاعل منه مع زيادة في معنى اسم الفاعل على ماعليه في الفعل نتيجة لزيادة الألف فيه، ولأن كل زيادة في مبنى الكلمة تقابلها زيادة في المعنى وإلا كانت تلك الزيادة عبثاً.

---

(١٢٨) الممتع في التصريف 1/28 - 29

(١٢٩) مقاييس اللغة 3/171

وقيل[130] إن علم الاشتقاق: «هو علم باحث عن كيفية خروج الكَلِم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بين المخرج والخارج بالأصالة والفرعية باعتبار جوهرها، والقيد الأخير يُخرِجُ علمَ الصرف إذ يُبْحَثُ فيه أيضاً عن الأصالة والفرعية بين الكلم لكن لا بحسب الجوهرية بل بحسب الهيئة، مثلاً يُبحث في الاشتقاق عن مناسبة نَهَقَ ونَعَقَ بحسب المادة، وفي علم الصرف عن مناسبته بحسب الهيئة فقط».

أقسام الاشتقاق:

اختلفوا في تقسيم الاشتقاق وبيان أنواعه، والمشهور هو التقسيم الآتي:

١ ـ الاشتقاق الصغير: هو وجود تناسب بين المشتق والمشتقّ منه في الحروف الأصول فاء وعين ولام الكلمة، مع مراعاة ترتيبها فيهما بحيث تكون فاء الكلمة أولًا تليها العين ثم اللام ولايمنع هذا الترتيب من وجود حروف مزيدة قبل أيّ أصل أو بعده، مثل: ذَهَبَ، يذهبُ، ذاهِبٌ، مذهباً... فالمادة الأصلية «ذ هـ ب» موجودة في جميع تلك الكلمات، تضاف إليها الحركات والسكنات والحروف التي زيدت، فتغير معنى كل واحدة بحسب نوع تلك الزيادة واشتركت في معنى أصليّ واحد يتمثل في معنى أصولها الثلاثة بعد الاشتقاق.

ونال هذا الاشتقاق عناية أهل التصريف وعلماء النحو؛ لدخوله في أجزاء الكلام، ولايمكن الاستغناء عنه؛ لأنه سهل معتاد مألوف[131]

٢ ـ الاشتقاق الكبير

يقصد به تقليب الكلمات الثلاثية الأصول بتقديم أحرفها وتأخيرها، بحيث يمكن تقليبها ستَّ مرات بتقديم بعض الحروف وتأخيرها مع المخالفة في ترتيبها من غير زيادة أو حذف من هذه الأصول مع إيجاد معنى مشترك لاتحيد عنه هذه

(١٣٠) العلم الخفاق من علم الاشتقاق 4

(١٣١) التفسير الكبير 14/1

الألفاظ الستّة. وقد تستعمل هذه التقاليب جميعاً، وقد يتخلف منها شيء لم يأتِ في كلام العرب، ولكنه من جهة التقليب وارد، وقد أفرد ابن جنى بابين في الخَصائص[132] لهذا الاشتقاق، وسماه «الاشتقاق الأكبر» ومثّل له بكلمة: الكلام، وأصلها «ك ل م»، وذكر تقاليبها الستة، وهي إضافة إلى السابق «م ل ك»، «م ك ل»، «ل ك م»، «ل م ك»، «ك م ل» وزاد أمثلة أخرى على هذه الطريقة.

وعدّ المعنى المشترك بين تقاليب «ك ل م» بعد الاشتقاق منها، هو الدلالة على القوة والشدة[133]

ولكن ماذهب إليه ابن جنى لايتفق مع أغلب مفردات العربية؛ لأن أمثلته قليلة جداً من جهة، ولامتناع تحقيق المعنى المشترك بين التقاليب الستة من جهة أخرى، وإن حدث شيء من ذلك فإنما جاء عَرَضاً فقط، في تقاليب معينة اختيرت اختياراً للقول بهذا الاشتقاق، وقد تراجع عنه ابن جنى نفسه.

٣ ـ الاشتقاق الأكبر:

وهو ارتباط بعض الكلمات الثلاثية ببعض المعاني ارتباطاً لم يكن مقيّداً بالأصول الثلاثة أنفُسِها، بل بنوعها العام وبترتيبها فقط، فتدل الكلمات المشتقة على المعنى الموجود فيها؛ لاشتراكها في بعض الأصول الثلاثية المكوّنة لها بشرط ترتيبها فيها حسب ترتيب الأصل، ولايشترط مجيئها أنفُسها بل يجوز استبدال بعضها بأصول أخرى متفقة معها في النوع، وهو تقارُبُ الأصلين المستبدلين في مخرجيهما، مثل، «هَزَّ» و «أَزَّ» وهما فعلان ماضيان اشتركا في معنى عام فيهما وهو الإزعاج والقلق وجاء هذا الاشتراك نتيجة لكون الهمزة والهاء من مخرج مشترك هو

(١٣٢) الخصائص 5/1، 133/2

(١٣٣) الخصائص 13/1

مخرج الحلق، ولم يمنع منه إبدال الهمزة من الهاء في أحد الفعلين، ومن ثَمَّ جاز حمل الفعلين على الاشتقاق الأكبر.

ويبقى هذا التقسيم لأنواع الاشتقاق أرجح من غيره؛ لقربه من هذا العلم ومايقصد منه، ولبُعْدِه عن التأويل.

ولم تكن دراستنا لعلم الاشتقاق في هذا المجال قد جاءت عرضاً بل تعدّ أساسية إذ يتمّ بواسطته تزويد اللغة العربية بمفردات متعدّدة يحتاجها الشاعر والناثر لتنويع المفردات وإثراء المعاني[١٣٤]، ولايتخلف في ذلك أحد أنواعه الثلاثة بل يشترك في هذا الأمر الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر، وتبعاً لذلك تنوعت المشتقات وتعددت تسمياتها، على النحو الآتي:

أولاً ـ اسم الفاعل:

اتفق الأقدمون من النحويين وأصحاب التصريف على أن المفردات مشتقة إما مِن المصدر، وهذا قول البصريين وإما من الفعل الماضي، وهذا قول الكوفيين، وكلا القولين يجانبه الصواب، لأمرين:

أحدهما أنّ للمصدر والفعل الماضي، معنيين معجميين ووظيفيين وماكانت هذه صفته لايصلح أن يكون أصلاً لغيره؛ لأن المشتقات الأخرى لها معانٍ معجمية ووظيفية، فلماذا اختصّ المصدر أو الفعل الماضي بالإصالة دون غيرهما؟

والثاني: تتخلف مفردات كثيرة عن رجوعها إلى كل من هذين الأصلين وإذا تخلف شيء عن الدخول في أحدهما، دلّ ذلك على عدم شمولهما لكافة المفردات، وكان المفروض في الأصل أن يستوعب جميع المفردات دون تخلّف أحدها، وإلاّ لايعدّ أصلاً؛ لقصوره، عن ذلك.

(١٣٤) قال ابن فارس في الصاحبي في فقه العربية 67: «أجمع أهلُ اللغة ـ إلاّ من شذّ منهم ـ أنْ لِلُغة العرب قياساً، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأنّ اسم الجِنّ مشتق من الاجتنان، وأنّ الجيم والنون تدُلاّن أبداً على السَّتر، تقول العرب للدِّرْع جُنّة، وأجنّهُ الليل، وهذا جنين، أي هو في بطن أمّه أو مقبور... وعلى هذا سائر كلام العرب، وعَلِمَ ذلك مَنْ عَلِمَ، وجَهِلَه مَن جَهِلَ».

والراجح أن أصل جميع المشتقات هو مادة ثلاثية لامعنى لها في نفسها تشتق منها كافة المفردات التي تتضمن تلك الأصول الثلاثة دون تخلف أحدها، مثل مادة «ض ر ب» فإنها أصل: ضَرَبَ: «الفعل الماضي المجرد، وضارَبَ، المزيد فيه، وضارِب، اسم الفاعل، وضَرْباً، المصدر وهكذا وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف[١٣٥]، وهذا ماأثبته علم اللغة الحديث، وأكّد صحته.

وبناء على ماتقدّم فإنّ جميع المشتقات، ومنها اسم الفاعل، ترجع إلى تلك المادة الثلاثية الأصول التي لامعنى لها في نفسها، لأية مفردة من مفردات اللغة العربية.

وبناء على ماتقدم فإن اسم الفاعل مشتق أيضاً من تلك المادة الثلاثية الأصول، وله عدة صيغ نذكرها على النحو الآتي:

١ ـ ماكان على صيغة «فاعِل» مثل: كاتِب، وعالِم، وحاضِر، وصادِقة، «والمراد به اسم مافَعَلَ الشيء»[١٣٦]

٢ ـ ماكان على صيغة «مُفْعِل»، مثل: مُكْرِم، ومُكْرِمَة، ومُتْقِن، ومُتْقِنَة.

٣ ـ ماكان على صيغة «مُفاعِل»، مثل: مُشارِك ومُشارِكة، ومحاسِب ومحاسِبَة، ومهاجِر ومُهاجِرَة.

٤ ـ ماكان على صيغة «مُنْفَعِل» مثل: مُنْطَلِق ومُنْطَلِقة».

٥ ـ ماكان على صيغة «مُفْتَعِل» مثل: مشتَرِك ومُشْتَرِكة، ومقتَدِر ومقتدِرة.

٦ ـ ماكان على صيغة «مُفَعْلِل» مثل: مُدَحْرِج ومُدَحْرِجَة.

٧ ـ ماكان على صيغة «مُتَفاعِل» مثل: متجانِس ومُتجانِسة، ومتقارِب ومتقارِبَة.

٨ ـ ماكان على صيغة «مُتَفَعْلِل» مثل: مُتَدحرِج ومتدَحْرِجة.

٩ ـ ماكان على صيغة «مُسْتَفْعِل» مثل: مستخْرِج ومستخرِجة.

١٠ ـ ماكان على صيغة «مُفَوْعِل» مثل: مُحَوْقِل ومُحَوقِلَة.

(١٣٥) شرح الملوكي في التصريف 19

(١٣٦) شرح الرضى على الكافية 414/3

١١ ـ ماكان على صيغة «مُفَيْعِل» مثل: مُبَيْطِر ومُبَيْطِرة، ومُسَيْطِر ومُسَيْطِرة.

١٢ ـ ماكان على صيغة «مُفَعِّل» مثل: مُعَلِّم ومُعَلِّمة، ومُعَوِّض ومُعَوِّضة.

١٣ ـ ماكان على صيغة «مُتَفَعِّل» مثل: مُتَعَلِّم ومُتَعَلِّمة، ومُتَكَرِّم ومتكرِّمة.

١٤ ـ مُفْعَنْلِل، مثل: مُحْرَنْجِم، ومُحْرَنْجِمة، بمعنى الإحجام، والإعراض.

١٥ ـ مُفْعَوْعِل، مثل: مُعْشَوْشِبٌ، ومُعشَوشِبة، بمعنى كثرة العشب.

١٦ ـ مُفْوَنْعِل، مثل: مُحْوَنْصِل، أي أصيب الطائر في حَوْصَلته.

١٧ ـ مُفْعَلٍ، مثل: مُرْعَوٍ أصله: «مُرْعَوِي» بمعنى: مُتَّعِظ.

١٨ ـ مُفْعَوِّل، مثل: مُعْلَوِّط، يقال: اعلوّطَ الغلامُ الجمل، إذا ركبَه من عُنُقه، فهو مُعْلَوِّط للجَمَل، يوصف بذلك للمبالغة والخروج عن المألوف؛ لأنّ العُرْف يقضِي بعدم ركوب الجَمل من عُنُقه.

يُعَدُّ ماتقدّم من أسماء الفاعلين من أشهر ماسُمِعَ في بابه، وإن كان بعضه لايخلو من غرابة وقلّة استعمال، ولكنه سُمِع من العرب وهناك قاعدة مطردة بين الفعل واسم الفاعل المشتقين من مادة واحدة في الأصل، فإن كان الفعل ثلاثياً مجرداً من الزيادة كان اسم الفاعل الموافِقُ له على صيغة «فاعِل»، وإن كان الفعل رباعياً فما فوق، كان اسم الفاعل الموافِق له مبتدئاً بميم مضمومة من مكان حرف المضارعة، ومكسور الحرف قبل الآخِر وهذا لايعني أنّ أحدهما مشتق من الآخر، بل هما مشتقّان من مادة واحدة ثلاثية الأصول عديمة المعنى في نفسها، مثل: «ضَرَبَ» وهذا فعل ماضٍ مجرد ثلاثي، واسم الفاعل الموافق له «ضاربٌ» على وزن «فاعِل» وكل من الفعل واسم الفاعل مشتق من مادة «ض ر ب».

ولانتعرض لعمل هذه المشتقات في علم التصريف، إنما يختص بذلك علم النحو؛ لأن الإعمال وغيره متعلق بالإعراب، وهذا من موضوع النحو.

ثانياً ـ اسم المفعول

توجد له مجموعة من الصيغ في التصريف، وهي بقدر صيغ اسم الفاعل، إلا أنّ الفارق بينهما قد وقع في نوعية هذه الصيغ، فإن كان الفعل ثلاثياً مجرّداً، كان اسم المفعول الموافق له على صيغة «مَفْعُول»، مثل: ضُرِبَ فهو مَضْرُوب، وقُرِىء فهو مقروء وهكذا.

وإن كان الفعل رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه، فاسم المفعول المافق له يكون على وزن اسم فاعله مع تغيير حرف المضارعة وإبداله بميم مضمومة وفتح ماقبل آخره، مثل: استُخرجَ فَهُو مُسْتَخْرَجٌ، نُودِيَ فهو مُنادَى، تُعُلِّمَ فهو مُتَعَلَّمٌ.

والفرق بينه وبين اسم الفاعل من الرباعيِ فتح ماقبل آخر اسم المفعول بينما في اسم الفاعل يكسر ماقبل آخره ولذا فإن عدد صيغهما واحد، أي يقع في حوالي ثماني عشرة صيغة، ولاداعي هنا لذكر تلك الصيغ وأمثلتها في اسم المفعول إذا لاحظنا الفارق بين طريقتي اشتقاق اسم الفاعل والمفعول.

وهناك فرق بينهما وإن لم يعدّ جوهرياً، وهو أن اسم الفاعل يوافق الفعل المبني للمعلوم، واسم المفعول يوافق الفعل المبني للمجهول، فيقع الأول فاعلاً والثاني نائباً عنه، وهذا يخصّ الدلالة الوظيفية لكل منهما.

ثالثاً ـ الصفة المشبّهة باسم الفاعل

تشتقّ للدّلالة على مَنْ قامَ به الفِعل على وجه الثبوت، وأصلها المادة الثلاثية التي تشتق منها جميع المفردات، وسمّيت هذه الصفة مشبهة باسم الفاعل؛ لأنها تشبهه في المعنى، وتخالفه في الثبوت على حالٍ واحدة؛ لأنها ليست موضوعة للحدوث في زمانٍ.

صِيَغُها:

يقول رضي الدين الاستراباذي[١٣٧]: «صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول... وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسية، كأسود وأبيض، وأدْعَج وأعْوَر على وزن أَفْعَل»، ومن أشْهَر أوزانها:

أولاً - تأتي موافقةً لباب «فَعِلَ» من الأفعال اللازمة، على صيغ متعددة، بمعنى أنها تكون صفات مشبهة لهذه الأفعال، وكل من الأفعال والصفات المشبهة مشتقة من مادة أصلية واحدة، وليس أحدها مشتقاً من الآخر أو أصلاً له، ومن هذه الصيغ:

١ - (فَعِلٌ)، ومؤنثه (فَعِلَةٌ) مثل: طَرِبَ، فهو طَرِبٌ، وهي طَرِبَةٌ.

٢ - (أَفْعَلُ) ومؤنثه (فَعْلاء) مثل: خَضِرَ، فهو أَخْضَرُ، وهي خَضراء. وحَوِرَ فهو أَحْوَرُ، وهي حَوْراء.

٣ - (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلَى) مثل: عَطِشَ فهو عَطْشانُ، وهي عَطْشَى، وشَبِعَ فهو شَبْعانُ، وهي شَبْعَى.

ثانياً - تأتي موافقة لباب (فَعُلَ يَفْعُلُ) اللازم على صيغ أشهرها.

١ - (فَعَلٌ) مثل بَطُلَ فهو بَطَلٌ وحَسُنَ فهو حَسَنٌ.

٢ - (فَعالٌ) مثل: جَبُنَ فهو جَبانٌ.

٣ - (فُعالٌ) مثل: شَجُعَ فهو شُجاعٌ، وفَرُتَ فهو فُراتٌ.

٤ - (فَعُولٌ) مثل: وَقُرَ فهو وَقُورٌ.

٥ - (فَعِيلٌ) مثل: وَضُؤَ فهو وَضِيءٌ.

ثالثاً - تأتي موافقةً لباب (فَعَلَ) اللازم على صيغة (فَيْعِل) مثل: سادَ فهو سَيِّدٌ، وجادَ فهو جَيِّدٌ، وطابَ فهو طَيِّبٌ.

(١٣٧) شرح الرضي على الكافية 432/3

رابعاً - اسم التفضيل

هو اسم مشتق على وزن «أَفْعَل» للدلالة على وجود شيئين اشتركا في صفة معينة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، ويسمّى الاسم الذي قبله مُفَضَّلٌ والذي بعده مُفَضَّل عليه، مثل: المجاهدُ أَفْضَلُ من المتهاونِ.

واشترطوا في صياغته أو اشتقاقه شروطاً منها: أن يكون الفِعلُ الموافق له ثلاثياً مجرداً جاء منه فِعلٌ تامٌّ غير لازم للنفي متصرفاً، قابلاً معناه للكثرة، فلا يقال: أَيْدَي وأَرْجَلُ، في تفضيل اليد والرِّجْل، ولايقال أيضاً: أَفْرَسُ من غيره للتفضيل من الفروسيّة؛ لأنها لم يستعمل منها فِعل ليوافقه اسم التفضيل، واشترط تمام الفِعل لتخرج بذلك الأفعال الناقصة، مثل: كان، وصار... فإنه لايقال: أَكْوَنُ وأَصْيَرُ، ويشترط في الفعل الموافق له أن يكون متصرفاً، فلا يقال أَنْعَمُ وأَبْأَسُ وأَلْيَسُ، أسماء تفضيل توافق نِعْمَ وبِئْسَ وليسَ؛ لأن هذه أفعال جامدة[١٣٨].

استعمالاته

يستعمل اسم التفضيل على أربع صور، هي:

١ - أن يكون نكرة غير مضافٍ وبعده حرف الجرّ (مِنْ) مثل: المتعلم أفضلُ من الجاهلِ، والحرية أفضل من العبودية. والصائمون أَفْضَلُ من المفطرين.

٢ - أن يكون نكرة مضافاً إلى نكرة فيلزم أن يأتي مفرداً مذكّراً ويتطابق المفضّلُ مع المضاف إليه، مثل: العِلْم أَحْسَنُ مكْسَبٍ، والكرامة أحسنُ صفةٍ، والعلوم أحسنُ مكاسبَ، والكرامات أحسن صفاتٍ.

٣ - أن يكون اسم التفضيل معرفاً بـ «ال» فيطابق المفضل، مثل: خالدُ الأولُ في السباق، والخالدان الأولانِ في السباق، وفاطمةُ الأولى في التدبير المنزلي، والفاطمتانِ الأُولَيانِ في التدبير المنزلي.

٤ - أن يكون اسم التفضيل مضافاً إلى معرفة، فيجوز فيه الإفراد والتذكير، فلا يطابق المفضل؛ ويجوز أن يطابقه، مثل: المسلمة أفضَلُ البنات، والمسلمة فُضْلَى البنات، والمسلمتان أفضل البنات، والمسلمتان فُضْليا البنات،

(١٣٨) شرح الرضي على الكافية 448/3 - 449

والمسلمات أفضل البنات، والمسلمات فضليات البنات.

يتضح مما سبق أن صيغة اسم التفضيل للمفرد المذكر هي «أَفْعَل» وللمؤنث المفرد «فُعْلَى». وللمذكر المثنى «أفْعَلانِ، والأفعلانِ» وللمؤنث المثنى «فُعْلَيانِ والفُعْلَيانِ» ولجمع الذكور «أفاعِل والأفاعِل» ولجمع الإناث «فُعْلَيات والفُعْلَيات».

خامساً: اسم الآلة

اسم مشتق للدلالة على ماحصل الفِعْلُ بواسطته، وله أوزان أشهرُها:

١ ـ مِفْعَلٌ، مثل: مِنْجل، ومِبْرَد، ومِغْزَل، ومِعْوَل، ومِرْوَد.

٢ ـ مِفْعَلَة، مثل: مِلْعَقة، ومِسْطَرة، ومِرْآة، ومِطْرقَة ومِقْلاة، ومِكْسَحة، ومِكنسَة.

٣ ـ مِفْعال، مثل: مِحْراث، ومِسْمار، ومِنْشار، ومِفْتاح، وميزان، ومكيال.

وتوجد صيغ أخرى أُقِرَّت حديثاً، وهي مكمّلة لما سبق، مثل:

٤ ـ فاعُول، نحو: ساطُور، وناظور

٥ ـ فاعِلَة، مثل: ساقِيَة.

٦ ـ فَعّالة، مثل: غسّالة، وثلاّجة، وكسّارة، وغلاّية، وشوّاية.

أما نحو: القلم والسيف والفأس، فإنها أسماء أعيان وليست مشتقات

سادساً ـ اسما الزمان والمكان

هما اسمان مشتقان على وزن واحد، مبدوءانِ بميم زائدة للدلالة على زمان أو مكان وقوع الفعل، ولهما أوزان مشهورة، منها:

١ ـ مَفعِل، وهو الموافق للفعل الثلاثي الذي على وزن فَعَلَ يَفعِل، مثل:

مَوْعِدُ الرحلة يومَ الخميس، فموعِد: اسم زمان.

وجلسنا قُرْبَ مَوْقِدِ البيت، و«مَوْقِد» اسم مكان.

وفي بلادنا مَصِيفٌ لطيف، و«مَصِيْف» اسم زمان

وذهبنا إلى مَبِيْعِ الخُضْروات، و«مَبِيْع» اسم مكان.

٢ ـ مَفْعَل، وهو الموافق للفعل مما كان على وزن فَعَلَ يَفْعَل، وفَعِلَ يَفْعَلُ وفَعَلَ يَفْعُلُ، مثل:

هذا مَصْرَعُ الفرسان، فَمَصْرَعُ: اسم مكان

ويكون مَصْرَعُ الأبطال وقت الدفاع عن الوطن، و«مَصْرَع» اسم زمان

ومَشْرَبُ الماءِ في المَطْبَخِ و«مَشْرَبُ» اسم مكان

ومَشْرَبُ الماءِ عند العطش و«مَشْرَب» اسم زمان.

ومَطْلَعُ القَمَرِ ليلاً، و«مطلع» اسم زمان

ومطلعُ الشمس من جهة المشرقِ. و«مطلع» اسم مكان.

وإن كان الفعل غير ثلاثي، فإن اسمَي الزمان والمكان الموافقانِ له يأتيان على وزن اسم المفعول منه، مثل:

التقى، ومُلْتَقى، مثل: ملتَقى الشِّعر يومَ السبت، فـ «ملتَقى» اسم زمان.

ومُلْتَقى محمد وخالدٍ في المسجدِ، و«مُلْتَقى» اسم مكان.

ويمكن التمييز بين اسمَي الزمان والمكان بواسطة القرائن الزمانية أو المكانية ـ كما تقدم في الأمثلة السابقة ـ فإن فقدت هذه القرائن جاز الأمران.

سابعاً - اسم المرَّة

وهو اسم مشتق يَدُلّ على وقوع الفعل الثلاثي المجرّد، وهي: «فَعْلَةٌ»، مثل: جَلَسْتُ في المَسْجِدِ جَلْسَةً طيبَة. وقد يقال: لقيتُ صديقي لِقاءة، على وزن «فعالة» وهذا قليل، والأكثر ماكان على وزن «فَعْلَةٍ» أما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف، فإن اسماء المرّة الموافقة لها جاءت على الأوزان الآتية:

١ - افتِعالة، مثل: احترازَة، يقال: احترزتُ احترازَة واحِدَةً

وماكان على مثالها، نحو: انطلاقة، يقال: انطلقتُ انطلاقةً واحدة، وهي على وزن «انفعالة».

واستِخْراجة، مثل: استخرجت الحلَّ استخراجةً واحدةً. وهي على وزن «استِفْعالة».

٢ - تَفْعِيلَة، مثل: رَوَّحْتُه تَرْويحَةً.

٣ - تَفَعُّلَة، مثل: تَقَلَّبْتُ تَقَلُّبَةً واحدة.

٤ - تَفاعُلَةً، مثل: تَغافَلَ خالدٌ تَغافُلَةً واحدةً.

٥ - مفاعَلَة، مثل: قاتَل الجنديُّ مقاتَلَةً، وراميْتُه مُراماةً.

اسم الهيئة

اسم مشتق يدل على هيئة وقوع الفعل، أو نوع الفِعْل وللهيئة وزن واحد هو «فِعْلَة».

تقول: جَلَسْ، جِلْسَةً.

وقَتَلْنا عَدُوَّنا قِتْلَةَ سوءٍ.

وهذا الأكلُ حَسَنُ الطِّعْمَة.

المقصور والممدود

المقصور والممدود نوعان من أنواع الأسماء المتمكنة، أما الأفعال والحروف فلا يقال فيهما مقصور ولاممدود، وكذلك الأسماء غير المتمكنة نحو: «ما» و«ذا» فلا يقال فيهما مقصور؛ لعدم التمكّن وشبه الحروف والمقصور: ماوقع في آخره ألف، وهذه الألف إما منقلبة وإما زائدة، ولاتكون أصلاً أبداً في اسم متمكن، فالمنقلبة إما عن ياء مثل: رَحًى وفَتًى لقولهم في التثنية: رَحَيان وفَتَيان، فعادت الياء إلى أصلها في بعض اشتقاقات الكلمات[١٣٩].

وإما عن واو مثل: عَصا وقَفا؛ لقولهم في التثنية: عَصَوانِ وقَفَوانِ وهذا يخص المجرد.

أما المزيد، فتكون ألفه على ثلاثة أضرُبٍ:

أحدهما: أن تأتي ملحقة، مثل: مِعْزَى فإنها ملحقة بكلمة «دِرْهَم» ومعنى الإلحاق: أن تزيد على الكلمة حرفاً زائداً ليس من أصل بنائها؛ لتبلغ بناءً من أبنية الأصول أزْيَدَ منها، فكلمة «دِرْهَم» جميع حروفها أصول بينما نجد كلمة «مِعْزَى» ثلاثية الأصول، زيدت في آخرها الألف لتلحق ببناء فِعْلَلٍ من الرباعي، ومثاله «دِرْهَم»، وأغلب ماتكون ألف الإلحاق في آخر الكلمة. وللتفريق بين ألف الإلحاق وألف التثنية هو أنّ ألف الإلحاق يمكن تنوينها، ولحاق الهاء بها في قولهم؛ مِعْزىً، ومِعْزاة، وهذا لايكون مع ألف التأنيث[١٤٠]؛ لأنه لايجوز جمع علامتي تأنيث في كلمة واحدة، وهما الألف والهاء.

والثاني: أن تأتي للتأنيث، مثل: حُبْلَى، وجُمادَى، فهذه وماشابهها زيدت للتأنيث، ولذلك لم تنوّن ولم تدخل عليها تاء التأنيث؛ لأنه لا يجوز اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة.

---

(١٣٩) التكملة لأبي علي الفارسيّ 272 وشرح المفصل 37/6

(١٤٠) شرح المفصل 37/6

والثالث : أن تكون زائدة لتكثير الكلمة ، وليست للإلحاق ولا التأنيث ، يدلّ على ذلك أنها ليست للتأنيث ؛ لأنها مَنوَّنة ، وأنها ليست للإلحاق ؛ لأنه ليس لنا في الأسماء الأصول أصل سُداسي ، فيكون هذا النوع من الكلمات ملحقاً به ، فلم تبق زيادتها إلا للدلالة على تكثير الكلمة وتوفير لفظها ، ومن أمثلتها : كِمَّثْرَى لنوعٍ من الفاكهة .

فإذا وقفت إحدى هذه الألفات في آخر الاسم المتمكن سُمّي مقصوراً ، وتقدّر حركات الإعراب على ألفه وقد منع من ظهورها تعذّر النطق بالحركة مع الألف .

وسُمّي هذا الاسم مقصوراً كأنّه حُبِسَ عمّا استحقّهُ من الإعراب ، أو نَقَصَ عن الممدود الذي هو أزيَد لفظاً(١٤١) .

أما الممدود : فكل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، والألف التي قبل الهمزة على ضربين في الممدود :

أحدهما : أن تكون منقلبة عن واو أو ياء وهي عَيْنٌ ، مثل : ماء وشاء وآء ـ وهذا نبت ـ

والثاني : أن تكون زائدة ـ وهو الأكثر ـ وهو على ثلاثة أضْرُب ، منه ما همزته أصلية : حِنّاء وقِثّاء وقُرّاء ـ فالهمزة أصلية في هذا ونحوه ، والألف زائدة ، لقولهم : أَقْثأتِ الأرضُ ، وقولهم : حَنّأتُ يدي ، وقرأتُ القرآن ، فسقطت الألف من الكلمة في بعض تصاريفها ، ودلّ ذلك على زيادتها .

ومنه ماهمزته منقلبة ، وهو نوعان أحدهما : أن تكون منقلبة عن حرف أصلي مثل : الهمزة في « كِساء » بدل من الواو ؛ لأنه من الكُسْوَة ، وهي في « رداء » بدل من الياء ؛ لقولهم : هو حسن الردية .

والثاني أن تكون منقلبة عن زائدة ، وهو على ضربين منصرف ، مثل : حِرْباء ، مما كانت همزته للإلحاق بِسِرْداح ـ بمعنى الطويل ـ وأصل الهمزة فيه

(١٤١) شرح المفصل 38/6

الياء ؛ لقولهم : حِرْبايَة . فرجعت الهمزة الى أصلها وهو الياء . وغير منصرف ، مثل : حمراء وصفراء وخضراء فالهمزة فيها بدل من ألف نحو : حُبْلَى وعَطْشَى(١٤٢) .

والمقصور والممدود على ضربين :

أحدهما : مايدرك قياساً .

والثاني : مايعرف عن طريق السماعْ .

فالقياسيّ منه ماكان له نظير من الصحيح يعتبَرُ به ، فإن كان قبل آخِره ألف زائدة كان في المعتلّ ممدوداً ، وإن كان قبل آخِره فتحة كان في المعتلّ مقصوراً ، مثل : أعطَى إعطاءً ، ومحمدٌ مُعْطىً ، فتمدّ المقصور ، لأنّ نظيره من الصحيح : أحْسَنَ إحساناً وتقصر الممدود ؛ لأنّ نظيره من الصحيح مُحْسَنٌ إليه . فهذا وما أشبهه هو الأصل المعتمدُ عليه ، وما لم يكن له نظير فهو من باب المسموع .

وقدّم أغلب أصحاب التصريف المقصور على الممدود ؛ لأنه أصل والممدود فرع عليه ، ولذلك يجوز قصر الممدود في الشعر ، ولا يجوز مدّ المقصور عند الجمهور ، لأنّ في قصر الممدود حذفَ زائدٍ وردّاً الى أصله ، وليس في مَدّ المقصور ردّ الى أصلٍ ، ولأننا نزيد حروفاً على الأصل ليست منه ، ولا تُعْرَف جهتها .

المقصور من جهة القياس :

من المقصور مايُعْرَف قَصْرُه من جهة القياس ، ومنه ما لا يعرف إلّا من جهة سماعه عن العرب ، فهذا لا يقاس عليه غيره وإنما يحفظ فقط ، فمما يُعرَف قَصْره من جهة القياس مايأتي :(١٤٣)

(١٤٢) التكملة لأبي علي الفارسي 274 وشرح المفصل 38/6

(١٤٣) الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء 31 ,32 ,37 ,41 ، والتكملة لأبي علي الفارسي 272-274 ، وشرح المفصل 38/6-40

1 ماكان من أسماء المفعولين مما زاد فعْله على ثلاثة أحرف ، وكان أصله الأخير ياءً أو واواً ، مثل : مُهْدَى ، فهذا يشبه مُكْرَم ؛ لأننا نقول : أهدَى يُهْدِي واسم المفعول : مُهْدَى ، كما تقول : أكرَمَ يُكْرِمُ ، واسم المفعول : مُكْرَمٌ ، ومِنْ ذلـك : مُسَلْقًى ، يقـال : سلقـاهُ ، إذا طرحه أرضاً ، فاسم المفعول منه مُسَلْقَى ، مقصـور ؛ لأنهُ أشبه اسم المفعول لـ« مُدَحْرَج » من الصحيح ، ومن ذلك : مُرسىً : فإنه يشبه : مُخْرَج ، الصحيح .

2 كل اسم من ذوات الـواو والياء في أولـه ميم مفتوحة ، مثل : المَقْضَى والمَثْوَى ، والمَرْمَى .

3 كل اسم مؤنث على مثال « فَعْلَى » الذَّكَرُ منه « فَعْلان » ، فهذا المؤنث مقصور ، مثل : نَشْوان ونَشْوَى ، وسكران وسَكْرَى .

4 كل اسم على مثال : « فُعالَى » مشدّداً أو مخفّفاً ، فهو مقصور ، مثل : خُزامَى ، اسم نبت ، وحُبارَى ، اسم طير ، ونحو ذلك ، وهذا مخفف ، ومن المشدّد قولهم : خُبّازَى ، اسم نبت ، وحُوّارَى ، كذلك .

5 كل جَمْـع على مثـال « فُعـالَى » فهـو مقصـور ، مثـل : كُسـالَى ، وسُكارَى ، وأُسارَى .

6 كل جمعٍ على مثال : « فَعْلَى » مثل : جَرْحَى ، ومَرْضَى ، صَرْعَى .

7 كل جمع مؤنث في واحدته الهاء ، يكتب بالألف المقصورة إن كان من ذوات الياء مثـل : حَصاة وحَصَى ، ونواة ونَوَى ، يكتب هذا وماأشبهه بالألف المقصـورة ؛ لأننا نقول في جمع قليله : حَصَيات ، ونَوَيات ، ويكتب بالألف الطويلة إن كان من ذوات الواو ، مثل : قَطاة وقَطا ، ومَهاة ومَها ، وقناة وقَنا ؛ لأننا نقول في جمع قليله : قَطَوات ، ومَهَوات ، وقَنَوات . أي أنّ ماكان أصل ألفه الياء كتب بالألف المقصورة أو كما تعارف على تسميتها القدماء الياء ، وأنَّ ماكان أصل ألفه الواو كتب بالألف الطويلة ، أو كما يسميها القدماء . الألف ، ويُعرف أصل الألف عن طريق هذا الجمع .

8 كل مصـدر على مثـال : فِعِّيْلَى ، مثـل : الهِزِّيْمَى ، من الهـزيمة ، والخِطِّيْبَى ، من الخِطْبَة ، أي خطبة النساء .

9 كل صفـات المَشي والسَّير ، مثــل : الخَـوْزَلَي : مشية فيهـا تفكُّك والقَهْقَري : مِشْية فيها تراجُع ، والخَطَفَى : مِشْيَة فيها سُرْعة .

10 كل اسم جمـع على « أفْعـال » بعضـه يكتب بالألف المقصـورة ، وبعضـه بالألف الطويلة ، وبعضه بالاثنين معاً ، بشرط أن يكون معتلّ الآخِر ، مثل : هَوىً ، وجمعه أهواء ، ومِعىً وجمعه أمْعاء .

ونَـدىً وجمعـه أنداء ، يكتب ذلك وما أشبه بالألف المقصورة ؛ لأنه من ذوات الياء ، فعنـد التثنيه ترجـع الألف الى أصلهـا الياء ، فنقـول : هَوَيانِ ، ومِعَيانِ ، ونَدَيانِ .

ونحـو : قَفـاً وجمعه أقفاء ، ورَحاً وجمعه أرحاء ، يكتب هذا وما أشبهه بالألف الـطويلة ، لأن أصل ألفه واو ، يتضح ذلك بالتثنية ، فنقول : قَفَوانِ ، ورَحَوانِ ، فعادت الألف الى أصلها الواو .

ونحو : الحَشَى وجمعه الأحشاء ، والنَّسَى وجمعه الأنساء ، يكتب هذا وما أشبهه بالألف المقصورة والطويلة ؛ لأن العرب تقول :

حَشـأْتُ الظَّبْيَ بالسَّهْم وحَشَيْتُه ، إذا ضرب حشاه ، وكذلك النَّسا ، وهو عِرْقٌ في الفخذ ، يثنَّى : نَسَيانِ ، ونَسَوانِ .

11 ماكان مصدراً لـ « فَعِلَ يَفْعَلُ » والحرف الثالث منه ياء أو واو ويكون مصـدره على « فَعَـلٍ » ، مثل : الصَّدَى ، بمعنى العَطَش ؛ فإننا نقول فيه : صَدِيَ يَصْـدَى ، والمصـدر : الصَّـدَى ، وصار مقصوراً ؛ لأنه بمنزلة العَـطَش ، وكـذلـك : الـطُّوى في الجـوُع ؛ لأنَّ طَوِي يَطْوَى ، مثل ؛ غَرِثَ يَغْرَثُ ، فكما أنَّ الغَرَثَ على « فَعَلٍ » فكذلك الطَّوَى ، واسم الفاعل منهما : طَيّان وغَرْثان ، فَصَدْيان كعطشان ، وطَيّان كغَرْثان .

12 ماجاء من الأصوات مفتوح الأول ، مثل : الوَغى والوَعى ، وهما الضَجة في الحرب . ومن مضموم الأصوات حرفٌ واحد ، وهو : البُكا سمع فيه القصر والمدّ . وماعدا ذلك من المقصور الذي لم يدخل تحت هذه الأقسام فإنه مسموع من العرب ، لا يقاس عليه غيره .

الممدود من جهة القياس :

الممدود : ماوقعت ياؤه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة(١٤٤) ، مثل :

1 الاستِسقاء ؛ لأنه بمنزلة : الاستخراج ، فكما أن الألف تقع فيه قبل لام الكلمة ، كذلك تقع في : الاستسقاء قبل اللام ، فيلزم أن تبدل من الياء الهمزةُ ، فيكون ممدوداً ؛ لوقوع الهمزة بعد الألف الزائدة .

2 وكذلك : الاحتواء والاستواء ؛ لأنهما بمنزلة الاحتقار والاحتفار . ويشمل كل مصدر من فِعْل زائدٍ في أوله الألف ، معتلّ اللام .

3 فمثال الإفعالِ : الإلقاء ، مَصْدر « ألقى » والإعطاء ، مصدر « أعْطى » .

4 ومثال الانْفِعال : الانْبِراء ، مصدر : انْبَرى إليَّ من بين القوم . والانْكِفاء ، مصدر : انْكفى نحوه ، أي مالَ .

5 وكذلك ماكان مصروفاً من التَفَعُّل الى التَّفعال فهو ممدود ، مثل : التَّقْضاءُ ، أصله : التَّقضيّ ، ثم حوّل الى التَّقضاء ومثله : التَّمْشاء ، والتَّرْماء ، صُرِفا من التَّمشيّ ، والتَّرمّي ؛ لأنهما مِن : تَرَمَّيْتُ تَرَمِّياً ، وتَمَشَّيْتُ تَمَشِّياً .

6 ماكان من الأصوات اسماً موضوعاً ، فهو ممدود ، ويأتي مضموماً ومكسوراً فمن مضمومه : المُكاءُ ، وهو صفير الطائر ، والرُّغاءُ ، للإبل ، والثُّغاء ، للغنم .

(١٤٤) الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء 31-36 والتكملة لأبي علي الفارسي 274-275 وشرح المفصل 40/6

ومن مكسوره : الغِناء : اسم مصدر لـ« تَغَنَّيْتُ » ، والنِّداء : مصدر « ناديتُ » .

7 ماكان من الأسماء على مثال : « فَعّال » فهو ممدود منصرف ، مثل : البَنّاء ، الفَرّاء ، الوَشّاء .

8 ماكان على صيغتي « فِعالٍ » و « فَعالٍ » وجُمع على « أفْعِلَة » ، مثل : رِداء وأردِيَة ، وفِناء وأفْنِيَة ، وهَواء وأهوِيَة .

9 ماكان من المؤنث على مثال « فَعْلاء » فهو ممدود غير منصرف ، مثل : السَّرّاء ، والضَّرّاء ، والنَّعْماء .

10 ما كان من الأسماء واحداً أو جمعاً على صيغة « فُعَلاء » فهو ممدود غير منصرف ، فمن المفرد : العُشَراء ؛ الناقَة الحامل التي أتى عليها عشرة أشهُر من وقت لقاحها . والنُّفَساء : التي وَلَدَتْ . والغُلَواء : أوّل الشباب .

وتخلفت عدة كلمات من هذه الصيغة فجاءت مقصورة ، منها : الأُدَمى وشُعَبَى : اسمان لموضعين ، فأُدَمى : موضع من بلاد بني سعد ، وقيل : هي حجارَة حُمْر في أرض بني قُشَير(١٤٥) . أما شُعَبى : فهي جُبَيْلات متشعبات وقيل : هضبة بحمَى خَرِبَة(١٤٦) . والأُرَبى : من أسماء الداهية .

ومن المجموع : الأُمراء ، والكُرماء ، والبُخَلاء ، والأُدباء .

11 ما كان من الجمع على مثال : « أفْعِلاء » وواحده : « فَعِيل » فهو ممدود غير منصرف ، مثل وَفيّ وأوفياء ، ووَليّ وأولياء ، وغَنِيّ وأغنياء وصديق وأصدقاء .

12 كل جمع على صيغة « أفْعال » وواحدة « فَعْلٌ » أو « فُعْلٌ » أو « فِعْلٌ » أو كان جمعاً لمقصور ، فهو منصرف ، مثل : هَوىً وأهواء ، وقفاً وأقفاء ، ورَحاً وأرْحاء ، وكُفْءُ وأكْفاء وحَيٌّ وأحياء . وعُضْوٌ وأعضاء . وجَمَلٌ نِضْوٌ : أي مَهْزول ، وأنضاء .

(١٤٥) معجم ماستعجم 127/1

(١٤٦) معجم ماستعجم 799/2

13 كل جمع على صيغة « فَعْلاء » واحدة مؤنث على صيغة « فَعَلَةٍ » فهو ممدود غير متصرف ، مثل : قَصَبَة وقَصْباء ، وطَرَفَة وطَرْفاء[147] وذكر ابن سيده أنَّ فَعْلاء هنا ليست جمعاً ، بل هي اسم للجمع ، ومثل ذلك من هذا الباب ، الشَّجْراء : جماعة الشجر ، وقيل موضِعُه[148] .

14 كل جمع واحده : « فَعْلة » فهو ممدود منصرف ، مثل : شَكْوَة وَشِكاء ، وخَطْوَة وخِطاء ، وهو : السَّهْمُ الصغير . ولم يُسمع في شيء من جميع هذا القَصْرُ ، إلّا أنهم يجمعون : الكَوَّة وهي : ثقب في البيت : كِواء وكِوىً ، فيمدّون ويقصرون ، ومنهم من يقول : الكُوَّة ، وكأنَّ قَصْرَهم الكِوَى أخذوه من لغةِ : كُوَّة ، كما قالوا : قُوَّة وقُوَى قرأها بعض القراء : « عَلَّمه شديدُ القِوَى »[149] .

وقال أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد :[150] « عَلَّمَهُ شديد القُوَى » جماعة ـ القُوَّة ، وبعض العرب يقول : حُبْوَة وحِبَى ، فينبغي أن يقول : القِوَى في ذا القياس ، وبعض العرب يقول : رِشْوَة ورُشا ، وبعضهم يقول : رُشْوَة ورِشا ، وبعض العرب يقول : صُوَرٌ وصِوَرٌ . . . . » .

وشذَّ مما جاء على « فَعْلَة » وجمعه مقصور « قَرْيَةٌ » و« قُرىً » وهو نادر لا يقاس عليه غيره .

ماتقدّم من الممدود يُدْرَكُ بالقياس ، وماعداه لا يعرف إلّا عن طريق السماع ، فهذا يحفظ ولا يقاسُ عليه .

وسنذكر بعض الأمثلة من المقصور والممدود السّماعيين .

فمن ذلك :

« المَنا » مقصور ومعناه : القَدَرُ ، قال أحد الهذليين :

(١٤٧) المنقوص والممدود للفراء 15 والممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء 34 .

(١٤٨) المخصص 63/16، 110/15 .

(١٤٩) النجم ، الآية 5 .

(١٥٠) معاني القرآن للأخفش الأوسط 698/2

لَعَمْرُو أبي عَمْرو لقد ساقَهُ المَنا ... الى حَدَثٍ يُوْرَى له بالأهاضِبِ[151]

فالمَنَا : القَدَرُ ، وهو مقصور من جهة السماع .

ومن المقصور المسموع أيضاً : الخَلَا : الرُّطْبُ ، فإذا يَبِسَ فهو حشيش ، والخَلا أيضاً من الكلام ، مقصور ، يقال : هو حُلْو الخَلا ، إذا كان حسن الكلام .

والسَّدا : ماسقط نهاراً . والنَّدَى : ماسقط ليلاً .

والحَشا : طَرَفٌ من الأرض ، والحَشا : واحِد أحشاءِ الجَوفِ . والحَشا : الرَّبْو ، ورجُل حَشْيان ، وفلان في حَشَا فلان وفي ذَراه ، أي في كَنَفِه . والثَّرَى : الترابُ النَّدِيُّ . والقطا : جمع قَطاة من الطير والحَما : أبو زوج المرأة . والحَجا : المَلْجأ والمَهْرَبُ ، قال ابن مقبل :

لا تُحْرِزُ المَرْءَ أحجاءُ البلادِ ، ولا ... تُبْنَى له في السَّماواتِ السلاليمُ[152]

ورَحا الحَربُ ، ورحا الطحين ، كل ذلك مقصور . والقِرَى : قِرَى الضيف ، أي طعامه الذي يُقَدَّمُ له . والمِعا : واحِد الأمعاء .

وقومٌ عِدًى : أي غُرَباء ، والسُّرَى : السَّير بالليل . والهُدَى : مصدرُ هَدَيتُه في الدِّين[153] .

ومن الممدود السماعي :

السَّواءُ : وَسَطُ الشيء ، والرَّهاء : وهو المشْبِعُ من الأرض والغَباءُ .

ويقال : القَومُ على بَواءٍ ، أي على سَواءٍ .

والغَلاءُ . والبَراءُ ، من بَرِئْتُ ، والبقاءُ .

ويقال : رَجُلٌ : هِداءٌ وهِدانٌ : الذي لا خيرَ فيه . والزِّناءُ .

(١٥١) التكملة لأبي علي الفارسي 275 ، يُورَى له : يُنْصَبُ له

(١٥٢) التكملة لأبي علي الفارسي 280

(١٥٣) راجع التكملة لأبي علي الفارسي 275-284 إن أردت الاستزادة .

والبغاءُ ، قال تعالى : « ولا تُكْرِهُوا فتياتِكُم على البغاءِ »[١٥٤] .

والإباء ، والعِشاء . والرِّشاءُ : الحَبْلُ .

والغُثاءُ : ماجاء في السَّيْل ، والهُراءُ : الكلام غير المُصيب .

قال ذو الرِّمَّة :

لَهـا بَشَـرٌ مِثْـلُ الحَـريرِ ومَنْـطِقٌ   رَخِيمُ الحـواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ[١٥٥]

والهُذاءُ : من الهَذَيانِ[١٥٦] .

ومما يدل مقصوراً على معنىً وممدوداً على معنىً آخر :

الخَـلاءُ : مصـدر : خَلَوتُ به ، فهذا ممدود . والخَلا : الرَّطب . وهو مقصـور . والصَّفا : مقصور ؛ جَمْع صَفاة . والصَّفاءُ من الشيء : الصافي ، ومن الوُدِّ .

واللواء : العَلَم والراية . واللِّوَى : مقصور ، وهو الرَّمْلُ .

والهَـوَى : مقصـور : هَوَى النَّفْس . والهـواءُ ممـدود : مابين السمـاء والأرض . والثَّرَى : مقصور : الترابُ النَّدِيُّ . والثراء ممدود : كثرة المالِ .

والـرُّجـا : مقصور : ناحية البئر ، والرجاء : ممدود : الأَمَلُ[١٥٧] . ماتقدَّم من المقصور على معنىً ، والممدود على معنى آخر .

ومنه مايقصر وُيمدُّ والمعنى واحد[١٥٨] .

الغَمَى والغِمـاءُ : المَتـاعُ ، وقيل ؛ هو مافـوق سقف البيت من القصب والتراب ونحوه .

---

(١٥٤) النور ، الآية 33

(١٥٥) التكملة لأبي علي الفارسي 288

(١٥٦) وذكر هذا وغيره في التكملة لأبي علي الفارسي 284 -289

(١٥٧) المنقوص والممدود للفراء 16 -23 وشرح المقصور والممدود لابن دريد 11 -45 والممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء 42 -53 والتكملة لأبي علي الفارسي 289 -291

(١٥٨) المنقوص والممدود للفراء 24 -26 ، وشرح المقصور والممدود لابن دريد 45 -46 .

والصَّلا والصِّلاءُ : حَرُّ النار وجَحيمُها .

والجَرا والجِراءُ : نِعمةُ الشباب ومُتْعَتُه .

والغَذا والغِذاءُ : مايُغْتَذَى به ويُقْتاتُ .

والأَضا والاضاءُ : الغديرُ من الماء .

لعل ماتقدم يوضح لنا المراد من المقصور والممدود . وقد كثر التأليف في هذا الموضوع منذ زمن متقدم ؛ لحاجة الناس الماسَّة إليه ، خاصة بعد انتشار تسهيل الهمـزة ، فاختلط المقصور والممدود ، إضافة الى المهموز ، فصارت هذه المؤلفـات معنيّة بتـوضيح ذلـك وردّه الى أبـوابه الخاصة به مع شيء من التـوسع في ذلك مما ساعد على إزالة إبهام بعض الفردات ، واستعمالها في النثر والشعر .

معـــاني صيـــغ الـزوائـد

1 أنواع الزيادة :

توجد أنواع للزيادة في الأسماء والأفعال ، وهي :

أولاً : الزيادة على الأصول عن طريق أحرف الزيادة العشرة المجموعة في ألفـاظ منهـا : « سألتمونيها »، « أسلمني وتاه » ، و« اليوم تنساه » ولا يعني أن هذه الأحـرف متى وجـدت في كلمـة ما أنها زائدة ، فقد تقع أصلاً ، في مثل قولنا : « أوَى » وهو فِعل ماضٍ كل أحرفه أصول ، وكذلك ماأشبهه . ولكن إذا وجدنا في كلمة ما زيادة فإننا نحكم على تلك الحروف الزائدة بأنها من أحرف « سألتمونيها » بخلاف ماإذا كان أصلاً وكُرِّر ، مثل : « ضَرَّبَ » فإن هذا الفعل فيه زيادة وهي تضعيف عينه الراء ، وهذا الحرف ليس من أحرف « سألتمونيها » .

ولا يعنينا في هذا المجال ذكر الكلمات المزيد فيها ؛ لأنَّها كثيرة جداً من جهة ؛ ولأنَّ كُتُب الصرف قد تكفَّلت بذكرها وتشعبت بالخلافات فيها فألحقت بها مفردات غريبة عن اللغة العربية وقد تكون غير مستعملة في ألفاظ العرب .

ولا بدّ لنـا في هذا المجـال من ذِكر الوسائل التي نتوصل بها الى معرفة الأصـول من الـزوائـد في الكلمات ، خاصة فيما يتعلق بأحرف الزيادة العشرة المذكورة ؛ لأنها قد تكون أصولاً في بعض الأحيان ـ كما تقدم ـ وقد تكفل عدد من التصريفيين[(١٥٩)] بذكر وسائل معرفة الأصلي من الزائد ، نلخصها فيما يأتي :

الـوسيلة الأولى : الاشتقـاق ـ وقـد مرّ الكلام عليه مفصلاً ـ ويعدّ أقواها دليلاً ، وأعَـدلُهـا شاهداً ، وطريق ذلك أنه إذا وردت كلمة وفيها بعض حروف الـزيادة . ووجـدنـا حرفاً قد سقط في بعض تصاريفها ، حكمنا عليه بأنه زائد لسقوطه ، إذ الأصل لا يسقط بل هو ثابت ، وذلك نحو الهمزة في « أحمر » ؛ لأننا إذا تأملناه وجدنا أصل « ح م ر » وهذه الأصول نفسـها التي اشتُقَّ منها فِعله

(١٥٩) التكملة لأبي علي الفارسي 543 وشرح الملوكي في التصريف 119-121 والممتع في التصريف 1/39-59

« حَمِـرَ » المـاضي وهـذا لا توجـد فيه حروف زائـدة ؛ فدلّ ذلـك على زيادة الهمزة ، فكل حرف من حروف الزوائد كان في كلمةٍ ، يذهب في الاشتقاق في ذلك المعنى من ذلك اللفظ ؛ فإنه زائد ، فعلى هذا المثال يستدل على جميع الزوائد بذهاب حرف الزيادة في الاشتقاق .

الثانية : التصريف ، ومعناه : تغيير صيغة الكلمة الى صيغة أخرى ، وهو تغيير التّصغير وجمع التكسير ، وأشباه ذلك مما تُصَرَّفُ فيه الكلمة على وجوه كثيرة ، وهو شبه الاشتقاق ، إلا أنَّ الفرق بينهما أن الاشتقاق مُختص بما فَعَلتِ العرب من ذلك ، والتصريف عامٌ لِما فعلتْه العرب ، ولما يُحدثه أهل التصريف بالقياس ، مثـل إيجـاد كلمـةٍ من « ضَرَبَ » على وزن « جَعْفَـر » ، فنقـول : « ضَرْبَبٌ » وهـذا لم تَقُله العـرب بل قسناه نحن . ويجب أن نَنتَبه هنا الى أن أغلب التصريفيين قد بالغوا بهذه القضية وتوسّعوا فيها فامتلأت كتبهم بها حتى صار لا يُفَرَّق بينها وبين مااستعملته العرب فعلاً ، لذلك يجب التحفظ من هذه القياسات وبما يسمى التمارين غير العملية عند استعمالنا للمفردات .

وبناء على ذلك فكل اشتقاق تصريف ، وليس كلُّ تصريف اشتقاقاً فإذا كان الاستـدلال على الـزيادة والأصالة بردّ الفرع الى أصله ، سُمّى ذلك اشتقاقاً ، وإذا كان الاستـدلال عليهما بالفرع ، سُمِّي ذلك تصريفاً ، وقد مَرَّت قضية رَدّ الفرع الى الأصل في « أحمرَ » .

ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع ، استدلالنا على زيادة ياء « أَيْصَر » . وهو حَبْل قصير يُشَدُّ به في أسفل الخباء الى وتد ـ بقولهم في جَمْعه : « إصار » بحذف الياء وإثبات الهمزة ، فـ« إصار » فرعٌ من « أَيْصَر » ؛ لأنه جَمْعُه ، فهذا وأمثاله يُسَمَّى تصريفاً ؛ لأن المستدل على زيادة يائه وهو « أَيْصَر » ليس مشتقاً من « إصار » بل « إصار » تصريف من تصاريفه الدالة على زيادة يائه .

الثالثة : الكثرة ؛ وهي كون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائداً فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، ويَقِلُّ وجوده أصلياً فيه ، فيجب أن يُجعل زائداً ، فيما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف ، مثل الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحـرف ، فإنها زائدة فيما عُرِفَ اشتقاقه ، مثل : أَزْرق ، وأَخْضر وأَسْود ، إلاّ ألفـاظاً قليلة فإن الهمـزة فيهـا أصلية ، مثـل « أَيْصَـر » و « أَيْطَل » ـ بمعنى الخاصِرة ـ فإنهم قالوا فيه « إطل » فلم تسقط همزته ، فهذان المثالان وغيرهما لا يلتفت إليهمـا ؛ لقلتهمـا وكثـرة باب « أحمـر » ممـا زيدت في أوله الهمزة وبعدها ثلاثة أحرف .

الرابعة : اللزوم : وهو أن يكون الحرف في موضع ما قد لزم الزيادة في كلّ ماعُـرفَ له اشتقاق أو تصريف ، فإذا جاء ذلك الحرف في ذكل الموضع ـ فيمـا لا يُعـرف له اشتقـاق ولا تصريف ـ جُعِلَ زائداً حملاً على ماثبتت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق ، مثل النون إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان ، ولم تكن مدغمـة فيمـا بعدها نحو : « عَجَنْسٍ » ـ وهو الجمل الضَّخْم ـ فإنها أبداً زائدة ، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، مثل : « جَحَنْفَل » ـ الغليظ الشَّفَة ـ فإنـه مِن الجَحْفَلة ، وكذلك وُجِدَتْ في كلِّ ما عُرِفَ اشتقاقه ، فإذا جاءت في مثـل : « عَبَنْقَس » ـ السيء الخُلُق ـ ممـا لا يُعـرف له اشتقـاق ولا تصريف ، حُمِل على ماعُرف اشتقاقه أو تصريفه ، فجُعِلتْ نونه زائدة .

الخامسـة : لزوم حرف زيادة البنـاء ، مثـل : حِنْطَأْوٍ ـ للوافِر اللِّحْية ـ وكِنْثَأْوٍ ـ بمعنى سابقه أيضاً ـ وسِنْدَأْوٍ ـ للحديد الشديد ـ وزنها : فِنْعَلْوٌ ، والنون زائـدة إذ لو كانت أصلية لجـاء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتمل الـزيادة ، نحـو : سِرْدَأْوٍ مثـلاً فَعَدَمُ مثلِ ذلك من كلامهم ، ولزومُ هذا البناء حرفٌ من حروف الـزيادة ، دليل على أن ذلك الحرف زائد ، ولم يحكم على الهمزة بالزيادة مع أنها من أحرف الزيادة ، لأنه قد حُكِيَ « عِنْزَهْوَة ـ العازف عن

اللهو والنساء - فلَم تلزم الهمزة ، ولأننا لو حذفنا الهمزة والنون والواو لبقيت تلك الصفات على حرفين ، وهذا إجحاف بها إذ أقَلّ أصول الأسماء على ثلاثة أحرف عدا ماحذف منه أصل وهو حرف علة .

السادسة : كون الزيادة لمعنىً ، مثل حرف المضارعة ، وياء التصْغير ، وأمثال ذلك ، فبمجرد وجود الحرف يعطي معنى ، ينبغي أن يُجْعَلَ زائداً ، لأنه لم يوجد أبداً حرف أصليّ ، في الكلمة يعطى مَعْنىً ، ويمكن أن يستَغْنىَ عن هذا الدليل بالاشتقاق والتصريف ، إذ ما مِن كلمةٍ ، فيها حرفُ معنىً إلاّ ولها اشتقاق أو تصريف ، يُعْلَمُ به حروفُها الأصول من غيرها ، ومع ذلك قد يُعْلَم كونُ الحرف زائداً بكونه لمعنىً ، من غير نَظرٍ الى اشتقاقه وتصريفه .

السابعة : النظير : ومعناه أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن حمله إلاّ على الزيادة ، ثم يُسمَعُ في ذلك اللفظ لغة أخرى يحتمل ذلك الحرف فيها أن يحمل على الأصالة ، وعلى الزيادة ، فَيقضي بزيادته ؛ لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه ، مثل : « تَتْفُل » - وَلَدُ الثعلب - فيه لغتان إحداهما : فتح التاء الأولى وضَمّ الفاء : « تَتْفُلٌ » .

والثانية : ضمّ التاء الأولى مع الفاء « تُتْفُل » . فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلاّ زائدة ، إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة « فَعْلُلاً » ، بضمّ اللام الأولى ، ولم يرد مثل هذا الوزن في كلام العرب . وَمَنْ ضم التاء أمكن أن تكون عنده أصلية ؛ لأنه قد وُجِدَ في كلام العرب مثل « فُعْلُل » - بضمّ الفاء واللام - مثل : « بُرْثُن » - وهو مِخلب الأسَد - إلاّ أنه لا يُقضَى عليها إلاّ بالزيادة ؛ لثبوت زيادتها في لغة مَنْ فتح التّاء فقال : « تَتْفُل » .

الثامنة : الخروج عن النّظير : وهو أن يكون الحرف إنْ قُدِّرَ زائداً كان للكلمة التي يقع فيها نظيرٌ ، وإنْ قُدِّر أصلاً لم يكن لها نظير أو بالعكس ، فإنه إذ ذاك ينبغي أن يُحمل على ما لا يؤدي الى خروجها عن النظير ، مثل

« غِزْوِيْت » - وهو القصير والداهية - فإنّا إنْ جعلْنا تاءه أصلية كان وزنه « فِعْويلاً » وليس في كلام العرب « فِعْويل » ليكونَ « غِزْويْت » مثله ، وإنْ جعلناها زائدةً كان وزنه « فِعْليناً » ، وهذا موجود في كلامهم مثل : « عِفْرِيْت » ، فَقُضِيَ من أجل ذلك على زيادة التاء في « غِزْويت » .

التاسعة : الدخول في أوسع البابين ، عند لزوم الخروج عن النظير ، كأنْ يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة ، إنّ جعلناه زائداً أو أصلياً خرجنا الى بناء لم يثبت في كلام العرب ، فينبغي أنْ يُحمل ماجاء من هذا على أنّ ذلك الحرف فيه زائد ؛ لأنَّ أبنية الأصول قليلة ، وأبنية المزيد كثيرة ، فحمله على الباب الأوسع أولَى ، مثل « كَنَهْبُلٍ » - وهو شَجرٌ عظامٌ - إنْ جعلْنا نونه أصلية كان وزنه : « فَعَلُّلاً » وليس ذلك من أبنية كلام العرب ، وإن جعلنا نونه زائدةً كان وزْنُه « فَنَعْلُلاً » ، ولم يرد ذلك أيضاً في أبنية العرب بدليلٍ قاطع من اشتقاق أو تصريف ، لكن حمله على أنّه « فَنَعْلُلٌ » أوْلى لِما سبق ذِكره .

إنّ الأدلة المتقدّمة تكشف لنا الحروف الأصول من الزوائد وبخاصة ماكان من أحرف « سألتمونيها » التي تصلح أن تستعمل أصولاً ، وأن تكون زائدة .

ثانياً : الزيادة على الأصول عن طريق تضعيفها ، مثل : قَدَّرَ : فإنه فعل ماضٍ مزيد فيه حرف واحد عن طريق تضعيف عينه ، وهي الدّال ، وهذه ليست من أحرف سألتمونيها .

وقد تكون من أحرف سألتمونيها ، لكنها استعملت أصلاً ثم ضُعِّفت ، مثل : حَسَّنَ ، وهو فعل ماضٍ ضعِّفت عينه وهي السِّين التي تصلح أن تكون من أحرف الزيادة لو لم تستعملْ أصلاً في هذا الفعل ويمكن معرفة الأصلي من الزائد في هذا النوع وغيره من الكلمات المزيد فيها ، وذلك عن طريق الميزان الصَّرْفي[١٦٠] .

(١٦٠) شرح الملوكي في التصريف 112 -١١٥ .

وهـو مثـال كالميزان ، قابلوا الأصـل فيه بالفـاء والعين والـلام ، وعادوا بالـزائد نفسه محكيّاً ، ويكون ترتيب الحركات والسكون في المثال أو الميزان كترتيبهـا في المُمَثَّل أو الموزون ، مثل « ذَهَبَ » فالذال فاءٌ وهي أصلٌ أوّل ، والهـاء عَيْنٌ وهي أصـلٌ ثانٍ ، والباءُ لامٌ وهي أصـلٌ ثالثٌ ووزن الكلمةِ لذلك « فَعَـلَ » فإن قلنـا : « يَذْهَبُ » فوزن الكلمـة : « يَفْعَـلُ » الياء زائدةٌ ، ولذلك لفـظنـا بها نفسها ؛ لأنها لا تلزم وتَزُول في : ذَهَبَ ، وتَذْهَبُ وذاهِبٍ ، فصار الأصـلُ على هذا عبـارة عَمّـا يُقابَلُ في المثالِ بالفاء والعين واللام ، والزائدُ عبـارة عَمّـا ليس بفاءٍ ولا عَيْنٍ ولا لامٍ ، وليس المعنيُّ ما لو حذفناه لم يختلّ معنى الكلمة ؛ بدليل أن الألف في « ضاربٍ » تَدُلّ على الفاعل ، فلو حذفناها لزالت هذه الدلالة ، ومثله كثير :

فإن تكـرر من الأصـل شيء لمعنىً كررناه في المثال المصوغ ، فنقول في مثـال : « ضَرَّبَ » : « فَعَّـلَ » ، نضـعّـف عين الـميزان لتضعيف الـراء في « ضَرَّبَ » ؛ لأنهـا بإزائهـا ، وكذلك لو كررنا لام الكلمة مثل « خِدَبٌّ » ـ وهو الضخم الطويل ـ كررنا ذلك في المثال أو الميزان أيضاً ، فنقول : « فِعَلٌّ » .

فأما تكرير الفاء فلم يرد إلّا قليلاً ، ومنه : « مَرْمَرِيْسٌ ، ومَرْمَرِيتٌ ـ بمعنى الشدة ؛ ووزنهما في المثال« فَعْفَعِيل » ، وقد تكررت العين أيضاً مع الفاء في هاتين الكلمتين .

فإن زاد الاسم على ثلاثة أحرف كررنا اللام في الميزان « فعل » ليبلغ عدّة حروف الأصـل المـذكـور ، فنقول في وزن « جَعْفَر » : « فَعْلَلٌ » مع أن جميع حروفه أصلية ، ومِثْله « سَفَرْجل » على وزن « فَعَلَّل » وصار المكرر اللام دون الفـاء والعين في الميزان الصرفي ؛ لأن اللام في « فعل » وسائر الثلاثي أشبه بحروف الزيادة ، ولأن الحذف من اللامات كثير في الأسماء ، مثل : يَدٍ ودَمٍ ونحـو ذلـك ولمّا كانوا يلفظون بالزيادة وينطقون بها نطقاً من غير تمثيل بفاءٍ أو عينٍ أو لامٍ ، وجب تكرير اللام دون الفاء والعين .

ثالثـاً ـ الـزيادة عن طريق أحـرف « سألتمـونيهـا » وعن طريق تكرير أحد الأصـول معـاً ، مثل : ضَرّابٍ » ووزنه « فَعّال » تكررت عينه وزيدت الألف ، وهي من أحرف « سألتمونيها » ففي هذه الكلمات يُستَدَلّ على الزيادة فيها عن طريقـين : إحـداهـمـا : الأدلـة التسعـة التي تُعْـرَف بهـا زيادة أحـرف « سألتمونيها » ، والأخرى : الميزان الصرفي الذي ينفع للأمرين معاً ، فيتميز المكرر به بأن تضاعف الفاء أو العين أو اللام أو الجميع ، ويتميز الزائد بكتابته بخـطه ولفـظه . إن كان غير مكـررٍ أو مضعّف من أصـلٍ ، فإن ذلـك الأصل يضعّف في الميزان أيضاً سواء كان فاء أو عيناً أو لاماً .

2 ـ معاني الزيادة في الأسماء :

تشمل الزيادة الحروف ـ كما مَرّ ـ أو الحركات ، مثل :
ظُلْم وظُلُمٍ ، ونَهْـرٍ ونَهَـرٍ ، ونحـو ذلـك كثير ، فقـد زاد المعنى بزيادة الحركات ، ولم يقتصر على معناه الأول .

وبناء على ذلك لا بد لزيادة المبنى من زيادة في المعنى ، وإلّا كانت تلك الزيادة عبثاً ـ ويشمل هذا الأسماء والأفعال المزيد فيها حروف أو حركات أَوْ هما معاً .

وسنذكر فيما يأتي أهم المعاني التي تزاد من أجلها الحروف والحركات في الأسمـاء أو بكلمة اخرى أهم الأغراض ، ولا فرق بين أن تؤديَ الزيادة معنىً أو غرضاً معيناً في الكلمات المزيد فيها[161] .

1 ـ الإلحـاق : وهو زيادة حرف أو أكثر في الكلمة لإلحاقها بكلمة أكثر منها حروفاً فتساويها بعد تلك الزيادة ، مثل : « كَوْثَر » وهو اسمٌ للشيء الكثير أُلحِق بوزن « جَعْفَـرٍ » الـربـاعي ، وحصـل هذا الإلحـاق بزيادة الـواو ثانية في« كَوْثَـر » لتقـابـل العين في « جَعْفَر » ويشترط في الإلحاق تطابق الحركات والسكون في الملحق المزيد فيه ، والملحق به ، وتَقَابُلها أيضاً .

---

(١٦١) المنصف شرح التصريف 14/1-15 والممتع في التصريف 204/1-209

2 ـ الإمكان : ومعناه زيادة همزة الوصل ـ مثلاً ـ في بداية الأسماء الساكنة الأولى ، ليتوصّل بها الى النطق بهذا الساكن ؛ لأن العرب لا يبدأون بساكن ، فبواسطتها نتمكن من نطق الساكن ، مثل : « اسْم » و« ابْن » و « امْرَأة » و « امرؤ » ونحو ذلك .

3 ـ لبيان الحركة كما في قوله تعالى(١٦٢) : « هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ » زيدت الهاء في آخر « سلطانِيَهْ » لبيان حركة الياء وهي الفتحة ، ولو لا وجودها وقفنا على الياء ، وبذلك تذهب الحركة للوقف .

4 ـ للمدّ ، مثل الألف في « كِتاب » والواو في « عَجُوز » ، والياء في « حَميد » ويشترط في زيادة الألف والواو والياء للمدّ أن تقع في حشو الكلمة ، وأن تسبقها حركة من جنسها ، فتسبق الألف بالفتحة والواو بالضمّة ، والياء بالكسرة ، وفائدة المدّ إما إزالة قلق اللسان بالحركات المجتمعة ، وإما لإزالة اجتماع الأمثال ، مثل : شَديد ولَدُود ، وشباب .

5 ـ للعِوَض ، مثل تاء التأنيث في « زَنادِقة » فإنها عوض من ياء « زنادِيق » ، ولا يجتمع العوض والمعوَّض فيه في كلمة واحدة إلاّ نادراً ، مثل قوله تعالى « ولِكلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا »(١٦٣) ولا يمنع ذلك من استعمالها ، فقد اجتمع في « وجهة » التاء وهي للعوض والواو ، وهي المعوّض منها .

أما ما لم يجتمع فيه المعوّض والمعوّض منه فإنه كثير في اللغة ، ومن أمثلته « سنة » أصلها « سَنَوٌ » أو « سَنَهٌ » بدليل جمعها على « سنوات أو سَنَهات » حذفت الواو أو الهاء وعوضّ عن ذلك بالتاء فقيل : « سَنَةٌ » .

6 ـ لتكثير أحرف الكلمة ، نحو ألف « قَبَعْثَرَى » ـ وهو الجَمَل الضخم العظيم ـ ونون « كَنَهْبَل » ـ وهو الشجر العظام ـ ؛ لأنه لا يمكن فيهما الإلحاق ، إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به .

(١٦٢) الحاقة ، الآية 29

(١٦٣) البقرة ، الآية 148

7 ـ الزيادة لإفادة معنى جديد ، مثل زيادة الميم في أوائل المشتقات ، مثل : « مُكْرِم » زيدت فيه الميم لإفادة معنى اسم الفاعل و« مُكْرَم » لاسم المفعول ، « مَغْرِب » لمكان غروب الشمس وقولنا : مَطْلَعُ القَمَرِ ليلاً ، لزمان طلوع القمر ، و« مِفْتاح » لاسم الآلة .

8 ـ لإفادة جمع التكسير في الأسماء المجموعة عليه ، مثل زيادة الألف في : جَبَل وجبال ، وحَبْل وحِبال .

9 ـ لإفادة معنى التصغير ، مثل زيادة الياء في : جَبَل وجُبَيْل ورَجُل ورُجَيْل .

10 ـ إيجاد مفردات جديدة ، مثل « سُلَّم » تكررت اللام فيه فأوجدنا بذلك اسماً جديداً أُضيف الى مفردات العربية .

3 ـ معانيها في الأفعال :

يحصل بالزيادة في الأفعال معنيان ، أحدهما : معنى معجميّ ، ويقصد به دلالات الأفعال المعنوية بعد الزيادة الطارئة عليها ، وهذا دون الآخر في الأهمية .

والثاني : معنى وظيفيّ ، ويقصد به قيام الأفعال بوظائف معينة بعد تلك الزيادات إضافة الى معانيها المعجمية الحاصلة بتلك الزيادات .

وقد ذكر التصريفيون معاني معجمية كثيرة لبعض الأفعال ، ورُبّما لم يفرقوا بينها وبين المعاني الوظيفية ؛ لشدة التداخل الحاصل بينهما من جهة ولعدم الدخول في تفاصيل تحتاج الى دقّة ونظر .

وسوف أوضح المعاني الوظيفية قدر الإمكان ؛ لأنها تتعلق بتصرّف الأفعال في ضروب الكلام ، ولا أهمل المعاني المعجمية ، ولا أدّعي الإحاطة بها فهي كثيرة جداً ، وقد تكفلت كتب التصريف بذكرها مع تفاوت فيما بينها(١٦٤) . ويمكن دراسة هذه المعاني على الشكل الآتي :

(١٦٤) كتاب سيبويه 116/5 والتكملة لأبي علي الفارسي 514-527 وشرح الملوكي في التصريف 64-89 والممتع في التصريف 180/1-197

المعاني الوظيفية :

1 ـ التعدية : ومعناها أن الفعل يكون لازماً قبل الزيادة فيتعدى الى مفعول به واحد أو أن يكون متعدياً الى واحد فيتعدّى الى اثنين بعد الزيادة أو أن يكون متعدياً الى اثنين فيتعدى الى ثلاثة ، فمثال اللازم خَرَجَ ، فإذا زيدت فيه همزة التعدية صار « أَخْرَجَ » وتعدّى الى مفعول واحد ، ومثال المتعدّي الى مفعول به واحد « فَهِمَ » فيتعدى الى اثنين بعدها ، ومثال المتعدّي الى اثنين فيتعدى بعدها الى ثلاثة « رأى » مثل : رأيتُ الحقَّ متّبعاً ، فيتعدّى بالهمزة الى ثلاثة مفعولينَ ، فنقول أَرَيْتُ خالداً الحقَّ واضحاً .

وقد يتعدى الفعل اللازم أيضاً بتضعيف عينه ، مثل : « خَرَجَ » اللازم وخَرَّجَ المتعدّي .

2 ـ المشاركة بين اثنين فصاعداً بعد الزيادة ، مثل : دافَعَني فدفَعْتُه ، أي شاركتُه في المدافعة والدَّفع ، وتشاتما ، أي اشتركا في الشَّتْم .

3 ـ الدلالة على كثرة الشيء ، مثل وعُزْتُ إليه وأوعَزْتُ .

4 ـ المطاوعة : ومعناها الانقياد والإذعان لوقوع فعل الفاعل على المفعول به[١٦٥] ، مثل : طاوَعَني وأطَعْتُه ، وكسَّرْتُ الحجَر فتكسَّرَ ، وسكبتُ الماءَ فانْسكبَ ، وأطلقُ المتسابقُ الجوادَ فانْطَلَقَ .

وناولتهُ الكتابَ ، فتناوله . وغَمَرَه الفرحُ فانْغَمَرَ واعتَمَرَ .

5 المغالبة ، نحو : سابَقْتُ سالماً فَسَبَقْتُه ، أي غلبتُه في السباق .

6 ـ التحول من التعدي الى اللزوم ، فيكون قبل الزيادة متعدياً يتحول بعدها الى لازم ، مثل هَزَمْنا العَدُوَّ ، فانهزَم العدُوُّ .

7 ـ إلحاق بعض الأفعال بصيغ أفعال أُخرى أكثر منها حروفاً ، مثل « جَلْبَبَ » تكررت لامه فألِحق بوزن « فَعْلَلَ » مثل : « دَحْرَجَ » .

(١٦٥) قال ابن عصفور في الممتع في التصريف 183/1 « والمطاوعة أنْ تريد من الشيء أمراً فتبلغهُ .

ومثل : « حَوْقَلَ » زيدت فيه الواو للإلحاق بوزن « فَعْلَلَ » أيضاً ، ومن أفعاله « دَحْرَجَ » الملحق به .

8 ـ تحوّل زمن الفعل من الماضي الى المضارع أو المستقبل بقرينة ، وذلك بدخول أحرف المضارعة وهي : الهمزة والنون والياء والتاء في أوائل الأفعال الماضية ، مثل : أَقْرأُ ، ونقرأُ ، وتَقْرَأُ ، ويَقْرَأُ ، فيدخل الفعل في الزمن الحاضر إذا كان خالياً من قرينة ، أو بها مثل : أقرأ الآنَ ويدخل في المستقبل إذا دخلت عليه إحدى قرائن الاستقبال مثل زيادة السين في أوله ، نحو : سأقْرَأُ ، ومثل وجود قرينة زمنية تدل على المستقبل ، مثل : أقرأ بعد ساعة ، ويدل على الحاضر ويستمر الى المستقبل بالقرائن أيضاً ، أقرأ من الآن حتى الساعة الرابعة ، إذا كان في الساعة الثالثة مثلاً .

9 ـ يُفَكّ إدغام بعض الأفعال عند الزيادة فيها واتصال ضمائر الرفع بها ، مثل : ابْيَضَّ ، فيقال : ابْيَضَضْتُ ، وابياضَّ ، يقال فيه : إبياضَضْتُ ، ابياضَضْنا .

المعاني المعجمية :

تعدّ المعاني المعجمية أوسع باباً من المعاني الوظيفية ، لذلك سنقتصر على أشهرها ، ولتَكَفُّل المعاجم العربية بها ، فمن ذلك ما كان على وزن :

1 ـ تفاعَلَ ، ومن معانيه : الرَّوم ، مثل : تَراءَيتُ لخالدٍ ، أي رُمْتُ أن يراني . ومن ذلك : الإيهام ، وهو أن يُريك أنه في حال ليس فيها ، مثل : تغافلتُ ، وتجاهلتُ ، أي أظهرتُ ذلك ومن ذلك : الطَّلَب ، مثل : تقاضيتُه الدَّيْنَ ، أي استقضيتُه .

2 ـ تَفَعَّلَ : ومن معانيه :

تكَلُّف الأمر وتعاطيه ، مثل : تَشَجَّعَ ، وتَجلَّدَ ، وتَحلَّم أو الحِرْص على الإضافة ، مثل : تَقَيَّسَ وتَنَزَّر ، أراد الدخول في نسب قيس عيلان ، أو نزار . ومن معانيه : أخذُ جزءٍ بعد جُزَء ، مثل : تَجَرَّعَ المُرَّ والدَّواء .

وأن يكون بمعنى « استَفْعَل » في الطلب ، تَعَظَّمَ واستَعْظَمَ .

وأن يكون بمعنى الاتّخاذ ، مثل : تَدَيَّرْت المكان ، أي اتخذتُه داراً . وأن يكون بمعنى السَّلْب ، نحو : تَحَوَّبَ وتأثَّمَ ، أي تجنَّبَ الحُوبَ والإثمَ ، وتركَهُما .

وأن يكون بمعنى التوقع ، مثل : تَخَوَّفَهُ ، لأنَّ مع التَّخَوُّف وقوع الخوف .

وأن يكون للتكثير ، مثل : تعطَّيْنا ، أي تنازعْنا ، وفيه معنى التكثير . وأن يكون للخَتْل ، مثل : تَغَفَّلَهُ ، أي أراد أن يَخْتِلَهُ عن أمْرٍ يعوقُه .

3ـ افعل ، ومن معانيه :

الجَعْل : أي أن تجعله يفعل ، مثل : أخْرَجْتُه ، أي جعلته خارجاً أو أن تجعله على صفةٍ ، مثل : أطْرَدْتُه ، جعلته طريداً ، أو أن تجعله صاحب شيء ، مثل : أسكنتُه ، أي جعلتُ له سكناً .

ومن معانيه : الهجوم ، مثل : أطْلَعْتُ عليهم ، أي هجمتُ عليهم ، والضياء ، مثل : أشرقتِ الشمسُ .

ونَفْيُ الغريزة ، مثل : أسرعَ وأبطأ ، كأننا قلنا : عَجَّلَ وَاحتَبَسَ فأما « عَجِلَ » و « بَطُؤَ » فكأنه غريزة .

والتسمية : مثل : أكْفَرْتُه وأخْطَأْتُه ، إذا سَمَّيته كافراً ومخطئاً . والدعاء ، مثل : أسقَيْتُه : دعوتُ له بالسُّقْيا أي قلتُ له : سقاكَ اللهُ والتعريض ، مثل : أقْتَلْتُه ، أي : عَرَّضْتُه للقَتْل .

وبمعنى صار صاحب كذا ، مثل : أجْدَبَ المكان ، أي صار ذا جَدْبٍ ، والاستحقاق ، مثل : أحْصَدَ الزَّرْعُ ، أي : استحقَّ أن يُفْعَلَ به ذلك .

ومثله : أحْمَدْتُه ، أي : وجدتُه مستحقاً للحمد .

والوصول ، مثل : أغْفَلْتُه ، أي : وَصَلَتْ غَفْلَتي إليه .

والصيرورة ؛ مثل : أصبحْنا وأمسينا ، أي : صِرْنا في هذين الوقتين .

4ـ فاعَلَ ، ومن معانيه : أنه يجيء لواحدٍ لا يُرادُ به المفاعلة ، مثل : سافَرَ محمدٌ ، وعافاهُ اللهُ ، وعاقَبْنا المعتدي .

5ـ فَعَّلَ ، ومن معانيه :

النَّقْلُ بتصيير الفاعل مفعولاً به ، فَرِحَ صديقي وفَرَّحْتُه .

والتكثير ، وهو الغالب على هذا البناء ، مثل : غَلَّقْتُ الأبوابَ ، ومنه قوله تعالى : « وفَجَّرْنا الأرضَ عيوناً »(١٦٦) ، والمراد تكرير الفِعل ، وليس للتَّعدِية ؛ لأن هذين الفعلين متعديان من غير تضعيف عينيهما ، والغرض من ذلك التكثير ، وأنَّ الفِعل وقع شيئاً فشيئاً .

والسَّلْب ، مثل : مَرَّضْتُه ، أي : أزلتُ المرَضَ عنه .

والجَعْلُ على صفةٍ ، مثل : فَطَّرْتُهُ فأَفْطَرَ .

والتسمية ، مثل خَطَّأْتُهُ ، أي : سمَّيتُه مُخْطِئاً .

والدعاء للشيء أو عليه ، مثل : سَقَّيْتُه ، قلت له : سَقَاكَ الله ، وعَقَّرْتُهُ ، أي دعوتُ عليه بالعَقْر .

أو وصَفْتُه بذلك ، مثل : شَجَّعْتُه ، وجَبَّنْتُه ، أي وصفتُه بالشجاعة والجُبْن .

6ـ انْفَعَلَ ، ومن معانيه :

يكون علاجاً وعَمَلاً ، ولذا يستضعَفُ قول القائل : انْعَدَمَ الشيءُ ، لأن ذلك ليس فيه عملٌ ، وصَحَّ قولهم : قلتُ الكلامَ فانقالَ ؛ لأن القولَ له تأثير في تحريك اللسانِ وإعمالِه .

7ـ افْتَعَلَ ، ومن معانيه :

الاتخاذ : مثل : اشْتَوَى القومُ اللحَم ، أي : اتَّخذوه شِواءً .

والاجتهاد والتَّصرُّف ، مثل : اكتَسَبَ ، أي : تَصَرَّفَ واجتهدَ ، فأما : كَسَبَ ، فأصابَ مالاً .

---

(١٦٦) القمر ، الآية 12

الخَطْفَة ، مثل : انْتَزَعَ ، واستَلَبَ ، أخذه بسرعة .

8 ـ اسْتَفْعَلَ ، ومن معانيه :

الإصابة ، مثل : استَكْرَمْتُه واستَعْظَمْتُه ، أي : أصبْتُه كريماً وعظيماً والطلب والاستدعاء ، مثل : استَعْطَيْتُ ، أي : طلبتُ العَطِيَّةَ والانتقال والتحوّل من حال الى حال ، مثل : استَحْجَرَ الطينُ ، أي تحوّلَ الى حَجَرٍ في الصلابة .

9 ـ افْعَالَّ ، ومن معانيه .

عدم الثبات ، وهو عكس افْعَلَّ ، الذي يدل على ثبات الصفة في الموصوف ، فيقال : هو يَصْفَارُّ تارةً ويَحْمَارُّ أخرى ، أي لا يثبت على حال .

10 ـ افعَوَّلَ ، ومن مانيه :

المبالغة في صفة الفِعل ، فيقال : اعلوَّطَ الصبيُّ الجَمَلَ من عُنُقِه ، أي ارتقاه من عنقه ، وهذا خلاف المألوف .

11 ـ افعَوعَلَ ، ومن معانيه :

المبالغة في وقوع الفعل ، فيقال مثلاً : أعْشَبَتِ الأرض ، فإذا أرادوا الكثرة والعموم ، قالوا : اعشوشَبَتِ الأرضُ ، فأعشبتْ دون « اعشوشبَتْ » في المعنى .

12 ـ افْعَلَلَّ ، ومن معانيه : المبالغة في حصول الفعل ، والمجرد منه رباعيّ وهو : طَأْمَنَ أو طَمْأَنَ ، والمزيد منه اطْمَأَنَّ : وفيه زيادة من معنى الطُمَأنينة عما كان عليه في المجرّد .

التثنيـــة

الاسم المثنى إما أن يكون صحيحاً وإما أن يكون معتلاً ، وفي كلا الأمرين نضيف ألفاً ونوناً في الرفع وياء ونوناً في النصب والجرّ ، ولا يوجد اختلاف في الأسماء الصحيحة ، فلا تتطلب إبدالاً أو قلباً أو حذفاً ، على عكس الأسماء المعتلة التي سيدور حولها الكلام بالتوضيح والتفصيل فالمعتل : ماكان آخره ألفاً أو ياءً مكسوراً ماقبلها أو همزة ، فما كان آخره ألفاً ، فعلى نوعين :

أحدهما : أن يكون على ثلاثة أحرف .

والثاني : أن يكون على أكثر منه .

فما كان على ثلاثة أحرف ، فإن كانت ألفه منقلبة عن الواو ، رددنا الواو وصَحَّحْناها ، مثل : عَصا ، فيقال في تثنيتها : عَصَوان ، وقَفا : قَفَوان ، ورَجا واحد أرجاء البئر ـ : رَجَوان ، وهناك دليل على أن الألف في بعض هذه الأسماء أصلها الواو ؛ لأننا نقول في أفعالها : قد قَفَوْتُ الرجُلَ : إذا اتَّبَعْتَه ، وعصوتُه : إذا ضربته بالعَصا ، ولم يمكنا في « رجا » أن نردّه الى فِعْل ، ولكن التثنية وحدها دلتنا عليه ، قال عبد الرحمن بن الحكم :

فلا يُرْمَى بيَ الرَّجَوانِ ؛ إنِّي ... أقَلُّ القَومِ مَنْ يُغْني مكاني(١٦٧)

وإن كانت ألفه منقلبة عن ياء ، رددنا الياء وصححناها أيضاً ، مثل :

الهَوَى ، هَوَى النَّفْس ـ والمدَى ، الغاية ـ والهُدَى ، والحَيى ، فنقول فيها : هَوَيانِ ، ومَدَيانِ وهُدَيان ، وحَيَيانِ .

وإذا لم نعلم من هذه الألفات أمِنَ الياء هي أم من الواو ، فإن لزمت ألفَه التفخيم جُعِلَتْ من الواو ، نحو : « شفا » نقول فيه : « شَفَوان » .

وإن جازت الإمالة في الألف جُعِلَتْ من الياء قياساً على الأكثر ، فلو سُمِّي رجُلٌ بـ « كلا » و « مَتى » لكانت التثنية بالياء ؛ لمجيء الإمالة فيهما .

(١٦٧) التكملة لأبي علي الفارسي 222 وأدب الكاتب لابن قتيبة 204

وإذا ورد حرفٌ قد ثُنّيَ بالياء وبالواو عَمِلْنا على الأكثر الأعَمّ ، نحو : « رَحى » ؛ لأن من العرب من يقول : رَحَوْتُ الرَّحا ، ومنهم مَن يقول : رَحَيْتُ الرَّحى ، وكتابتها بالياء أحسن ؛ لأنها اللغة الجيّدة ، قال مُهَلْهِل :

كأنّا غُدْوَةً وبني أبينا ... بجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيا مُدير

ومثلها « الرِّضا » من العرب من يثنّيه : « رِضَيانِ » ومنهم من يثنيه : « رِضَوانِ » وكتابته بالألف الطويلة أحسن ؛ لأن الواو فيه أكثر ، فهو من « الرِّضْوان »(١٦٨) .

وما كان من الأسماء آخره ألفاً ، وكان على أكثر من ثلاثة أحرف ؛ فإن ألفه تبدل ياء عند التثنية ، سواء كانت من بنات الياء أو الواو في الأصل . مثل : أعمى : أعميان ، وأعشى : أعشيان ، ومُصْطفى : مُصْطَفيان ، ومِعْزى : مِعْزَيان ، ومُسْتَلْقى : مستقليان ، ومعافَى : معافيان ، وأدْنى : أدنيان . وما كان آخِرُه ياء قبلها كسرة ، نحو : عَمٍ(١٦٩) وشَجٍ - حزين - وقاضٍ وغازٍ ومُهْتَدٍ ، فنقول في تثنيتها :

عَمِيانِ ، وشَجِيانِ ، وقاضيانِ ، وغازِيان ، ومُهْتَدِيانِ .

تثنية ماكان آخره همزة :

ما آخره همزة إما أن يكون قبلها ألف وإما لا ألفَ قبلها ، فإن كان ماقبلها ألف فإما أن تكون الهمزة أصلاً وإما أن تكون منقلبة من حرف أصل وإما أن تكون زائدة والزيادة على نوعين :

زيادة منقلبة من حرف مُلحقٍ بالأصل وليس بأصل ، وزيادة منقلبة عن حرف زائد لم يُلْحَق بالأصل .

فالأصل ، نحو : رَجُل قُرّاء ووُضّاء : نُصحح الهمزة في ذلك ، فنقول : قُرّاءان ووُضّاءانِ ، وقُرّاءين ووُضّاءَيْن .

---

(١٦٨) أدب الكاتب 204-205

(١٦٩) عمٍ : أصله : عميٌ ، من العمى ، حذفت ياؤه ؛ لأنه منقوص .

والمنقلب عن الأصل ، نحو : عَدّاء وسَقّاء ورِداء ، فنقول : عَدّاءانِ وسَقّاءانِ ورداءانِ .

والمنقلبة عن الحرف الزائد الملحق بالأصل ، نحو : عِلْباء وحِرْباء وقُوباء فـ« عِلْباء » ملحق بـ« سِرْداح » - الطويل - والهمزة منقلبة فيه عن الياء وكذلك حِرْباء . و « قُوباء » ملحَق بـ« قُرْطاط » - القرطاط لذي الحافر ، كالحلس الذي يُلْقى تحت الرَّحْل للبعير -

والمنقلبة عن الحرف الزائد الذي لم يلْحَقْ ، نحو : حَمْراء وطَرْفاء وجَلُولاء وعاشُوراء ، فالهمزة في هذه الأسماء منقلبة عن ألف التأنيث ، فهذه الهمزة يلزمها بَدَل الواو ، فنقول : حَمراوانِ وطرفاوان وجلولاوان وعَاشوراوانِ .

ومِمّا ثُنّيَ ولم يُجْمع ، قولهم : امرءٌ وامرُؤانِ ، وفي الجمع : رجال وامرأة ، وامرأتان ، وفي الجمع : نِسْوة ، ومما جمع ولم يُثَنَّ ، قولهم : هما سواءٌ ، وقالوا في الجمع : سَواسِيَة ، وقالوا للمذكّر : ضِبْعانِ وللمؤنث : ضَبُعٌ ، فإذا ثنّوا ، قالوا : ضَبُعانِ ، فغلّب المؤنثُ المذكَّرَ في التثنية ، ولم يقولوا : ضِبْعانانِ ، وحَكى أبو زيد الأنصاري ضِبْعانانِ ، فقال : « وهي الضِّباعُ للذُّكارة »(١٧٠) .

أما « كلا » في قولهم : رأيتُ الرجلين كِلَيْهما ، فاسم مفرد ، و« كلا » للتثنية مثل « كلّ » للجمع بدليل قول جرير بن عطية :

كِلا يَوْمَيْ أُمامَةَ يَومُ صَدٍّ ... وإنْ لم تأتِها إلّا لِماما(١٧١)

---

(١٧٠) التكملة 228

(١٧١) التكملة 228

جمـــوع التكســير

سُمّي هذا الجمع جمع تكسير على التشبيه بتكسير الآنية ، وماشابهها ؛ لأن تكسيرها : هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها هذا الالتئام قبل ذلك ، ولما أُزيل النظم وفُكّ النَضْد في هذا الجمع أيضاً عمّا كان عليه واحدة ، سَمّوه تكسيراً[١٧٢] .

ويشمل التكسير في هذه الجموع مايأتي :

1 الزيادة على واحدهِ ، مثل : عَبْد وعَبيد ، وثوب وأثواب .

2 النقص عن واحدهِ ، مثل : إزار وأُزُر ، وكتاب وكُتُب .

3 ما لا زيادة ولا نقص في حروفه ، مثل : أَسَد وأُسْد ، وسقف وسُقُف .

4 الزيادة مع تغير الحركات ، مثل : ثوب وأثواب ، وطِفْل وأطفال .

5 النقص مع تغيّر الحركات ، مثل : كِتاب وكُتُب ، عِنان وعُنُن .

6 تغير الحركات من غير تغير في الحروف ، أَسَد وأُسْد ، وسَقْف وسُقُف .

7 نقص الحروف من غير تغير في الحركات ، مثل : غَيْمة وغَيْم ، وسَحابة وسَحاب .

8 ماكان جمعه كمفرده في عدد الحروف والحركات وترتيبها نحو : فُلْك ، للواحد مثل قُفْل ، وفُلْكٌ للجمع ، مثل : بُدْن جمع بَدَنَه .

9 زيادة ونقص الحروف مع تغير الحركات مثل : غُلام وغِلْمان ويكسر من الأسماء ماكان على ثلاثة أو أربعة أحرف أصول أما الخماسية ، فلا تكسّر إلاّ على استكراه .

ولا توجد قاعدة مطردة في جمع الأسماء على صيغ معينة خاصة بها ، بل مدار ذلـك السماع أو شيوع جمع اسم معين على صيغة معينة ، أما محاولة وضع قواعـد قياسية لجمـوع التكسير ، فليست مجدية ، بل تتخلف منها أشياء كثيرة لا تنتظم في قاعدتها .

---

(١٧٢) التكملة 398

وتقسم جموع التكسير من حيث دلالتها المعنوية الى جموع قِلّة وجموع كثرة .

وتنحصر دلالة جموع القلّة بين الثلاثة والعشرة ، ولها أربعة أوزان هي :

1 أَفْعُل ، مثل : فَلْس وأفْلُس ، ودَلْو وأَدْلٍ ، ويَد ، وأيدٍ ، أو أيدى .

2 أفعال ، مثل : فَرَس وأفراس ، وعُود وأعواد ودواء وأدواء ، وعيد وأعياد .

3 أَفْعِلة ، مثل : رَغيف وأَرْغِفَة ، وحِمار وأَحْمِرَةٌ ، ووادي وأَودِية ، ورداء وأَرْدِيَة .

4 فِعْلَة ، مثل : صَبيّ وصِبْية ، وغُلام وغِلْمَة ، وفتى وفِتْيَة .

أمـا جموع الكثرة فتدلّ على أحد عشر فما فوق ذلك الى ما لا نهاية ، ولها ثلاثة وعشرون وزناً هي :

1 ـ فِعَلٌ ، نحو : دِيْمَة ودِيَم ، وقِرْبَة وقِرَب .

2 ـ فُعْلٌ ، نحو : أَخْضَر وخُضْر ، وأسوَد وسُود .

3 ـ فُعَلٌ ، نحو : لُعْبَة ولُعَب ، وقَرْيَة وقُرَى .

4 ـ فُعُلٌ ، نحو : كتاب وكُتُب ، وعِنانٌ وعُنُن ، وأسدٌ وأُسُدٌ .

5 ـ فَعْلَى ، نحو : جَريح وجَرْحَى ، ومريض ومَرْضَى .

6 ـ فَعَلَة ، نحو : ماهِر ومَهَرَة ، وبارّ وبَرَرَة .

7 ـ فعَلة ، نحو : قِرْد وقِرَدَة .

8 ـ فُعَلَة ، نحو : باز وبُزاة ، وغازٍ وغُزاة ، وقاضٍ وقُضاة .

9 ـ فُعَّلٌ ، نحو : حاذق وحُذَّق .

10 ـ فُعّال ، مثل : رائد ورُوّاد ، وقائد وقُوّاد وعامِل وعُمّال .

11 ـ فِعَالٌ ، مثل : حَبْل وحِبال ، وجائع وجياع ، صَكّ وصِكاك .

12 ـ فُعُول ، مثل : ذَنْب وذُنوب ، وقَلْب وقُلوب ، وسَطْر وسُطُور .

13 ـ فِعْلان ، مثـل : خَليل وخِـلان ، وصُـرَد وصِـرْدان ، وغُراب وغِرْبان وحوت وحِيتان .

14 ـ فُعْلان ، مثل : ذئب ، وذُؤبان ، ورغيف ورُغفان ، وقالوا في صِنْو : صِنْوان وصُنْوان أيضاً .

15 ـ فُعَلاء ، نحو : غريب وغُرَباء ؛ وتعيس وتُعَساء ، وبائس وبُؤَساء وعَظيم وعُظماء ، وطَليق وطُلَقاء .

16 ـ أَفْعِلاء ، مثل : صَديق وأَصدقاء ، وقَريب وأَقْرِباء ، وغَنِيٌّ ، وأَغنياء ، ونَبِيّ وأَنبياء .

17 ـ فعائل ، نحو : صَحيفة صَحائف ، وفَريضة وفرائض ، خَميلة وخَمائل .

18 ـ فعَالَى ، مثل : ساهِرة وسَهارَى ، وأَيِّم وأيامَى ، وعَذْراء وعَذارَى ، وصَحراء وصَحارَى .

19 ـ فعالي ، مثل : صَحْراء وصحارِي ، ودالِية ودَوالي ، وداهِية ودَواهي .

20 ـ فعاليّ ، مثل : بَخْتِيّ وبَخاتِيٌّ ، وصَحْراء وصحارِيّ .

21 ـ فعالِل ، مثل : بُرْثُن وبَراثِن ، وقَرْدَد وقرادِد ، وجَعْفَر وجَعافِر .

22 ـ فَواعِل ، مثل : قاطِن قَواطِن ، وعاذِل وعَواذِل ، وشامخ وشوامخ .

23 ـ فعاوِل ، مثل : جَدْول وجَداول ، ومِعْوَل ومَعاوِل ، ومِرْوَد ، ومَراود .

باب جَمْع الجمع

ورد عن العرب جمع بعض الجموع على الصيغ الآتية :

1 ـ أفاعِل ، مثل : أَيْدٍ ـ جمع يَدٍ ـ وأَيادٍ ، وأَسقِيَة وأَساقٍ وأَسْوِرَة وأَساوِر .

2 ـ أفاعِيل ، مثل : أَنْعام وأَناعِيم ، وأَعراب وأَعاريب .

3 ـ فعائِل ، مثل : جِمال وجَمائِل .

4 ـ فِعالات ، مثل : رِجال ورِجالات ، وكِلاب وكِلابات ، وجِمال وجِمالات .

5 ـ فُعولات ، مثل : بُيوت وبُيُوتات .

6 ـ فعالين ، مثل : مُصْران ـ جمع مَصير ـ ومَصارين ، وحُشّان ـ جمع النخيل ـ وحَشاشِين .

باب مايقع من الأسماء المفردة على الجميع

وهو مايُسَمَّى باسم الجمع مما لا واحد له من لفظه ومعناه يدل على الجمع ومن ذلك : قوم ، ونِساء ، وخَيْل ، ورَهْط .

باب مايميّز مفرده بالتاء وجمعه بحذفها

فمن ذلك : تَمْرَةٌ وتَمْرٌ ، وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ ، وثَمرة وثَمَرٌ ، وتفاحةٌ وتُفّاح ، وبرتقالة وبرتقال ، وسَفَرْجلَة وسَفَرْجَل .

باب تكسير ذوات الأصول الخمسة

لا يجمع من ذلك إلاّ على استكراه ، فإذا استُكرِهوا حذفُوا الحرف الأخير ، فقالوا في : فَرَزْدق : فرازِد ، وسَفَرْجَل : سَفارِج ، وشَمَرْدَل : شمارِد ، ورُبّما حذفوا ماقبل الآخِر ، وذلك جائز ، فقالوا : فرازِق .

ومما يلاحظ في جموع التكسير أن بعض المفردات من أسماء وصفات قد تتعدد لها صور من هذه الجموع ، مثل : كلب ، فإنه يجمع على كلاب ، وأَكْلُب ، وكلابات ، ونحو ذلك .

ومثل : جَمَل ، فإنه يجمع على : جمال وجِمالات وأجامِل ، وغيرها

وهذا ونحوه يؤيد فكرة عدم إخضاع المفردات الى صيغ معينة تعدّ قياسيّة فيها ، بل المنوط في ذلك السّماع من العرب .

وما اشتهر في لغتهم ، وإن وَرَد شيء مطّرد من ذلك فَمردّه شهرة جمع بعض المفردات على صيغة معينة وصحّ وسمع لها جمع على صيغة أخرى ، ولكنه أقل شهرة من جمعها الأول .

ومما يلاحظ أيضاً في جموع التكسير أن بعض الأسماء والصفات قد يكون لها جمع قِلّة ، وليس لها جمع كثرة ، مثل رِجْل ، فإنها جمعت على أَرْجُل ، وهو جمع قِلّة ، ولم يُسْمع لها جَمْعُ كثرة . وقد يرد العكس بأن تجمع الكلمة جمع كثرة ولا يوجد لها جمع قِلّة ، مثل : رَجُل ، جُمع على : رجال ، وهو من جموع الكثرة ، ولم يُسْمَع لـه « رَجُل » جمعُ قِلّة .

همـــزة الوصـــل

سميت همـزةً ؛ لأنهـا في النـطق كذلـك ، وأما في الوضع فوضعت همزةً أيضـاً . ويحتمل أن يكون أصلها ألفاً ، وإنما قلبت همزة لأجل الحركة ، كقولهم في الاستفهام : آلرَّجُل ؟ فظهرت الألف لَمَّا لم يُضْطَرَّ الى الحركة ، وقد قيل بأن ذلـك إبـدال ؛ لأنهم سهلوها أيضاً بينَ بَيْنَ ، وأُضيفت الى الوصل إتباعاً وموضع زيادتها الفعل ، وقد زيدت في أسماء معلومة وحرفٍ واحدٍ(١٧٣) .

وهي المبـدوء بها في الأفعَال الماضية الخماسية ، مثل : انْطَلَقَ وانْطُلِق ، واقْتَدَر ، واكتَسبت وارْعَوَى ، واحْمَرَّ .

والسـداسية ، مثـل : استعظَمَ واستُعْظِمَ ، واستخرَجَ ، واستراحَ واستُفِيدَ ، واحْرَنْجَمَ ، واعْشَوْشَب واحمارَّ واحْلولى واسْلَنْقَى وَاعلوَّطَ واسحنكك واطمأنَّ واقشَعَرَّ .

ومصـادر هذه الأفعال ، مثل : الانطلاق والاقتدار والاحرنجام والاستخراج والاحمرار والاعلوّاط ، والاطمئنان .

والفعل الأمر منها ، مثل : انطلق ، وانطلقوا وانطلِقي ، واستَخْرِجْ واستَخْرِجْنَ .

وأَمْر الفعـل الثلاثي السـاكن ثاني مضارعه لفظاً عند حذف أوّله ، مثل . اِعْلَمْ ، واخـرُج واضـرِبْ واجْلِس . فإن تحـرَّكَ ثاني مضـارع الثلاثي الأصول لم تلحقـه هذه الهمـزة ، مثـل : يَقُول وَيبِيْعُ ، فقد تحركت فيهما القاف والباء وهما الثانيان ، فلا يجوز دخولها فيهما ، لعدم الحاجة ؛ لأنها إنما تَجتلب لأجل النطق بالساكن ، ولا ساكن في بداية هذين الفعلين وأمثالهما .

وقـد تَسقط هذه الهمـزة من أفعال الأمر لفظاً لا خطّاً(١٧٤) ، إذا اتصلت هذه الأفعـال بكـلامٍ قبلهـا ، مثـل : يامحمـد اضْـرِبْ ، وياخـالـد انـطَلِقْ . ويا بَكر

(١٧٣) سرّ صناعة الإعراب 126/1

(١٧٤) التكملة 184

استَخْـرِجْ ، فبقيت صورتهـا وحذفت من اللفظ ؛ لأنّ ماقبلها يُوصَل به الى النطق بهذه السـواكن ، فأغنى عن الهمزة ، كما أنّ مابعد الهاء التي تلحق في الوقف من نحو : « ماهِيَهْ » و« كِتابِيَهْ » لَمَا أغنى عن هذه الهاء سقطت في نَحْو : « ماهِيَ ياخالِدُ » .

و« كتابِيَ قَدْ كُتِبَ » ؛ لأن هذه الهاء في الوقف ، مثل الهمزة في الابتداء .

وهذه الهمزة الموصولة مكسورةٌ أبداً في هذه الأمثلة إلاّ أن يكون ثالث الكلمة التي هي فيها مضموماً ضمّةً لازمة ، فإنها تنضمُّ في هذا الموضع ، مثل : اُقْتُل ، واُحْشُرْ ، واُدْعُ واُغْزُ ، ويقال للمرأةِ اُغْزِى ، واُدْعِى ، فتضمّ الزاي والعين ، وتضمّ الهمزة أيضاً لأجل ذلك ؛ لأن ضمة الزاي والعين فيهما في حكم الثبات ، مع أن الثـالث فيهمـا مكسور ، ويعود ذلك الى أن أصلهما : اغْزُوِى وادعُوى ، فحذفت الـواو فيهما ، ووليت الياءُ الزايَ والعينَ ، فكسرتا لأجل مناسبة الكسرة للياء دون الضمة ، وبقيت همزة الوصل مضمومة مراعاة لأصل الزاي والعين ، فإنّ أصلهما الضمّ ، وإنما الكسر عارض فيهما .

وكُسِرَت الهمزة في نحو : اِرمُوا واقْضُوا واشْرُوا ، والحرف الثالث مضموم ، فالجـواب في هذا كالـذي قبله ، لأن أصـل هذا : ارمِيُوا واقضِيُوا واشـربُوا ، ثم حذفت الياء فيهـا وانضمّ ماقبلهـا ، لمناسبة الواو(١٧٥) ، فبقيت الهمزة هنا مكسورة مراعـاة للأصـل وهو كسر الحرف الثالث قبل الحذف . وقبل ضمّه لمناسبة الواو التي بعـده ، وقد كسرت أو ضُمت اتباعاً للحرف الثالث المكسور أو المضموم ، ولم يتبع في المفتوح ؛ لئلا يلتبس الأمر بالخبر .

وجيء بهمزة الوصل توصلاً الى النطق بالساكن بعدها لَمّا لم يمكن الابتداء به ، وحكمهـا أن تكـون ساكنة ؛ لأنهـا حرف جاء لمعنىً ، ولا موقع لهـا من الإعـراب ، ولمّـا اجتمع ساكنـان ، هي والحرف الذي بعدها كسرت لالتقائهما

(١٧٥) سرّ صناعة الإعراب 131/1

فيقال : اضربْ واذْهَبْ ، ولم يَجُزْ أن يتحرك ما بعدها لأجلها ، مِن قِبَل أننا لو فعلنا ذلك لبقيَتْ هي أيضاً في أوّل الكلمة ساكنة ، فكان يُحتاجُ لسكونها الى حرف قبلَها مُحرَّك ، يقع الابتداء به ؛ فلذلك حُرِّكَتْ هي دون مابعدها(١٧٦) .

باب لحاق همزة الوصل الأسماء التي ليست بمصادر

وهذه الأسماء عشرة معروفة هي : ابنٌ ، وابنةٌ ، وامرؤ ، وامرأةٌ ، واثنانِ ، واثنتانِ ، واسمٌ ، واسْتٌ ، وابنَم بمعنى (ابن) ، وايْمُن في القَسَم وقالوا فيه « ايْمُ الله » وهمزته مفتوحة وقد كسرها بعضهم فقال : « إيْمُ اللهِ » .

قال نصيب :

فقال فريقُ القوم لَمَّا نَشَدْتُهُمْ   نَعَمْ وفريقٌ لَايْمُنُ اللهِ ماندْري

وقال المتلمس :

وهل ليَ أُمٌّ غيرُها تَعْرِفُونَها   أبى اللهُ إلاّ أنْ أكونَ لها ابْنَما

أي ابناً(١٧٧)

وقد زيدت همزة الوصل في حرف واحد ، وهو لام التعريف ، جيء بها لسكون اللام ، فقيل : الْغلام ، الْقائد ، الْمهذبة .

وقد جاءت مفتوحةً معه ، كما كانت مفتوحة في « أيْمُن » القسم وهو اسم ، مِن قِبَل أنّ هذا اسم غير متمكن ، ولا يُستَعْمل إلاّ في القَسَم وحده ، فلما شابه الحرف في قلّة تمكّنه ، فُتِح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف ، ويؤكد مشابهة اسم القَسَم هذا للحرف ، أنهم قد تلاعبوا فيه وأضْعَفُوه ، فقالوا مرةً : ايْمُن اللهِ ، ومرةً ايْمُ اللهِ ، ومرة مِ اللهِ ، ومرةً مُ اللهِ ، وقالوا : مُنُ ربِّي ، ومِنِ ربِّي ، فلمّا حذفوا هذا الحذف المُفْرط ، وأصاروه من كونه على حرف واحد الى لفظ الحروف ، قوى شبه الحرف عليه ، ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف(١٧٨) .

(١٧٦) سرّ صناعة الإعراب 127/1
(١٧٧) سرّ صناعة الإعراب 130/1
(١٧٨) سرّ صناعة الإعراب 132/1

حكم همزة الوصل غير المبدوء بها

تقدم الكلام على همزة الوصل التي في أوائل أفعال الأمر المتصلة بكلام قبلها وتبيّن أن حكمها السقوط من اللفظ دون الخطّ ؛ لانتفاء الحاجة إليها لفظاً ، وصارت كالحرف الواقع ضمن الكلمة الواحدة .

وقد تثبت هذه الهمزة لفظاً في الضرورة ما لم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام ، فتبدل حينئذٍ ألفاً أو تُسهَّل ، فمثال ثبوتها في الضرورة قول قيس بن الخطيم :

إذا جاوزَ الإثنين سِرٌّ فإنَّهُ   بِنَشْرٍ وتَضْييعِ الحديثِ قَمِينُ(١٧٩)

فقد ثُبت في « الإثنين » وحوّلت الى همزة قطع .

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات ؛ كأنها صارت في ابتداء الكلام ، قال حسان بن ثابت :

لَتَسْمَعُنَّ وشيكاً في دِيارِهِمُ   أَللهُ أكْبَرُ ياثاراتِ عُثْمانا(١٨٠)

فقال : « أَلله » بقطع الهمزة .

فإن كانت مفتوحة كما في قوله تعالى : « آلذَّكَرَيْنِ »(١٨١) ، وكان حَقُّها أن تُحذف كما يُحذَف غيرُها من همزات الوصل إذا وَلِيتْ همزةَ الاستفهام ، كقوله تعالى : « أصطَفَى البنات على البنين »(١٨٢) .

لكنه كان لا يُعْلَم أهي همزة الاستفهام أو همزة الوصل حُذِفَتْ ، وبدىء بها ، وذهب أبو عمرو بن العلاء وابن عطية الى أن همزة الاستفهام حذفت على الأصل ، وأنَّ المَدَّة ليست بدلاً منها ، وإنّما هي مَدّة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ، ويردّه وجه التسهيل ، وقال المُها بادي :

(١٧٩) النوادر في اللغة لأبي زيد 204
(١٨٠) ديوان حسان بن ثابت 410
(١٨١) الأنعام ، الآية 143
(١٨٢) الصافات ، الآية 153

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل إلاّ أن تكون مفتوحةً كالتي مع لام التعريف وايْمُن وايْم ، فإنها تثبت ألفاً في هذه الأمثلة الثلاثة(١٨٣) .

اختيار همزة الوصل للابتداء بها مع الساكن

سبب ذلك أنّهم أرادوا حرفاً يُتَبَلَّغ به في الابتداء ، ويُحذَف في الوصل للاستغناء عنه ، فلما اعتزموا على حرفٍ هذه صفته ، جعلوه الهمزة ؛ لأنها في أغلب الأحوال تحذف للتخفيف ، وهي مع ذلك أصلٌ ، فكيف بها إذا كانت زائدةً ، ألا تراهم قد حذفوها وهي أصلٌ في نحو : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ ، وأصلها : أُؤْخُذْ ، وأُؤْكُلْ ، وأُأْمُرْ ، فلما اجتمعتْ همزتان في هذه الأفعال ، وكثر استعمالها ، حذفت الهمزة الأصلية الساكنة ، فزال الساكن ، فاستُغْنى عن الهمزة الزائدة ، ولو أنهم زادوا في مكانها غيرَها لمَا أمكن حذفُه ، لأنه لم يحذف غيرها من الحروف كما حذفت هي ، فكانت الهمزة بالزيادة في الابتداء أحرَى من سائر الحروف الأخرى .

وقد يقال : إنما زادوا الهمزة هنا ؛ لكثرة زيادتها أولاً ، نحو :

أَفْكَل ، ـ اسم للرِّعْدَة ـ وإِصْبَع ، ولم تكثر زيادة غير الهمزة أوّلاً كزيادتها هي أوّلاً ، فلما احتاجوا الى زيادة حرف في أول الكلمة وشرطوا حذفه عند الاستغناء عنه في أكثر أحواله ؛ لأن الوصل أكثر من الابتداء والقطع ، لم يجدوا حرفاً يقاس فيه الحذف كقياسه في الهمزة ، فأتوا بها دون غيرها من الحروف(١٨٤) .

يضاف الى ذلك خِفّتُها ، فقد جيء بها ساكنة على أرجح الأقوال ثم كُسِرَتْ إتباعاً ، وهي أخفّ من همزة القطع ، لذلك لم تثبت في الدَّرْج فتسقط في اللفظ ، ويُستَغْنَى عنها عند انتفاء الحاجة إليها على خلاف همزة القطع التي تثبت في الدَّرْج وغيره .

(١٨٣) القسم الصرفي من شرح تسهيل الفوائد للمرادي 46/45/1

(١٨٤) سرّ صناعة الإعراب 126/1، 128، 129-

علاقة التصريف بالاشتقاق

إنّ العلاقة قائمة بين التصريف والاشتقاق ، وبخاصة الصغير منه ، يقول ابن جني : « فالصغير : ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرّاهُ فتجمع بين معانيه ، وإن اختلفتْ صيغه ومبانيه ، وذلك كتركيب ـ س ل م ـ فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرّفه ، نحو : سلم ، ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة . . . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأوّلْتَهُ »(١٨٥) .

يلاحظ ممّا سبق أن التصريف والاشتقاق الصغير يتفقان في الرجوع الى أصل واحدٍ ، وهو المادة الثلاثية الأصول ، وهذا الاشتقاق يشترك مع التصريف أيضاً في المعنى وهيئة التركيب ، فالفعل الماضي يدل على الزمن الماضي والحدث ، والمصدر يدل على الحدث فقط ، ولكل منهما استعمالات متعدّدة في الكلام .

ـ والتصريف تغيير صيغة كلمة الى صيغة أخرى ، وهو شبه الاشتقاق إلا أن الفرق بينهما أنّ الاشتقاق مختصّ بما فعلت العرب ، والتصريف عامٌّ لِما فعلَتْهُ العرب ، ولما يُحدِثُه الصرفيون بالقياس لضرب من التعليم لا غير ، فكل اشتقاق تصريف ، وليس كل تصريف اشتقاقاً(١٨٦) . ويشتركان في معرفة الزائد من الأصلي في بِنْية الكلمات المختلفة ، فإذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة بردّ الفرع الى أصله سمّي ذلك اشتقاقاً ، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سُمّي ذلك تصريفاً .

فمثال الاستدلال بردّ الفرع الى الأصل ، استدلالنا بزيادة همزة « أَحْمَد » فإنه مأخوذ من مادة أصلية لا معنى لها في نفسها تتألف من الحاء والميم والدال « ح

(١٨٥) الخصائص 134/2

(١٨٦) الممتع في التصريف 52/1 -53

م د » فهذا الأصل ليست فيه همزة ، فدل على زيادتها ، فهذا الاستدلال عن طريق الاشتقاق ، بإرجاع الكلمة الى أصلها الذي اشتقتْ منه .

ومن أمثلة الاستدلال على الزيادة بالفرع ، استدلالنا على زيادة ياء « أَيْصَر . وهو حَبْلٌ قصير يُشَدّ به في أسفل الخباء الى وتد - بقولهم في جمعه : « إصار بحذف الياء وإثبات الهمزة فـ« إصار » فرع عن « أَيْصَر » ؛ لأنه جَمْعُه ، والجمع فرع على المفرد ، فهذا الاستدلال يُسَمّى تصريفاً(١٨٧) .

يتضح مما سبق اتحاد التصريف والاشتقاق في الكشف عن الأصلي والزائد في بناء الكلمة مع الاختلاف في الطريقة .

ويفترقان في أن الاشتقاق يُبحث فيه عن الأصالة والفرعية باعتبار الجوهر ، وأن التصريف يبحث فيه أيضاً عن الأصالة والفرعية بحسب الهيئة ، فمثلاً يبحث في الاشتقاق عن مناسبة « نعق » و « نَهَق » بحسب المادة ، وهذا فيما يتعلق بالاشتقاق الأكبر خاصة ، أما في علم الصرف فيبحث عن مناسبة ذلك بحسب الهيئة فقط(١٨٨) .

يتضح مما سبق أن التصريف والاشتقاق يلتقيان ويفترقان وتبقى مادة دراستهما أو ميدانهما ، الصيغ الصرفية .

أو المفردات المختلفة التي تصاغ وتستعمل في ضروب المعاني التي يُحتاج إليها في الكلام والكتابة .

وصار الاشتقاق الصغير محل اهتمام الصرفيين ، حتى أصبح التفريق بينه وبين التصريف من الأمور التي تحتاج الى دقة ومعرفة واسعة بهذين العِلمين .

---

(١٨٧) الممتع في التصريف 1/53-54

(١٨٨) العلم الخفاق من علم الاشتقاق 4

تصريف الأفعال مع الضمائر ونوني التوكيد

يعدُّ اتصال الضمائر أو نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة ببعض الأفعال من أهم علاقات التصريف مع النحو ، فكل تغيير حاصل بهيئة الكلمة وبِنْيتها يُعدّ من التصريف ، وكل تغيير حاصل في حركات الإعراب والبناء على أواخر تلك المفردات يُعدّ من النحو .

فتغيير بنية الكلمة من الماضي الى المضارع وبالعكس عن طريق زيادة أو نقصان في الحركات والحروف ، ضرب من التصريف .

ويُعدُّ اتّصال الضمائر ونوني التوكيد من الزوائد على بِنْية الأفعال ، ونتيجة لهذا الاتصال يحدث تغيير لحركات البناء أو الإعراب ، فلو أخذنا الفعل الماضي « قَرَأَ » وطبقنا عليه ماذهبنا إليه ، نجد ما يأتي : يتكون « قرأ » من ثلاثة أحرف أصول ، فهو ثلاثيّ مجرد يدل على الزمن الماضي مبنيّ على الفتح ، ويبقى كذلك إن اتصلت به ألف الاثنين ، فيقال « قَرَآ » فالزيادة هنا في بنيته لم تؤثر على تغيير حركة بنائه .

أما « قَرَأْتُ » ونحوه فالسكون فيه عارضٌ أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة ، وكذلك ضمة « قَرَأُوا » ؛ فإنها عارضة لمناسبة الواو(١٨٩) ، ولا تدخل نونا التوكيد على الفعل الماضي أما فعل الأمر منه ، فهو « اقْرَأْ » زيدت همزة الوصل في بنيته لأجل النطق بالساكن ، وقد بني فعل الأمر على السكون .

ونحو « اقرَأا » فإنه مبنى على حذف النون .

ونحو : « اغْزُ » و « اخْشَ » و « ارْمِ » فإنها مبنية على حذف حرف العلة من آخرها .

---

(١٨٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 10

وتدخل نونا التوكيد على الأمر ، فيقال : « اقْرَأَنْ » و « اقْرَأَنَّ » ، فيفتح آخر الفعل الأمر ، لأجل هاتين النونين الخفيفة والثقيلة .

أما الفعل المضارع فإنه زيدَ على ماضيه أحد أحرف المضارعة الأربعة المجموعة في لفظ « أنيت » فأدّت هذه الزيادة في بنْية الأفعال الى زيادة في معانيها ، وإكسابها معنى المضارعة ، ونقْلها من حالة البناء في الماضي الى حالة الإعراب في المضارع إن لم يعرض لها عارض بناء بعد ذلك ، فنقول : « أقْرَأُ » و« نقْرَأُ » و« يَقْرَأُ » و « تَقْرَأُ » ، فهذه الأفعال مرفوعة ؛ لتجرّدها عن الناصب والجازم ، فإن نصبت أو جزمت ، فإن ذلك لا يؤثر على إعرابها فلا تنتقل الى حالة البناء .

وإذا اتصلت نونا التوكيد بها ، فإنها في هذه الحالة تُبْنى على الفتح ، مثل : « تَقْرَأَنْ » و « تَقْرَأَنَّ » ، وقد تدخل عليها اللام ، فيقال : « لَيَقْرَأَنْ » و « لَيَقْرَأَنَّ » ، بشرط أن يكون اتصالهما مباشراً بالأفعال المضارعة ، فإن لم تباشراها أعربت تلك الأفعال ، مثل قوله تعالى : « ولا تَتّبعانِّ »[190] .

وهذه القواعد الخاصة بكل فئة من فئات الأفعال الثلاث ، أي الماضية والمضارعة والأفعال الأمر تنطبق على المزيد فيه منها كما تنطبق على المجرّد من الزيادة .

---

(١٩٠) يونس ، الآية 89

فهرس المراجع

أولاً ـ المراجع المطبوعة

ـ أخبار النحويين لعبد الواحد بن عمر ـ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ـ دار الاعتصام ـ القاهرة 1981 م .

ـ أخبار النحويين البصريين للحسن بن عبد الله السيرافي ـ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ـ دار الاعتصام ـ القاهرة 1985 م .

ـ أدب الكاتب لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الرابعة ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة 1963 م .

ـ أسرار العربية لأحمد تيمور ـ الطبعة الأولى ـ مطابع دار الكتاب العربي ـ القاهرة 1954 .

ـ الأصول في النحو لمحمد بن سهل السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة، بيروت 1985 .

ـ إعراب القرآن المنسوب الى إبراهيم بن السري الزجاج ـ تحقيق إبراهيم الإبياري ـ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ القاهرة 1963 م .

ـ الاقتراح في علم أصول النحو لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة 1976 .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة الاستقامة ـ القاهرة 1945 .

ـ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك تأليف عبد الله ابن هشام الأنصاري ـ تحقيق عبد المتعال الصعيدي ـ الطبعة الرابعة ـ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ـ القاهرة 1968 .

- الإيضـاح العضـدي لأبي عليّ الحسن بن أحمـد بن عبد الغفار الفارسي تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود - الطبعة الأولى - مطبعة دار التأليف - القاهرة 1969 م .

- البحـر المحيط لأبي حيان محمـد بن يوسف الأنـدلسي - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - القاهرة 1328 هـ .

- البرهان في علوم القرآن لمحمد بن عبد الله الزركشي - تحقيق محمد - أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى - دار إحياء الكتب العربية القاهرة 1957 .

- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة 1964 .

- تأويل مشكـل القـرآن لعبـد الله بن مسلم بن قتيبـة - تحقيق السيد أحمـد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة 1954 .

- تاج اللغـة وصحـاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار الكتاب العربي - القاهرة 1377 هـ .

- تفسير الـرازي (مفـاتيح الغيب) لمحمـد بن عمر الرازي - دار الطباعة - القاهرة 1289 .

- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمـد بن عبـد الغفـار الفـارسي - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - دار الكتب - الموصل - العراق 1981 م .

- الجنَى الـداني في حروف المعـاني للحسن بن قاسم المـرادي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - الطبعة الثانية - دار الآفاق الجديدة - بيروت 1983 م .

- الحروف لأبي نصر الفارابي - تحقيق محسن مهدي - دار المشرق . بيروت 1970 م .

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار - الطبعة الثانية .

- دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - مصورة عن طبعة القاهرة 1956 - 1952 م .

- الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد - عالم الكتب - القاهرة 1976

- السبعة في القراءات لابن مجاهد أحمد بن موسى - تحقيق الدكتور شوقي ضيف - الطبعة الثانية - دار المعارف - القاهرة 1980 م .

- سرّ صنـاعـة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق مصطفى السَّقا وآخرين - الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة 1954 م .

- شرح ديوان حسـان بن ثابت الأنصاري - تصحيح عبد الرحمن البرقوقي - المطبعة الرحمانية - القاهرة 1929 م .

- شرح قطر النـدى وبـل الصدى لعبد الله ابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار وهدان - القاهرة 1963 .

- شرح كافية ابن الحـاجب تأليف محمـد بن الحسن الأستراباذي - تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازي الجماهيرية الليبية - 1973 - 1978 م .

- شرح الكـافية الشـافية لمحمد بن عبد الله بن مالك - تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي - الطبعة الأولى - دار المأمون للتراث - مكة المكرمة 1982 م .

- شرح مفصـل الـزمخشـري تأليف يعيش بن علي بن يعيش - المـطبعـة المنيرية - القاهرة « دون تاريخ » .

- شرح المقصـور والممـدود لأبي بكـر محمد بن الحسن بن دريد - تحقيق ماجد حسن الذهبي ، وصلاح محمد الخيمي - دار الفكر - دمشق - 1981 م .

- شرح الملوكي في التصـريف لابن جني تأليف يعيش بن علي بن يعيش - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - الطبعة الأولى - مطابع المكتبة العربية بحلب 1973 م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري تأليف محمد بن عبد الله بن مالك ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ مطبعة لجنة البيان العربي ـ القاهرة 1957 م .
- الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ـ تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي ـ مؤسسة بدران للطباعة والنشر ـ بيروت 1964 م .
- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة « دون تاريخ » .
- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ القاهرة 1973 م .
- العَلم الخفّاق من علم الاشتقاق لمحمد صديق حسن ، المكتبة الأزهرية، القاهرة (دون تاريخ).
- كتاب سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة 1975 - 1977 .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ـ القاهرة 1969 م .
- المخصص لعليّ بن إسماعيل ابن سيده ـ المطبعة الأميرية ـ بولاق ـ القاهرة 1321 هـ .
- مراتب النحويين لعبد الواحد بن علي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة 1974 م .
- معاني الحروف لعليّ بن عيسى الرماني ـ تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة 1973 م .
- معاني القرآن للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ـ تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ـ الطبعة الأولى ـ عالم الكتب ـ بيروت 1985 م .

- معاني القرآن ليحيى بن زياد الفراء ـ تحقيق محمد علي النجار وآخرين ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ومطابع سجل العرب ـ القاهرة 1955 - 1972 م .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري ـ تحقيق مصطفى السقا ـ الطبعة الثالثة ـ عالم الكتب ـ بيروت 1983 م .
- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الثانية ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ـ 1971 - 1972 م .
- المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ الطبعة الثانية ـ المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ـ القاهرة ـ 1383 - 1388 هـ .
- مقدمة عبد الرحمن بن خلدون ـ دار الشعب ـ القاهرة ـ « دون تاريخ » .
- الممتع في التصريف لعليّ بن مؤمن (ابن عصفور)ـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ـ الطبعة الرابعة ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت 1979 م .
- الممدود والمقصور لمحمد بن أحمد بن إسحاق (أبو الطيب الوشاء)ـ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ـ المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة 1979 م .
- المنصف شرح التصريف للمازني تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة 1954 م .
- المنقوص والممدود ليحيى بن زياد الفراء ـ تحقيق عبد العزيز الميمني ـ مطبعة دار المعارف ـ القاهرة 1977 م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة المدني ـ القاهرة 1967 م .
- النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد (ابن الجزري) ـ تصحيح محمد أحمد دهمان ـ مطبعة التوفيق ـ دمشق 1345 هـ .

ـ النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ـ تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ـ الطبعة الأولى ـ دار الشروق ـ القاهرة 1981 م .

ـ الواضح في علم العربية لمحمد بن الحسن الزبيدي ـ تحقيق الدكتور أمين علي السيد ـ مطابع سجل العرب ـ القاهرة 1975 م .

ثانياً ـ المراجع المخطوطة

ـ أبو حيان الأندلسي وتحقيق كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ رسالة دكتوراه ـ إعداد مصطفى أحمد خليل النماس ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر ـ « دون تاريخ » .

ـ شرح كتاب سيبويه للحسن بن عبد الله السيرافي ـ مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم (نحو 137) ورقم (نحو 528) .

ـ عنقود الزواهر لعلاء الدين القوشجي ـ رسالة ماجستير ـ إعداد مصطفى عفيفي ـ كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة 1983 م .

ـ القسم الصرفي من شرح تسهيل الفوائد لابن مالك تأليف الحسن بن قاسم المرادي .

ـ رسالة دكتوراه ـ إعداد ناصر حسين علي ـ كلية دار العلوم ـ القاهرة 1985 م .

فهــرس الموضـوعـات

